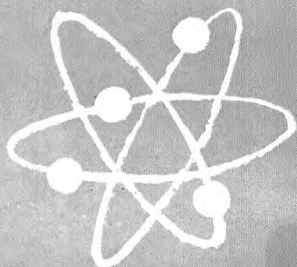


الفكر العالمي



الديلوماسية في عصر الذرة

إهداء 2005

أ/ إبراهيم منصور تميم

القاهرة

الدبلوماسية في عصر الذرة

تأليف
ليستر بيرسون
الحائز على جائزة نوبل للتقادم عام ١٩٥٧

ترجمة
راميد بن عبد الله
راميد بن عبد الله

الفكر العنالمى
سلسلة كتب شهرة
تصدرها جمعية الوعى القومى
كتاب يونيو ١٩٦٠

مقدمة

قدمنا في هذه السلسلة كتاب «نزع السلاح»
«لأنتوني ناتنج» واستطعنا أن نتيقن منه أن المشكلة الكبرى التي تعترض
سبيل السلام هي انعدام الثقة الدولية . ويحاول الكتاب الذي نقدمه للقراء
أن يبين الأساليب الدبلوماسية ، والأسباب السياسية والنفسية ، التي أدت
إلى انعدام الثقة بين الدول .

لهذا يولى المؤلف عناية خاصة للجانب النفسى من الحرب . فيتساءل
كيف أن ذوى الميول التي تَجُحُّحُ للسلم في حياتهم الفردية العادية يتقلبون
إلى مقاتلين ، بل إلى وخوش ضارية زمن الحرب . . .!! ويرى أن
لب المشكلة هو معرفة السبب الذى يخلو بالناس إلى القتال ، مع أنهم
لا يحجون الحرب في حياتهم الرتيبة العادية .

وقد ألم هذا الخاطر بالمؤلف أول مرة ، حين رأى الطائرات الألمانية تقذف لندن بالقنابل أثناء الحرب العالمية الثانية . إذ كان دوى القنابل يقرع آذان المؤلف ، وشبح الموت يصير منه قاب قوسين ، وإذا به يعبث بمفتاح الراديو عن غير قصد فيستمع إلى موسيقى شجية تعزف النغمات الجميلة احتفالاً بعيد الميلاد ، وتكلم المذيع بعد ذلك وقال « هنا محطة برلين » . لقد كان الألمان هم الذين يعيشون في الأثير تلك الموسيقى التي تدعو للسلام والمحبة ، والأمن والدعة ، بينما طائراتهم تلقى قنابلها الرهيبة في تحد صارخ لمعنى السلام والمحبة والأمن والدعة .

إننا إذا استطعنا إدراك مر هذا التناقض في تصرفات البشر ، وخاصة في شأن الحرب والسلام ، أمكننا إدراك جانب هام من جوانب المشكلة .

والكتاب الذى نقدمه للقراء وعنوانه « الدبلوماسية في عصر الذرة » من تأليف ليستر بيرسون أحد رجال الدبلوماسية والسياسة في كندا ، بل هو نجم سياسى اشتهر في المحافل الدولية باعتباره دبلوماسياً ومندوباً لبلاده في الأمم المتحدة ووزيراً لخارجيتها وحائزاً لجائزة نوبل للسلام عام ١٩٥٧ ، ومؤلفاً لكتب عديدة عن السياسة والديمقراطية .

ويشمل كتاب الدبلوماسية في عصر الذرة على الخطاب الذى ألقاه في الحفل الذى منح فيه جائزة نوبل للسلام ، كما يشتمل على محاضرات أخرى تناول في احداها التطور الذى طرأ على الدبلوماسية في عصر الذرة . وقد فرق فيها بين الدبلوماسية من حيث هى أداة لتنفيذ السياسة ، وبين السياسة نفسها ، وهى الخطة العامة التى يضعها المسئولون عن الشئون

الخارجية . وبين كيف أن هذا التمييز لم يعد موجوداً بشكل واضح في هذا العصر .

ومن أسباب ذلك في رأى المؤلف أن الدبلوماسية تعرضت لنقد شديد من جانب المفكرين منذ الحرب العالمية الأولى ، حتى قال أحد الساسة البريطانيين عام ١٩١٨ « إن نظام السفراء القديم قد فشل وانحطت قيمته في نظر أكثر الناس ، وبعد الحرب سيصبح ذلك الدبلوماسية العتيق الذى لا يحسن إلا الاختلاط برجال البلاط والطبقات الرفيعة ، طرازاً بالياً لا مكان له في العصر الحديث » .

ومن الآراء الطريفة التى يسوقها المؤلف في كتابه أن كل دولة تسعى إلى إحراز السبق في ميدان الأسلحة الذرية . وهى تعلم أنها لن تستخدمها ، لأن استخدامها معناه القضاء الشامل على كل صور الحياة على سطح الأرض ، وإنما تسعى الدول إلى السبق في الميدان الذرى حتى تمنع عدوها من الاعتداء عليها . وهكذا تبذل الإنسانية الأموال والجهود وشقى التضحيات في سبيل هذه الأسلحة التى لن تستخدم ، بل تبقى كما هى ، مجرد إرهاب العدو ، أو قل إنها طريق لتحقيق الدفاع عن طريق الإفزاز .

ولسنا بحاجة إلى تذكير القارئ أن المؤلف من ساسة الغرب ، الذين نشأوا في ظل التقاليد والمفاهيم الغربية . لهذا كان من الطبيعى أن يعرض مشكلة الدبلوماسية من وجهة نظر غربية . ولكننا على عهدنا في تلك السلسلة نعرض مختلف الآراء على ما فيها من توافق أو اختلاف ، « إيماناً منا بأن الحرية هى السبيل إلى تجديد العقل ، وتنشيط ذهن ، ودغم الثقافة الحقة » .

: ويبدو أن المؤلف متشائم ، بل يكاد يكون يائساً من: النقاء ككتلى الشرق والغرب على حل من الحلول للمشكلات الدولية . وهو في هذا يقول : « إن تآلف الكتلتين لن يكون حقيقة لا مفر منها إلا إذا غزا سكان أحد الكواكب الأخرى كوكبنا الأرضى . إذ ذاك سيكون التآلف والتعاون ، وسوف يصبح الجميع صبيحة رجل واحد » كيف يمكن هؤلاء القوم أن يهاجمونا على هذا النحو ، وإذ ذاك ستكون حقاً أمماً متحدة ! . .

ويعد . . . فانتا إذا تأملنا هذه المعانى ، ازددنا إيماناً بسياستنا الرشيدة ، التى تدعو إلى عدم الانحياز ، وإلى توجيه الأموال التى تنفق عبثاً على التسليح النووى إلى فواحي النهوض بالبشر ورفع مستواه .

ولعل الإيمان العميق بقضية السلام ، يودى إلى تحقيق التفاهم بين مختلف الدول ، بحيث لا يظل الناس فى كل مكان يقاسون ويلات الحرب الباردة والساخنة إلى أن تقوم الحرب التى يعلنها عليهم سكان كوكب آخر .

أمين شاكر

رئيس جمعية الوعى المتوى

الدبلوماسية بين القديم والحديث

لقد اخترت موضوع (الدبلوماسية في العصر اللرى) عنواناً لهذه المحاضرات . وربما حمل هذا العنوان الناس على الظن بأن أحاديثى تعنى بهذه الطاقة الجديدة التى استحدثت فى هذا العصر ، وتهتم بها أكثر مما تهتم بالدبلوماسية نفسها .

ولاشك أن انطلاق الطاقة الذرية فى هذا العصر قد أثر أعمق الأثر فى السياسة الخارجية التى ترميها الدول لنفسها ، وذلك بالتفكير فى خطط جديدة بعيدة المدى فيما يتعلق بالدفاع والاستراتيجية . وهذه ناحية واحدة من النواحي التى تأثرت بتلك الطاقة المستحدثة ، وفيما عدا ذلك فهى لم تحدث تغييراً فى مفهوم الدبلوماسية ذاتها ، فيما عدا جعل نتائج فشلها مروعة إلى أبعد حد .

وفى الماضى لم يكن للفشل الدبلوماسى هذا الخطر المدمر ، ولم تكن تحدث عنه بالضرورة تلك النتائج المروعة . والسبب الأول لذلك الفارق فى النتائج يرجع إلى التفرقة الواضحة بين رسم السياسة وبين تنفيذها . وتنفيذ السياسة المرسومة هو ما تعنيه الدبلوماسية بمعناها الدقيق المعروف ، فالدبلوماسية لا تصنع السياسة المرسومة بنفسها ، وإنما تعرضها وتفسرها وتحاول ترجمتها وتوضيحها والوصول إلى المفاوضات التى تؤكد تنفيذها .

ومهما يكن من أمر فئمة اتجاه آخذ في الظهور هذه الأيام وهو يخلط بين السياسة والدبلوماسية ، وذلك بالجمع بين وظيفتهما معاً . فواضعو السياسة الذين يحاولون تنفيذها بأنفسهم يزداد عددهم تدريجياً في السنوات الأخيرة . وهذا مما يجعل لفشل مثل هذه الدبلوماسية نتائج جد خطيرة ، ذلك أن مثل هذا الحال سرعان ما يؤدي إلى الحرب ، والحرب في العصر الذري معناها محو الحياة من على سطح الأرض .

وقد ساعد على اتجاه الدبلوماسية على هذا النحو أمران :

أولها : السرعة المذهلة في وسائل المواصلات .

وثانيهما : تغيير نظام التكوين السياسي لكثير من الجماعات في أنحاء متعددة من العالم بعد الحرب .

وقد كان للتطور العلمي والفني المذهل الشامل الذي أدى إلى سرعة المواصلات أثره البعيد المدى في أساليب الدبلوماسية ، فقد تناو لها بالتغيير بحيث امتد هذا التغيير إلى أسسها . فاندفعت بعنف نحو السرعة ، وتغيرت فتونها تبعاً لذلك . فقد كان الفن الدبلوماسي في العصور المستقرة المأدبة البطيئة التطور يعرض لأنواع من التوتر أقل حدة في الغالب ، أو تبدوا أقل حدة مما هي الآن ، لأن طابع الحياة كان الهدوء ولم يكن السرعة . والحركة لا تعني التقدم على الدوام ، فقد لا تؤدي السرعة إلا إلى الاصطدام . والحركة لا تهيء عادة لهذا الاصطدام أسباب التهدة اللازمة . ولعل هذا يفسر لنا بعض النتائج التي تمخضت عنها أساليب العنف في الدبلوماسية الحديثة .

وكذلك استطاعت المواصلات الحديثة أن تقرب الشعوب بعضها من بعض . والتقارب ليس من الضروري أن يؤدي دائماً إلى السلام .

ولكن مما لا شك فيه أن التقارب بين الجماعات الإنسانية والتغلب على المسافات أدى إلى إحداث تغير ملحوظ في ممارسة الدبلوماسية في العصر الحديث .

ويبدو هذا التغير بشكل واضح في أنه قد أصبح لا مفر للدبلوماسي من أن يتلقى التعليمات عن طريق البرقيات والرسائل اللاسلكية ، وهكذا اختفى ما كان له من استقلال نسبي فيما مضى ، فضعف بذلك ما كان له من قوة التأثير في رسم السياسة ، ومن حرية في اختيار الوسائل التي كان يرى أنها مناسبة لهذا الغرض ، وقد خلق له مثل هذا الوضع مشاكل جديدة فيما يتعلق بالزمان والمكان . وصار من الصعب عليه أن يتلقى التعليمات وأن يدرسها ويقدم التقارير عنها في ساعات معدودات . بل الأسوأ من ذلك أن تفاجئه الصحف بتلك التعليمات قبل أن تصل إليه فعلا ويطلع فيها ما قام به وما لم يقم بأدائه من الأعمال ، وذلك بعد ساعة أو نحو ساعة من وصول تقريره .

أما عن اللون الآخر من التطور الذي ذكرته آنفاً فلا يقل عن هذا أثراً إن لم يكن أبعد منه مدى ، وأعنى به تغير شكل المجتمع السياسي في هذا القرن . ففي أكثر من ثلث بلاد العالم تطور نظام الحكم من نظام أوتوقراطي حقيق إلى نظام استبدادي شيوعي . ونوع الدبلوماسية التي يمارسها ممثلو هذه الحكومات لا يختلف في جوهره عن نوع الدبلوماسية التي كان يمارسها الحكام المستبدون في العصور الماضية . فليس لمثل ذلك الممثل إلا حرية محدودة ، بل قد لا يتوفر له أي لون من الحرية على الإطلاق ، فلا حرية في العمل ولا في التصرف ، وإذا قدر له أن يخسر قضيته فقد يفقد عنقه من أجل ذلك .

وبمهما يكن من أمر فإن الوسائل التي يطرقها ممثل دولة شيوعية والأساليب التي يتخذها تتمثل فيها طبيعة الطبقة العاملة الثائرة في هذا القرن . فأمثال هؤلاء الدبلوماسيين يقسمون بالغلظة والخشونة في اللفظ والعناد ، وهو الأمر الذي يحول بينهم وبين فهم الوجه الآخر لمسألة من المسائل ، كما يقسمون بالشك والتحفظ ، وإن كان هذا كله يتغير في العلاقات الاجتماعية الرسمية .

وأما إليهم السياسية غير مرنة ، لأن السياسة ترسم في الجهة التي تتركز فيها السلطات ، ويمثلها أفراد قلائل ، وأحياناً يمثلها فرد واحد كما هو الحال في موسكو .

وممثل دبلوماسي من هذا الطراز لا يستطيع تغيير حرف واحد من نصوص التعليمات ، بل لا يستطيع مجرد مناقشتها ما دامت ترسل إليه من مركز السلطة ، هذا ما لم يكن هو نفسه ممن يصدرون التعليمات ويوجهون دقة السياسة . وفي اجتماعات الأمم المتحدة نجد أنهم لا يستطيعون تغيير علامة ترقيم في نص من نصوص القرارات دون الرجوع إلى حكومتهم .

وثمة وجه آخر من وجوه التغيير أصاب المجتمعات السياسية في هذا الزمان ، ونعني بذلك سيادة الديمقراطية ، وهذا بدوره جعل الدبلوماسية تختلف عما كانت عليه . وبسبب شيوع هذا اللون من ألوان الحكم صار على السياسة الخارجية والمفاوضات الدبلوماسية أن تتفق مع الرغبات الشعبية . وأصبح الناصحون يقرضون إرادتهم ، والناخبون هم جبهة الشعب . وبات كل من يقرأ عناوين الصحف أو ملخص الأنباء الأسبوعية خبيراً في مسائل السياسة متمرساً بشئون الدبلوماسية . ولست أدري هل من حسن الحظ أم من سوءه ألا تكون هذه المسائل من العلوم

المحددة ، كالتنظريات التي تدرس طبيعة النوة ، أو الفنون التي تعلم إنشاء الكبارى أو لعب الشطرنج .

والسير هارولد نيكلسون ، ذلك الرجل الذى وهب الذكاء والحكمة نجده فى كتابته عن الدبلوماسية يعبر عن هذه الحقيقة فيقول :

« إن الفن الدبلوماسى مثل فن الرسم بالألوان المائية ، كلاهما يعانى من قدرته على اجتذاب الهواة » .

كما أن اللورد سترانج الذى كان وكيلا سابقاً لوزارة الخارجية البريطانية قد عبر عن نفس الشعور على نحو أكثر جدية بقوله :

« فى العالم الذى يعيش جميع الناس فيه ليقاسوا من ويلات الحرب ويفزعون من شبعتها نجد أن الدبلوماسية هى الشغل الشاغل لكل إنسان » .

فالسياسة الخارجية فى عالمنا اليوم أصبحت تحت رحمة رأى العام خاضعة لأوهامه ، وهذا الرأى العام من ناحية أخرى ، قد بات هدفاً لمؤثرات لا نهاية لها تعمل على تشكيله وتكوينه ، وتلك المؤثرات تؤثر فيه بواسطة وسائل الاتصال المختلفة فى العصر الحديث ، تلك الوسائل التى تتقنه ، ومع ذلك تثير فيه التخطب والاضطراب . وأحياناً تروج فكرة عند عامة الناس لمصلحة فئة معينة من ذوى المصالح ، أو لنفع أقلية من أصحاب مهن معينة ، وقد تخدع الحكومات التى تتصف بالجنين بأصوات هذه الطوائف وتحسبها أصوات عامة الشعب . ومهما يكن الأمر فإن تأثير ذلك كله على الدبلوماسية ظاهراً واضحاً فى جميع هذه الحالات ، ذلك أنها باتت تعاني من ضغط العامة وأبرزجهم ، وعلى ذلك فقدت تقاليدها

الأرستقراطية . فالمبعوثون الآن إما موظفون عرفوا بالمتابعة على العمل ، ويحاولون أن يعيشوا على ما يتقاضون من مرتبات ، أو هم سياسيون من ذوى النفوذ والثراء ممن يعمنون في شكوكهم ، أو قل يتظاهرون بذلك ، ويهتمون بالنياشين المدلاة والسراويل ذات الشرائط .

ولعل ذلك التطور الذى انتهت إليه الدبلوماسية على نحو ما أشرت إليه ، وأعنى به الخلط بينها وبين السياسة ، هو أهم السمات الجديدة التى اكتسبتها . وكان ذلك الخلط نتيجة لاسبيل إلى الخلاص منها ما دام وزير خارجية بلد من البلاد يستطيع أن يطير بسهولة إلى عاصمة أخرى تبعد عن بلده آلاف الأميال ، وذلك كما يجرى محادثات مباشرة مع فريق آخر من الساسة ، فهو يستطيع السفر فى وقت أقل من الوقت الذى كان يستغرقه السفير فى القرن الماضى للاتصال بوزارة الخارجية .

وهكذا استطاع الذين يرمون السياسة أن يستمروا ممارسة الدبلوماسية وتنفيذ السياسة التى يعدونها بأنفسهم ما دامت الاتصالات الثنائية يسيرة ، وما دامت المؤتمرات الدولية التى تجرى فيها محادثات متعددة الأطراف يمكن أن تتم فى سهولة ويسر ، ومن حولها أجهزة الدعاية على اختلافها . وهكذا اختلطت الدبلوماسية بالسياسة ، دون أن تفيد الدبلوماسية أو تفيد السياسة من هذا الخلط .

وقد عجبت الحرب العالمية الأولى بإحلال المؤتمرات السياسية محل الدبلوماسية بعد أن مهد التقدم العلمى والتطور السياسى لذلك . ومنذ الحرب الأولى شاعت لدى الناس فكرة ، ما لبثت أن انتشرت انتشاراً واسعاً ، وهذه الفكرة تلخص فى أن الدبلوماسية هى حيث هى مهنة ذات أسرار قد أدت إلى اندلاع الحرب ووقوع المأساة .

ونجد أن جوردون كريج في مقالة له بمجلة « سياسة العالم » ظهرت في يناير عام ١٩٥٢ بعنوان « محترف الدبلوماسية ومشاكله » يقتبس فيها قولاً لأحد أعضاء مجلس العموم البريطاني في مارس من عام ١٩١٨ جاء فيه « إن نظام السفراء القديم قد فشل وانحطت قيمته في نظر أغلب الناس وبعد الحرب سيصبح الدبلوماسي العتيق الذي لا يحسن إلا الاختلاط بالبلاط والطبقات الرفيعة ، طرازاً بالياً فاشلاً » .

كانت تلك هي الفكرة السائدة . وقد استجاب الساسة لتلك الفكرة على الفور ، ووافقوا على صحتها . وهكذا بدأ عصر دبلوماسية الوزراء عن طريق عقد مؤتمرات ، وكان أكثر المتحمسين لهذه الطريقة في ذلك الوقت هو لويد جورج الذي رأى أن الدبلوماسيين قد خلقوا ليضعوا مهاميز الخليل في أقدامهم وليضيعوا الوقت سدى ، ولا يجب أن يسمح لهم بتمثيل البلاد الديمقراطية . فمثل هذه المناصب — كما يرى هو — يجب أن تترك لمن انتخبوا ممثلين للشعب . . . والدبلوماسية السياسية قد تكون نافعة في بعض الأحيان ، بل تكون ضرورية لأنها تجعل كلا من الفريقين المتفاوضين يلتقي بالآخر وجهاً لوجه ، وتتيح لهما فرصة التعارف . وينتج عن مثل هذا التعارف أطيب النتائج . فالصداقة كالعداء يمكن أن تنجم عن اللقاء الشخصي . ويمكن أن تمهد الطريق للتفاهم وذلك باستبعاد العقبات التي تحول دونه .

ولكن الدبلوماسية الشخصية والسياسية مع ذلك لما مساوئها بل قل مخاطرهما . فإذا ما فشلت حكومتان في التوصل إلى اتفاق بالوسائل الدبلوماسية الرسمية ، فانه يمكنهما الاستمرار في المحاولة ، وقد يفشلان في هذه المحاولة ، ولكن دون أن تتأهبهما ثورة غضب . وليس الأمر

كذلك إذا ما اجتمع وزراء الخارجية أو رؤساء الحكومات إذ يقيمهم مراسلو الصحافة والاذاعة والتليفزيون ويكون في صحبتهم خبراء ، ومستشارون ، ومستشارون للمستشارين ، إذ ذلك يكون الفشل مروعاً والمصائب فادحاً .

وبالإضافة إلى ذلك فثمة خطر آخر هو أنه إذا تعدد الوصول إلى اتفاق على مسألة يهتم بها الجمهور وتركز فيها آماله ، فإن ذلك يعتبر دليلاً قاطعاً على أن مثل هذا الاتفاق لن يتم أبداً . وهذا ما ينتج عنه في أحسن الظروف نتائج سياسية سيئة للغاية ، مما يؤدي إلى سياسة إنكار الفشل أو محاولة نسبته إلى الطرف الآخر .

والدول الشيوعية لها قدرة لا تبارى في هذا الأسلوب . فالحق أن مشاركتها في المؤتمرات الدولية تكون في الغالب من أجل الدعاية وحدها ، وهي تهيب وتعد عدتها لهذا الغرض منذ وقت طويل قبل أن يبدأ المؤتمر عمله ، وتستمر حملتها في اتهام الآخرين بأنهم السبب في فشله وقتاً طويلاً بعد أن ينتهي المؤتمر .

ومهما تكن المساواة فلا شك أن سهولة المواصلات وسرعتها ، وضغط الرأي العام ، ومحاولة الكسب الشخصي عن طريق المقابلات للتفاوض ، قد جعلت من الشائع أن يقوم واضعو السياسة بالمهام الدبلوماسية بأنفسهم .

وهذا هو ما صوره لورد سترانج بقوله . . « ليس غريباً في يومنا هذا أن تجد وزيراً وقد أغراه القفز داخل إحدى الطائرات على السفر وليس لديه غير فكرة عامة عن سياسته ، دون تحديد دقيق لها ، فيذهب ليتحدث حول الموائد مع أعضاء الطرف الآخر على

أمل أن التفاهم المشترك في هذه المقابلة قد يعود بما ينفع . فالإنجاز الآن
يميل إلى الأخذ بسياسة التفاوض داخل المؤتمرات وذلك بدلا من رسم
خطة سياسية .

ولم يكن الحال كذلك من قبل . إذ كان رؤساء الوزارات ووزراء
الخارجية يبقون في بلادهم لا يرحلونها ، اللهم إلا في حالات الضرورة .
القصوى . بل إنهم قد يبقون حتى في مثل هذه الظروف . وربما كان
سبب ذلك أن الرحيل كان عسيراً شاقاً وكان يستغرق وقتاً طويلاً ،
وربما كان السبب هو اتباعهم مبدأ « فيليب دي كومينز » الذي عاش
منذ عدة قرون وقال « إذا أراد أميران عظيمان أن يحتفظا بعلاقتهما الطيبة
فعليهما ألا يلتقيا أبداً وجهاً لوجه ، وإنما عليهما أن يتصلا بوساطة سفراء
تتوفر فيهم الطيبة والحكمة » .

وقبل القرن العشرين كان الوزراء يتفقون الوقت والجهد في رسم
السياسة ، وذلك باستشارة من لديهم من خبراء ، مع مراعاة موافقة البرلمان
أو الكونجرس أو الجمعية التشريعية - أيا كانت - ولكنهم لم يكونوا
يهتمون كثيراً بأرضاء الشعب ، كما أنهم لم يكونوا يهتمون بأجراء
استفتاءات كذلك التي يجريها معهد جلوب ، وإنما كان السفراء يتفقدون
سياسة الوزراء بعناية وتحمس ، وكانوا بأساليبهم تلك يؤثرون بدورهم
في سياسة الوزراء ، كما سبقت الإشارة إلى هذه الحقيقة .

وقد تقدمت الوسائل الحديثة البراقة في عام ١٩٥٩ ، حينما لعب راسمو
السياسة دوراً حاسماً مباشراً في أعمال المفاوضات الدبلوماسية ، وذلك
سواء في المؤتمرات الدولية الهامة أو بالسفر عن طريق الجو لزيارة أعضاء
الطرف الآخر . وأكثر من ذلك فإن هذا اللون من النشاط يمارس

والأضواء مسلطة عليه ، ووسائل الدعاية متجهة إليه بحيث تنقل كل تفاصيل المناقشات والمفاوضات لتظهر في نشرة الساعة الخامسة ، وتوضح معانيها وتفسر بواسطة المحققين على أنباء الإذاعة والتلفزيون ، وذلك بعد ساعة واحدة أو نحو ساعة من عقد الاجتماع .

وتأثير الدعاية — كما سأحاول أن أبينه فيما بعد — يهيء الأذهان للتمسك بفكرة معينة ، وأحياناً يؤدي إلى فشل المفاوضات الدبلوماسية وعدم الوصول إلى نتائج مرضية . هذا بالإضافة إلى ما لهذه الدعاية من تأثير هام فعال على إجراءات المفاوضات وعلى موقف الدبلوماسي . فالحق أن عمل الدبلوماسي قد أصبح يتضمن في الغالب أن يكون مستولاً عما يثار من مشاكل وعن انتهاز الفرص للدعاية حول الأمور التي تتمخص عنها أعمال الوزراء الدبلوماسية .

وبينا يتناقش واضعو السياسة ويخطبون، نجد السفراء قد انتحوا جانباً أو جلسوا وراء رؤسائهم من الساسة ، وربما كان عليهم أن يبلغوا الصحف والإذاعة عما يدور في الاجتماع ، وربما كان عليهم كذلك أن يرقبوا نشاط العلاقات العامة للمؤتمر ، كما يكون عليهم في اليوم التالي أن يمعنوا النظر في الصحف ويتحروا ما ينشر فيها ، وخاصة فيما يتعلق بالاجتماعات السرية . وصار على الدبلوماسي في عصرنا هذا ، عصر الديمقراطية ، أن يكون على صلة وثيقة بمشاهير الكتاب والمعلقين على الأنباء ممن لهم قراء يعدون بالملايين ، وذلك لكي يستطيع أن يبين للرأي العام ما هو صواب حقاً وما هو خطأ حقاً . . . وما لم يكتب هذا الكاتب ، وما لم يعلق ذلك المعلق فلا قيمة لما يقال .

وفي الحق أن مسألة الصحافة والعلاقات العامة تعتبر من الأمور الهامة

التي يجب أن يهتم بها رجل الدبلوماسية، ولكنه حتى في هذا النطاق مغلول
اليد، إذ غالباً ما يصبح ملحق صحفي وزير الخارجية يكون في العادة
كثير الألفة بالوزير، وهو الذي يعلق ويلدغ الأنباء بعد فض الاجتماع.
وقد صار هذا الملحق جزءاً هاماً من النظام الدبلوماسي. وترجع خطورته
إلى مدى تأثيره على الرأي العام في المشاكل الدبلوماسية، فهو يروج
بضاعته عند ملايين الزبائن... أعني الناخبين.

والمسئول عادة عن هذا الترويج شخص متمرس بالصحافة، وقد يكون
مراسل صحيفة سابق ممن اعتادوا العمل أمام آلات التصوير ومكبرات
الصوت، ويمكن لكثير ممن يصطادون في الماء العكر أن يتصلوا به
ويؤثروا عليه ويحملوه على الحديث في أدق الأمور الشخصية والسياسية..
مثل هذا الرجل يقوم بوظيفة دبلوماسية في الواقع إذا مافطنا إلى ما انتهت
إليه الدبلوماسية في هذا العصر.

والحق أن القيام بإدارة العلاقات العامة، بل والعمل الصحفي لم يكونا
فيما مضى الشغل الشاغل للرجل الدبلوماسي الناجح. فقد كان أبناء
الطبقة الأرستقراطية وحلة الألقاب هم وحدهم الذين يستطيعون التأثير
على الملوك ويتمكنون من مخادعتهم بأسلوب ناعم مهذب. ومع ذلك فلم
يكن لأحد أن يطالع مثل هذه الأنباء في الصباح التالي ولا حتى في العام
التالي. أما اليوم فقد بات على الرجل الدبلوماسي أن يؤثر لا في حاكم البلد
وحده، وإنما عليه كذلك أن يمتد تأثيره إلى غرس الأفكار في الصحافة
ونقابات التجار والأحزاب المعارضة، وعليه أن يغرسها كذلك في عقول
كتاب الصحف والمقربين على الأنباء في الإذاعة والتلفزيون والأحزاب
النسائية التي لها أصوات في الانتخابات.

وعلى الرجل الدبلوماسى الحديث أن يحسن المرونة والتلاؤم مع الظروف والأحوال ، بعد أن صار عليه أن يؤدى أعمالاً لم يكن يتصور أن يقوم بها فى يوم من الأيام ولم تكن تخطر له على بال .

ولاشك أن رجال الدبلوماسية فى الماضى من طراز لورد ستراتفورد وكليف أوتاليران أوجون كوينسى آرامز ، كانوا يضطربون ويذعرون إذا ما طلب إليهم أن يقدفوا الكرة فى مباراة من المباريات الرياضية ، أو إذا ما طلب إليهم أن يلقوا خطاباً فى أحد الأندية حيث الناس ينادونهم بأسمائهم الأولى مجردة . ولكن مثل هذه الألوان من النشاط باتت من الأمور العادية التى يقوم بها السفير . هذا بينما نجد أن لورد ليونز ظل مدى خمس سنوات فى واشنطن سفيراً لبريطانيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، دون أن يلتقى حديثاً واحداً أو يتناول شرباً فى حفل . وقد قلت إن مثل هذه الأمور صارت جزءاً هاماً من عمل السفير ، بل هى من الواجبات التى باتت محبة إلى نفسه .

نعم . . . فبالرغم من أن الإجراءات قد تغيرت تغيراً عنيفاً عما كانت عليه ، فإن الرجل المشتغل بالدبلوماسية المتفهم لها كان على الدوام رجل دعاية ، أو قل كان دائماً عاملاً على نشر الآراء والأفكار . فنذ قرون عديدة مضت ، كما يذكر السردار بانيكار ، وهو رجل هندى دبلوماسى بارز نجد « سكرى كرشنا » المبعوث الهندوسى يصف عمله فى البلاط الأجنبى على النحو التالى :

« سوف أذهب إلى بلاط الملك « دكورافا » ، وسوف أعرض قضيتك بأفضل الأساليب وسأحاول حملهم على قبول مطالبك ، فإذا فشلت جهودى وأصبح لامفر لنا من الحرب فسوف نظهر للعالم أن الصواب

حليفنا وأنهم هم المخطئون، وذلك حتى لا يسيء العالم الحكم علينا » ومعنى ذلك أن بعثته لم تكن قاصرة على المفاوضات وإنما تناولت كذلك الدعاية والعلاقات العامة . وهكذا ظل العمل الدبلوماسي يسير على هذا النحو دائماً منذ سكرى كرشتا ثم ديموستين إلى الكاردينال ريشيلو حتى عهد المستشار الصحفي والملحق الثقافي اللذين نجدهما في كل سفارة عام ١٩٥٩ .

ومهما يكن من أمر فإن أساليب الدعاية والعلاقات العامة في هذه الأيام صارت أكثر جدوى مما كانت عليه في الماضي ، وصار الجمهور أكثر عدداً . فهو الشعب بأسره .

ومن ضروب الدعاية التي تجري حالياً ذلك النشاط الذي يهدف إلى نشر خير ألوان ثقافة بلدك في البلاد الأخرى ، فعليك أن تعد التربة التي تنبت فيها أزهار حسن النية ، والتفاهم السياسي ، والمصالح الاقتصادية . ولهذا فإن عليك أن تصل إلى الجماهير ، وهذا ما يستطيع القيام به في المجتمعات الحرة بمخاطبتها مباشرة ، وذلك ما يتطلب الحكمة . كما أنه من الصعب محاولة القيام بذلك في الدول الواقعة خلف الستار الحديدي ، لأن هذا قد يسيء إلى العلاقات الدبلوماسية بتلك الدول .

وقد حدثنا السردار بانيكار عن الدعاية الثقافية ومحاولات الدبلوماسية لكسب رأى الجماهير . وقد استغلت الحكومات الشيوعية هذه الدعاية لصالحها بمهارة وحذق وهي تعتمد توجيه الدعاية إلى البلاد الأخرى والتأثير في الطبقات العاملة .

وفي الأيام الحالية للدبلوماسية كانت العلاقات الدولية إنما تقوم بين الحكومات ، بينما تقوم هذه العلاقات الآن بين الشعوب مباشرة . ومن ضمن الهيئات التي تدخل في دائرة العلاقات الدولية منظمات ديموقراطية

مثل الجمعيات النسائية وجماعات الأدباء التقدميين وأنصار السلام . ولا يقتصر مثل هذا النشاط على المعسكر السوفيتي بل نجد (إذاعة صوت أمريكا) تحاول أن تخاطب الشعوب مباشرة في روسيا والصين وفي أقطار أخرى لتجيب إليهم أسلوب الحياة الأمريكية . . . وتجب الإشارة إلى أن القيام بمثل هذا اللون من النشاط يلتقي مصاعب جمة ولا يعتبر مجدياً في الظروف الراهنة .

ويستمر السردار يانيكار في قوله (إن المنظمات الثقافية تعلى شأن المنظمات الخاصة . أما عن مدى شيوع هذا اللون من الدبلوماسية في الحياة الدولية فانه يمكن الاهتمام إليه إذا علمنا أن وجود ملحق صحفي ووجود قسم للإعلام قد صارا من الأمور الأساسية في جهاز السفارة الحديثة . وفي بعض السفارات يوجد موظفون يحملون ذلك اللقب العجيب المسمى « ملحق صحفي » وهذه المحاولة لترويج الثقافة في بلاد أجنبية قد يقصد بها الرد على الدعاية التي تقوم بها بعض الدول للدعوة لمذاهب معينة . ولكن في حدود معرفتي أستطيع أن أقرر أن هذا اللون من العلاقات الدولية ليس له تأثير جوهري فعال في زيادة التفاهم بين الدول ، وذلك على الرغم من زيادة الأعباء المالية التي تتحملها السفارات بسببه) .

ولنا أن نتساءل : أين ذهبت هذه التطورات الجديدة وتلك الوظائف التي باتت تؤدي بأسلوب مستحدث بذلك الدبلوماسي المدرب الخبير ؟ هل صار الدبلوماسي هو الرجل الأول الذي يقيم حفلات الكوكتيل ويقابل الطائرات القادمة ويستضيف أعضاء المجالس التشريعية الذين زاد شغفهم بالمسائل الدبلوماسية في هذه الأيام ، فصاروا يرحلون ويمثلون بلادهم ويشرحون ويفسرون الأمور ؟

لا . لم يصبح هكذا فما زال للرجل الدبلوماسى عمله الهام الذى تكتشفه المسئوليات ، وإننى بما لى من خبرة خاصة بحكم عملى السابق كسفير وكوزير للخارجية أستطيع أن أقرر مدى ما أفدته من خبرة وإخلاص رجال تلك المجالس التشريعية .

ولا شك أن للدبلوماسى وظيفته التقليدية فى ملاحظة الأمور وكتابة التقارير عنها إلى بلاده . وهذه الوظيفة لم يفقدها ، وهى تحتاج إلى معرفة ما يجرى من الأمور ، ونقل هذا كله إلى حكومته مع تنبيهها إلى ما يجب عليها أن تفعله إزاء البلد الذى يوجد فيه . بل إنه حتى فى هذا المجال يجد منافسين . وذلك بما يبعث به مراسلو الصحف من الأجانب من تقارير فيها من غزارة المادة وبعد النظر والفائدة ما يجعلها لا تقل أهمية عن التقارير التى يكتبها الدبلوماسى نفسه . بل إننا لنجد أحيانا رسائل صحفية تستند إلى معرفة أوسع وخبرة أكثر بشئون البلد ومكانها .

والدبلوماسى المحترف ما زالت له وظائف أخرى ربما كانت أكثر أهمية مما ذكرت ، فقد يجد نفسه فجأة وقد تأزمت من حوله المحادثات التى يجريها دون أن تكون لديه أية تعليقات ، أو تكون التعليقات التى لديه مهوشة مضطربة . وليس معنى سهولة المواصلات التى سبق الحديث عنها أنها أدت إلى سرعة اتخاذ الساسة فى بلد ما للقرارات السياسية ، وكذلك لا تعنى سهولة المواصلات تسهيل وسائل الاتصال وتيسير الأمور التى يعرضها ، كما أنها لم تؤد إلى توضيح أسلوب عرضها .

وعلى ذلك فإن الرجل الدبلوماسى ما زال حتى اليوم يتخذ قرارات معينة بنفسه فى بعض الأحيان ، ويتحمل مسئولية ما يفعل ، آملا أن تؤيده

حكومته في الموقف الذي اتخذته . وفي أحيان أخرى يترك دون تعليقات ، وهو على بعد خمسة آلاف ميل من بلده ، بينما تدور المناقشات بين أعضاء حكومة بلده حول ما يجب أن يتخذ من قرارات .

فاذا كان في موقف أكثر توفيقاً من هذا الموقف وكانت التعليقات الواجبة الاتباع بين يديه ، فانه يستطيع إلحاق الأذى ببلده إذا حاول تنفيذها في غير موضعها ، بينما يكون ذا عون كبير لبلده إذا التمس تطبيق التعليقات بمخنكة ومهارة .

وهو يستطيع أن يؤدي خدمات لبلاده إذا ما استطاع أن يكسب لها أصدقاء من بين مواطني الدولة التي يمثل دولته فيها ، وهو يستطيع أن يؤدي لها خدمات أخرى إذا ما قام بشرح سياستها بالأسلوب المناسب . وقد رأينا كيف أن العصر الحاضر يستلزم وجوب الاتصال بجمهور أكثر عدداً من الملوك وحاشياتهم ، وكيف أن عمله يستلزم التأثير على ذلك الجمهور الغفير .

بل أكثر من ذلك . . فقد يكون من بين الجمهور الذي يتصل به من يكون معارضاً للحكومة الحاضرة ، وعليه في مثل هذه الظروف أن يظهر أبرع ألوان الفن الدبلوماسي . بل عليه أن يكون أكثر حيطة من الدبلوماسيين القدامى الذين كانوا يتدخلون في الشؤون الداخلية للبلاد التي يمثلون بلادهم فيها ، فقد فعلوا ذلك على نحو أكثر جرأة مما يفعله ممثل أية حكومة شيوعية في هذا العصر . وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر نجد أن الدبلوماسيين اعتبروا التدخل في الشؤون الداخلية للبلد أمراً ضرورياً وواجباً من واجباتهم المعترف بها ، فكانوا في سبيل حماية مصالح بلادهم والدفاع عنها ونفعها ينضمون إلى أحزاب المعارضة إذا كانت

الحكومة القائمة لاتقف من المصالح هذه موقفاً ودياً . وعلى ذلك كانت الحكومات في إنجلترا في القرن السابع عشر تتوجس خيفة من الممثلين الدبلوماسيين ، وبلغ الشك في أمرهم إلى حد أن صدر قانون عام ١٦٥٣ في إنجلترا يقضى بحرمان أى عضو من أعضاء مجلس العموم من عضوية المجلس إذا ثبت اتصاله بأحد رجال السلك الدبلوماسى الأجانب .

فلا عجب إذا كانت حركاتهم واتصالاتهم مقيدة كما هو الحال الآن في روسيا الشيوعية أو الصين .

ولم تصبح المهنة الدبلوماسية مزاياها ، ولم تخلع عليها التشاريف إلا بعد مؤتمر فينا الذى عقد في عام ١٨١٥ . ومنذ ذلك التاريخ حتى قيام الحرب العالمية الأولى كان العصر التقليدي للدبلوماسية ، وكانت في الحق دبلوماسية إنشائية في جملتها ، وقد مارستها في أغلب الأحيان رجال تتعارض أساليبهم بل ربما تعارضت أهدافهم أيضاً مع الأساليب والأهداف التي تتخذها الدبلوماسية الحديثة .

ويمكن إضافة شيء جديد كذلك إلى جانب الأساليب السيئة للدبلوماسيين في هذا العصر ، ذلك أننا نجد من بين المبعوثين في هذا الزمان ، الذى تعقد فيه المجتمع الدولي ، كثيرين ممن لا يحترفون الدبلوماسية ولا يتصفون بالصفات التي تؤهلهم للعمل الدبلوماسى ، ولم يكن ليعترف لأعمالهم بأية صفة رسمية . ومع ذلك فان تأثيرهم على مكانة بلادهم ومركزها في الخارج لا يمكن انكاره .

إنهم طراز جديد من الرجال في الحياة الدولية يمشون وراجلين حول العالم يخدمون الهيئات والحكومات التي ينتمون إليها كما يخدمون الناس عامة خلال عملهم في الأمم المتحدة ، أو في الوكالات الدولية الأخرى .

هؤلاء هم الخبراء في مختلف النواحي من لهم نشاط في مجال الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية. وهؤلاء لهم أهميتهم كمنط جديد في حقل الدبلوماسية . وخبير أمريكي في بلد كأفغانستان له خبرته في علم التربة تستطيع عن طريق عمله هناك أن يؤثر في الرأي العام في أفغانستان . وقد يكون تأثيره حسناً بحيث يفوق في نتائجه ما تقوم به حكومة الولايات المتحدة نفسها ، وقد يكون تأثيره سيئاً بحيث يسبب إلى الولايات المتحدة إلى حد لا يبلغه السفير الروسي .

والسفير في الرياض أو في طهران له دخل كبير في أعمال شركات البترول ، بحيث يعتبر ذلك جزءاً من عمله ، وهو في حيرة لتحديد ما يدخل تماماً في نطاق واجباته ازاء هذه الظروف .

وقد صار من وظائف الدبلوماسية الحديثة أن تنسق بين هذه الأمور المتفرقة بحيث تخضع للسياسة التي تعود على بلد السفير بالنفع ، وهذا واجبه ، سواء أكان الدبلوماسي يعمل مع السلطات المركزية للسياسة الخارجية في بلده أو في سفارة من السفارات في دولة أخرى .

ومع ذلك ... وبالرغم من كل شيء فما زال للوظيفة الدبلوماسية سحرها ومزاياها وترفعها إلى حد ما ، ولا أدري سبباً لذلك .. ربما كان مرجع ذلك إلى طراز معين من الروايات الخيالية ، وربما نتج هذا عن ظهور طبقات خاصة من مذكرات هذا الكونت أو ذاك الدوق عن مؤتمر برلين أو عن مؤتمر فينا ، تلك المؤتمرات التي تصف العمل الدبلوماسي في الأيام الجميلة التي خلت ، وربما أحييت هذه الصور تلك الاعلانات التي ترسم الدبلوماسي في صورة « الممثل فوق العادة » الذي يرتدى القميص الأبيض المنشي وعليه الشريط الأحمر العريض ، بينما هو يحتسى

البراندلى المعق، وقد لاح وجهه الأرستقراطى السمات ، الذى تم تقاطيعه
عن رفيع المزاياء وعراقة الأصل .

وبالطبع كل هذا ولى الآن وذهب . . لكن تلك الأسطورة القديمة
تتخذ من بعض المظاهر التى لازالت موجودة مادة تحيى الصورة القديمة ،
وهذه المظاهر تتمثل فى حصانات ومزاياء الدبلوماسيين التى تتيح
للكرتير الثالث أن يوقف سيارته فى أى مكان دون دفع قيمة المخالفة
كما تتيح له استيراد المشروبات بلا ضرائب فيقيم الحفلات ، والحصول
على الأسرار من بعض الجواسيس وهؤلاء يتمصون الآن مع الأسف ،
شخصيات الكاتبات على الآلة الكاتبة فى مكاتب الميزانية أو الكتبة
الذين يعملون فى وكالات تنسيق السفر إلى الكواكب .

إن الزمن قد تغير والأساليب قد تطورت ، غير أن الصفات الطيبة
التي يتميز بها الدبلوماسى بقيت كما هى دون أن يعثر بها تبدل أو تطور .
أما عما يجب أن يتصف به الدبلوماسى فإنه مشتق من طبيعة عمله ، إذ
يجب أن تتوفر فيه الصفات الحميدة التي يستلزمها عمل الموظف الرسمى
بالإضافة إلى الصفات الأخرى الخاصة والتي تعتبر ضرورية لشخص يقوم
بتمثيل بلاده فى الخارج ، وهى أمور تتصل بقلبه وعقله على السواء .

وعلى كل حال فالنجاح سواء فى مجال السياسة أو فى نطاق الأعمال
التجارية ، أو فى مهنة من المهن ليس معناه وجود هذه الصفات بصفة
مؤكدة .

فالدبلوماسية هى مهنة قائمة بذاتها ، ومن يريد أن يوفق فيها يلزم له
المران والخبرة كما تلزم له اللياقة . ومن الضرورى للدبلوماسى الناجح أن
تتوفر له معرفة طبائع الشعب الذى يعيش فيه ، كما يجب أن يلم

بثقافته وعاداته ولغته ومشاكله وآماله ومعتقداته . والبلاد الديمقراطية تتجاهل أهمية هذه الأمور وتعاني الكثير من وراء ذلك التجاهل ، وقد تعهد حكومات تلك البلاد بهذه المهام إلى أشخاص لا شأن لهم بالعمل الدبلوماسي . أما حكومات البلاد الشيوعية فهي لا تتركب هذا الخطأ في غالب الأحيان ، وخاصة في البلاد التي كانت خاضعة للنفوذ الاستعماري من قبل .

وغنى عن القول أن شخصية الدبلوماسي يجب أن تكون قادرة على التأثير ، محبة ، إذ يجب أن يكون قادراً على مقابلة الناس بغير كلفة ويحسن التودد إليهم ، كما يجب أن يكون قادراً على التفاهم مع مستويات مختلفة منهم . فإذا ما قصر نشاطه الاجتماعي في نطاق الاتصالات الرسمية أو على بعض الطبقات التي لها مكانة اجتماعية أو التي لها حظ من الثراء عظيم ، فإن عمله ونشاطه سيكونان محدودين . وما أسهل أن يتجاهل السفير الكثير المشاغل أولئك الذين يمكن أن يكونوا مصادر هامة للمعلومات عن التطور الاجتماعي والاقتصادي فيضحي هؤلاء من أجل صفوة مختارة من الناس ، لهم نفوذ اجتماعي معين ويتوفر لهم هذا النفوذ بحكم مناصبهم . ومع ذلك فن الحماقة أن يهمل هؤلاء ، وقد يتحمل في سبيل ذلك المضايقات اليومية لحفلات الكوكيتيل . وقد يصادف أن نجد في إحدى هذه الحفلات من يفضي إليه تحت تأثير الشراب أو بدافع اليأس بمعلومات غاية في الأهمية . ولكن إذا استمسك الرجل الدبلوماسي بتلك الدائرة الضيقة وحدها دون غيرها فانه سوف يفقد الكثير ، سواء من الناحية الشخصية أو من الناحية الرسمية .

والمؤهلات الفنية والعلمية في العمل الدبلوماسي لا تكفي وحدها .

فاذا كان للرجل الدبلوماسى أن يؤدى خدمات للدولة التى يمثلها، وخاصة فى التقارير التى يوافيها بها ، فيجب أن تتمثل هذه الخدمات فى أن تكتب تلك التقارير بطريقة موضوعية متكاملة . أما إذا أخذ الممثل الدبلوماسى يخطر وزارة الخارجية فى بلده بالأمور التى يظنها ملائمة لسياسة بعينها ، وإذا تخشى أن يصور لها الأمور التى تجلب له المتاعب فى المستقبل ، فإن معنى ذلك أنه دبلوماسى يعمل لإرضاء طائفة معينة ، وأنه يقصر تقاريره على ما يؤكد وجهة نظر رئيس الحزب الذى ييده الأمر والذى لا يخطئ مطلقاً .

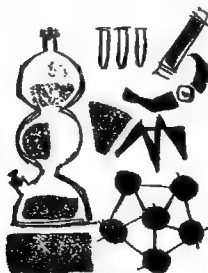
وقد قرر السير هارولد نيكلسون أن أهم دعامة للدبلوماسى هى الشهرة التى يكتسبها لأمانته ولأنه موضع ثقة ، فمثل هذه الشهرة توفر له الاحترام وتساعد على الاعتداد بنفسه ، ويجب أن يكون معروفًا عنه أنه يمكن الاعتماد عليه ، والثقة بما يقول .

ولا يمكن للدبلوماسى سواء أكان محترفًا أو من السياسيين المشتغلين بالدبلوماسية أن يكتسب هذه الصفة وأن يحقق وجودها إذا كان يغير فى تقاريره وفى نصائحه التى توصل إليها بأمانته وزاخرة بتقديره لى ، يرضى الهيئات التشريعية فى بلده .

وقد عدد السير هارولد نيكلسون كذلك الصفات التى كان يشتهر بها الدبلوماسى من الناحية العقلية والأخلاقية فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ومنها أنه يجب أن يدرك كيف ينظر الوطنيون للأجانب بعين ملؤها الشك والريبة ، الأمر الذى يحتم عليه أن يكون فطنًا ويبدو رجلًا مرحاً . ويجب عليه كذلك أن يكون مضيافاً وأن يستخدم طاهياً بارعاً فى شئون الطعام . ولا تقل مسائل الذوق والفن والقدرة على

لمشاركة في الأحايث الأدبية أهمية عما سبق . كما يجب أن يكون الدبلوماسي رجلاً صبوراً بطبيعته ، راغباً في نسج خيوط المفاوضات . كما يجب أن يتصف بالثبات والقدرة على التحكم في نفسه فيكم غضبه حين تواتيه الأنباء السيئة أو حين يسمع آراءه محرفة عن معانيها وهي تتردد على ألسنة الآخرين . وحياته الخاصة يجب أن تتصف بالتعفف حتى لا يهيء الفرصة لأعدائه ليدبوا عنه الشائعات . كما يجب أن يكون متساعفاً لزاء تجاهل حكومته وعدم إدراكها وقادراً على السيطرة على التعليقات الجافة التي تصله منها . وأخيراً يجب ألا يغيب عنه أن الانتصار الدبلوماسي يترك في نفوس الآخرين شعوراً مريراً يحملهم على الثأر لأنفسهم ، ولا يجب على المفاوض الماهر أن يهدد أو يستبد أو يعتف الآخرين .

ومع تسليمنا بأن بعض التطورات الفنية والاجتماعية قد وقعت وأخذت سبيلها إلى الوجود خلال القرون الثلاثة الماضية ، فالحقيقة أن تلك الصفات التي ذكرها وعددها سير هارولد نيكلسون ما زالت هي الصفات المطلوبة في الدبلوماسي في كل عصر من العصور .



الدبلوماسية المتحالفة

بينت فيما سبق أن رسم السياسة يجب أن يكون منفصلاً عن تنفيذ السياسة وإدارتها ، وأن هذا التنفيذ وحده هو الذى يجب أن يطلق عليه دبلوماسية .

ومراعاة هذا الفصل من القواعد التى يجب اتباعها والأخذ بها ، غير أن ثمة أمراً خاصاً يجب أن نلفت إليه الأنظار ، وهو ما يتعلق بنوع العلاقات التى يجب اتباعها بين الحكومات التى يجمع بينها نوع من الائتلاف . ومثل هذا الائتلاف لاشك فى أنه يحتاج إلى نشاط دبلوماسى ولكنه نشاط من طراز خاص ، يختلف عادة عما يجرى بين الدول التى لا تجمعها رابطة خاصة من روابط التآلف أو التحالف . أقول إن مثل هذا النشاط الدبلوماسى الذى يمكن أن نطلق عليه الدبلوماسية المتألّفة يجب أن يختلف عن وجوه العمل الدبلوماسى الأخرى التى سبق ذكرها من حيث أنه جزء لا ينفصل عن السياسة نفسها ، ومن حيث وجوب إخراجه من نطاق العلاقات الرسمية الشكلية .

فعمل الدبلوماسية هنا ليس قاصراً على المفاوضات التى تجري بغية الوصول إلى اتفاقيات سبق الانتهاء إليها من الناحية السياسية . وإنما يجب أن يجرى العمل الدبلوماسى بين الدول المتحالفة على نحو ما تكون المحادثات

بين الوزراء في حكومة واحدة . ولعل منظمة حلف شمال الأطلسي تمدنا بمثال لهذا الذي نتحدث عنه . ولاشك أن بين دول ذلك الحلف من العلاقات ما يجب أن يجرى على النحو الدبلوماسي العادي المألوف ، ولكن فيما يتعلق بشئون الدفاع ومسائل السياسة الخارجية فإنه يجب مراعاة تركيزها وتنسيقها على نحو يتيح للدول المشتركة جميعاً خدمة الهدف الموحد ، كما يتيح لها العمل في اتجاه واحد ، شأنها في ذلك شأن الوزراء في حكومة ديمقراطية واحدة .

ونجد مثل هذا النظام محققاً بالفعل في المجلس الدائم لحلف شمال الأطلسي ، ذلك المجلس الذي يجتمع في باريس والذي تمثل فيه جميع الدول الأعضاء . والنقد الذي يمكن توجيهه إلى تلك الهيئة أن أعضاءها مندوبون أكثر منهم واضعو سياسة معينة ، وبمعنى آخر أن عمل تلك الهيئة يميل إلى المبالغة في الناحية الدبلوماسية أكثر من اهتمامه بالناحية السياسية ، وذلك فيما عدا الفترات القصيرة غير المنتظمة التي يجتمع فيها وزراء الخارجية . وهذه الملاحظة تعتبر في الواقع عكس ماسبق أن ذكرته تماماً عن ضروب الدبلوماسية الأخرى .

فليس الغرض الرئيسي من مجلس ذلك الحلف هو مجرد الأخذ بتلك الطرق الدبلوماسية الرسمية التي تكون عادة في العلاقات المألوفة للدول ، وتركيزها وجعلها أكثر فائدة على هذا النحو دون الخروج عن تلك الوسائل الرسمية ، وإنما الغرض منه على العكس من ذلك . إذ يجب أن تكون العلاقات فيه بحيث تستبعد تلك الطرق الشكلية ليحل محلها عمل سياسي في المجالات المشتركة التي يستهدفها الحلف ، كما لو كان الذي يرمم هذه السياسة هم وزراء حكومة واحدة .

وهذا لا يتحقق إذا كان المجلس مجرد وكالة دبلوماسية من الناحية الشكلية يقتصر فيها عمل الدول الأعضاء على مجرد تبادل المعلومات عن السياسة بدلاً من الاشتراك في رسم خططها ، أو على العمل معاً في إعداد مسودات المذكرات . ونتائج الاتصالات ، لكي تقوم بإرسالها دولة أو دولتان من الدول الأعضاء إلى موسكو . وذلك تبعاً لسياسة مرسومة سبق أن أقرتها تلك الحكومات .

وقد أخذ المجلس في الوقت الحاضر السبيل القويم فيما يتعلق بإجراءات العمل ، وبدأ هذا الاتجاه على يد بول هنري سيالك السكرتير العام للحلف . والذي صرح في بوسطن بتاريخ ٢٧ سبتمبر عام ١٩٥٨ بقوله (يمكن اعتبار الحلف مركزاً لأهم التجديدات في عالم الدبلوماسية) وهذه التجديدات لم يسبق إليها ، فهي ليست قاصرة على خلق وسائل جديدة بل هي تخلق روحاً جديدة فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول بعضها بعضاً . وأستطيع أن أخبركم اليوم دون أن أفشى سرّاً من الأسرار الرسمية ، إنه قد حدث خلال العام المنصرم أن حكومة الولايات المتحدة لم ترسل إلى الحكومة السوفيتية مذكرة واحدة عن مؤتمر الأقطاب دون أن نحيلها أولاً إلى المجلس الدائم للحلف . . ولا شك عندي في أنكم ترون ما في هذه الطريقة من تجديد بل من ثورة في نطاق العمل الدبلوماسي . ولهذا الأسلوب دلالة ، إذ أن أقوى الدول على الأرض تقبل بمقتضاها إجراء تلك المشاورات ، وتأخذ بنهج جديد في دعوة أصغر الدول الحليفة لمناقشة المشاكل ذات النفع المشترك على قدم المساواة ، كما إنها التزمت في معظم الأحوال بالاقتراعات التي قدمت إليها وهذه المسألة من الأهمية بمكان إذا قدر للحلف أن يستقر وينمو . وإذا نجح هذا التهيج فانه سيكون بداية بالغة الأهمية والطرافة .

وهذا الأسلوب الجديد أمر هام جدير بالتشجيع إذا قدر له أن يستمر كما يقول المسيو سباك . ولكن لكي يكون لهذه الطريقة أثرها الفعال فلا بد من أن تمتد المشاورات إلى نطاق رسم السياسة وإعداد خططها كما امتدت إلى نطاق تنفيذها .

وليس هذا بالأمر المين . لكنه أمر ضرورى إذا كان للحلف أن يحقق أهدافه ويوحد سياسته التى هى لازمة لبقائه . وما نعينه هنا ليس إلا تطبيق الأسلوب الداخلى الذى تتبعه كل حكومة ديمقراطية عن طريق اجتماع وزراء تلك الحكومة لتقرير خطة لسياستها . ومثل هذا الاتساع فى نطاق المسئولية الدولية ليس من شأنه أن يضعف المسئولية الدستورية للحكومة قبل شعبها ، وإنما هذه مسئولية إضافية يجب أن توجد . وليس لنا أن نصف هذه العلاقة فى صيغة محددة ، فإن الأمر الذى نعينه خاص بروح السياسة نفسها والنظر إليها نظرة عامة .

وهذه الوحدة التى تقوم على اتفاق وجهات النظر فى جماعة واحدة تمكن من جنى ثمار الحكمة والصبر وبعد النظر التى هى صفات ضرورية للسياسى فى حكومة ديمقراطية ، إذا كان لهذا الدبلوماسى أن يقف على أساس وطيء ، ومبدأ ثابت ، دون أن يتقلب وفقاً للتغيرات والأهواء المؤقتة .

وإذا كان للتحالف أن يوفق ، وإذا كان للعمل الدبلوماسى المشترك أن يؤتى أكله ، فلا بد من رسم سياسة بعيدة المدى تتلاءم معه . وهذا يتطلب على الخطط الاقتصادية وغيرها . ويجب أن تقدر حاجات الدول المتحالفة وكذلك الدول المحاورة . والخطط التى تحاول فيها الدولة تغليب

مصالحها الاقتصادية ، إذا لم تعدل بين الحين والحين فانها ستؤدى عاجلا أو آجلا إلى إضعاف التحالف بين الحلفاء .

وأخيراً فان الحكومات والشعوب القوية فى الحلف تفرض عليها قوتها واجب نشر مبادئ انكار اللات والصبر ، والمتابعة والتسامح . أما حكومات الدول الصغيرة فليس لها أن تتنازل عن رأيها المتحرر ، فهذا أمر غير معقول ولا يمكن أن يطلب منها ، وإنما عليها أن تعترف بأن مسئولية القيادة والقوة تتطلب نفوذاً خاصاً فى مجالس الحلف .

ومطالب الاتحاد قد يصعب الشعور بها ويتأخر الاعتراف بها من الجانب الأقوى ، فالشعور بالقوة يوطد الثقة بالنفس ويفترض موافقة الآخرين ، وربما كان الأعضاء الأقل قوة فى الحلف يدركون بسهولة مشاعر القلق ويسهل عليهم مواقف تقدير الآخرين ، كما يفتنون إلى خطر انحلال هوى التحالف فى الجماعة الكبرى الذين هم بعض أعضائها .

وقد كان من المأمول - كما أشرت - أن يتحقق الهدف من تنسيق السياسة المشتركة بواسطة ذلك الحلف ، ولا شك أن هذا لو تحقق فانه سيغدو أكثر قوة وأثراً مما هو الآن . وحقا أن هناك اجتماعات دورية يلتقى فيها الوزراء أو واضعو الخطط السياسية ولكن مثل هذه الاجتماعات قصيرة لا تدوم طويلا ، فضلا عن أنها شكلية لا تلقى اهتماما ، وتسودها الأحاديث النخاسة ويتبعها بلاغ صادر من الحلف دون أن يتم فى تلك الاجتماعات تمحيص السياسة المشتركة . وأنا لا أحط من شأن هذه الاجتماعات ، فلا ريب فى أهميتها . وأظن أن الحين قد حان لتحقيق تخطيط السياسة الموحدة المشتركة ، ولتحويل هذا الحلف إلى حلف

سياسي أكثر قدرة ونفوذاً ، واليوم أصبح من المستحيل فصل مسائل الدفاع عن السياسة الخارجية ، فلا يمكن وضع خطط مستقلة كل منهما عن الأخرى .

وأنا لا أدافع عن الرأي السابق اقتراحه الذي يقضى بانتخاب عدد من الأعضاء لهم مسئوليات خاصة وامتيازات معينة . فالمجلس بإجماعه يستطيع دائماً أن يمنح سلطات لعدد من الأعضاء لتحقيق غاية معينة . ولكن ليس معنى انتداب عدد من الأعضاء أن الآخرين قد اعتزلوا العمل . وأية محاولة يقصد بها منح بعض الأعضاء من الحقوق ما يتيح لهم التسلط على الآخرين ، إنما هي محاولة فاشلة مستحيلة ، لأنها سوف تجعل من الحلفاء الآخرين أعضاء من الدرجة الثانية ، ولا يمكن لتحالف بين دول ذات سيادة أن يتحقق على هذا الأساس ، اللهم إلا باتخاذ قرار بالأغلبية العددية لتحويل دولة ما سلطات معينة باسم الهيئة كلها .



المفاوضات والدبلوماسية

إن أهم وظائف الدبلوماسية ، إنما تتمثل في المفاوضات ، سواء أقام بها دبلوماسيون محترفون أو وزراء الخارجية ، وسواء أقام بها طاغية شيوعي أو موظفون ينتمون إلى دولة شيوعية ، فالدبلوماسية بلا شك هي فن التفاوض بين الحكومات ، يلتزم فيها المرء بمراعاة المنافع التي تعود على بلده واكتسابه فوائد أكثر سواء أكانت هذه المنافع قصيرة الأجل أو بعيدة الأمد ، وسواء أكانت هذه الفوائد ذات صبغة سليمة أو ذات صبغة عسكرية .

ومهما يكن من أمر فإن رجل الدبلوماسية الذي وهب العقل السوى والثقافة سوف يتحقق على الدوام من أنه في عصر الذرة الذي يستطيع الإنسان فيه أن يقضى على نفسه ، تصبح المصالح الوطنية مرتبطة بمصالح البشرية كلها . فالمصالح القومية في مداها البعيد يجب أن تعمل باستمرار على منع الحرب التي ستؤدي بالإنسانية إلى الهلاك .

ولم يحدث قط في أى عصر مضى أن كان للمفاوضات هدف أهم من هدفها الحالى ، كما أنها لم تكن قط أكثر صعوبة مما هي اليوم . والتفاوض يعنى شيئاً أكثر من مجرد إعداد الخطب التي تلقى في المحافل الدولية أو إلقاء التصريحات في المؤتمرات الصحفية أو الإدلاء ببيانات الغرض منها إلقاء الذعر في قلوب الأعداء أو تشجيع الأصدقاء المترددين .

واليوم وقد نسينا أن عدم توفر السلام يعنى الانتحار عن طريق
النرة ، صار من الضروري ، أكثر من أى وقت مضى ، الإبقاء على
الطرق الدبلوماسية . وأكثر من ذلك فانه يجب ألا يقتصر عملنا على
انتهاز الفرص لإجراء المفاوضات ولكن يجب خلق هذه الفرص باتباع
وسائل دبلوماسية إيجابية نشطة .

ومنذ قرون خلت نجد أن الكاردينال ريشيليو قد مارس هذا الأسلوب
الدبلوماسى باصراره على موقفه السياسى ، وهذا النهج مازال صالحاً
حتى يومنا هذا وحين لاح للكاردينال ما يشبه الفشل رفض أن
يستسلم لليأس ، وبدلاً من أن يفعل هذا ، عقد العزم على الاستمرار
فى إجراء المفاوضات دون توقف سواء أكانت هذه المفاوضات سرية
أو علنية ، وراح يجربها فى أى وقت يسمح بذلك ، وحيثما أتيح له السبيل
إليها . مع أن النتائج القريبة كانت تنذر بالفشل والنتائج التى قد يتمخض
عنها المستقبل كانت تحوطها الشكوك . وقد صرح المستر جون فوستر
دالاس بما يشبه هذا فى حديث له بمدينة واشنطن عام ١٩٥٨ فى نادى
الصحافة الوطنية حيث قال « تعتبر المفاوضات أعظم وسائل الدبلوماسية ،
وأن نبذ استخدام مثل هذه الوسيلة هو الحماقة بعينها » .

ونظراً لما نلقاه اليوم من مصاعب وعقبات فى مفاوضاتنا مع الحكومات
الشيوعية ، فانه يترتب على هذا أكبر الخطر ، لأن مثل هذا الموقف
يعرقل من جهودنا وقد يدفعنا إلى نبذ هذه الوسيلة وقد يغرينا على
التردد فى استخدامها ، أو على الأقل قد نستخدمها ونحن مثشكون
فى قيمتها .

ولاشك أن الهدف الذى نرى إليه من وراء مفاوضاتنا ، والطريقة

التي تتبعها في هذه المفاوضات يمكن أن يكونا عوامل قوة أو عوامل ضعف ، شأنهما في ذلك شأن الأسلحة العسكرية التي قد يكون إحرازها لها عامل قوة ، كما يكون بعدها عن متناول أيدينا آية ضعف . وهذا ما ننسأه على الدوام ، فإذا كانت الأسلحة التي لدينا بالية ، وإذا كنا نستخدم البندقية بدلا من الصاروخ فانتا لا نلبث أن نسمع بهذا السلاح الجديد . وإذا ذاك تتجلى رغبة عامة لإصلاح الأمر الذي لم يسر في طريقه الصحيح ، فينحى جانباً أولئك الذين كانوا مسئولين عن الخطأ . وإذا كانت الغاية التي تتوخاها وسائلنا الدبلوماسية لا تخلو من الخطأ أو أنها غاية لا يتوفر فيها بعد النظر ، أو إذا كانت الخطوة ضعيفة مترددة أو متدفعة خطيرة ، فانه توجد باستمرار وسائل لإخفاها أو لتفسيرها . وهكذا يتمكن اسدال ستائر من التحرير أو من الخمل ، أو قل ستائر من الكلمات على ما يعترى الدبلوماسية أو السياسة من أخطاء ، وقد يستطاع بذلك إخفاء هذا القشل إلى أمد طويل .

والدعاية الناجحة يمكنها أن تخيل القشل نجاحا . وهكذا فان المفاوضات العلنية بواسطة الشخصيات السياسية البارزة لا يجب أن تفشل ولو إلى حين .

وهذا واحد من الأسباب التي تحتم ضرورة إجراء المفاوضات الدبلوماسية في تكتم .

وأنا أعرف أنه يجب أن يتكتم الطرفان لتبقى للمفاوضات سرتها ولكن ليس هناك ما يدعونا لأن نكون البادئين بالإفشاء . فإذا رأيت موسكو مثلاً بطرقها الدبلوماسية الصارمة توجيه النداء للشعوب مباشرة بالرغم من الحكومات ، فاتها تجعل الثقة في تكتم المفاوضات أمراً مستحيلا

فيجب علينا من جانبنا أن نستمر في محاولاتنا لكي نبقى على سرية المفاوضات مما يسهل علينا الحصول على نتائج إيجابية . وعلى كل حال فليس هناك ما يدعو إلى اتباع وسائل الدبلوماسية الجدلية وإذاعتها بين الجماهير في المفاوضات والمناقشات التي تجري بين الدول الحليفة .

لقد كتب الفرد ديف كوبر في مذكراته « يجب أن تجري المفاوضات سرا ، سواء أكانت هذه المفاوضات تتعلق ببيع حصان أو تتعلق بطلب زواج » وأنا أتفق مع كوبر فيما ذهب إليه ولو أنني أتخفظ في أمرين :

أولها أن يتفق على السياسة التي تتحكم في المفاوضات وتوجهها اتفاقا عاما ، وأن تفسر هذه السياسة على الملأ . ولا يجب إخفاء شيء في مثل هذا الموقف . والناس الذين يطلب منهم أن يقوموا بالتضحيات حين يكتب للمفاوضات الفشل يجب أن يبدوا الرأي بواسطة ممثلهم . ولا يجب أن تكون هناك دبلوماسية سرية من هذا الطراز فيما يتعلق بالسياسة التي تستوجب التزامات قومية .

أما الأمر الثاني الذي أبدى تخفظي فيه فهو أمر يتعلق ببعض المواقف الدولية التي قد يكون من المفيد أن تسبقها مؤتمرات علنية تتوفر فيها وسائل الدعاية والنشر على أوسع نطاق . حتى يمكن للرأي العام أن يستنير ،

وهذا صحيح ولكنه عسير التحقق حينما يتعلق العمل الدولي بأفكار جديدة لم يسبق إليها ، بحيث يصعب الاسترشاد بتجارب سابقة في هذا الميدان الجديد ، وذلك حتى يمكن تجنب العقبات الخطرة . ومن أهم هذه الأمور الجديدة التي لم تكن في الماضي والتي تواجهنا في هذا العصر أمران ، أولهما التجارب الذرية وثانيهما السيطرة على الفضاء .

فهذه أمور جديدة حقاً لم يسبق إليها ولم نكتسب من الماضي خبرة تتيح لنا الاسترشاد بها ، وإذا ما صادفنا الخطأ في حل هذه الأمور تعرضنا لأشد الأخطار . فنحن بازاء مشاكل جديدة بأوسع ما تدل عليه هذه الكلمة من معان ، وهذا ما نصادفه بمجرد البدء في مناقشة هذه المسائل في محفل عالمي مثل هيئة الأمم المتحدة . بيد أن المناقشات التي من هذا الطراز لها أهميتها ، إذ بتاح عن طريقها تبادل الآراء ووجهات النظر على أوسع نطاق وذلك فيما يتعلق بالمبادئ العامة والأفكار التي يجب مراعاتها وتطبيقها في المفاوضات للاتهاء إلى اتفاق دولي بشأنها .

وقد اتبع هذا النظام في المناقشات الدولية ولكنه كان في نطاق ضيق وأدى إلى نتائج محدودة للغاية وذلك بالرغم من ظهور المصاعب والعقبات التي اعترضت المناقشات التي جرت على صعيد دولي .

وأولى العقبات التي نتحدث عنها إنما تتمثل فيما يتعلق بالأمن داخل كل دولة ، وهي العقبة التي تظهر بوضوح كلما نوقش واحد من هذين الموضوعين : (التجارب الذرية والسيطرة على الفضاء) وذلك سواء جرت المناقشة بصورة علنية أو كانت المفاوضات تجري بطريقة سرية . ذلك أنه من المستحيل حتى في مجرد الأحاديث التي تدر من موقف القانون الدولي من مسألة الفضاء الجوي أو من المسائل الفنية للتجارب الذرية ، لإغفال ما يعترضها من الاعتبارات السياسية والاستراتيجية التي لها المحل الأول من الأهمية . وهذا ما يصدق حتى في الحالات التي لا يسودها أي توتر في العلاقات الدولية ؛ وواضح أنه في الحالات الأخرى التي تسودها الحرب الباردة تصبح عوامل الأمن هي العائق الأول الذي يعوق أبسط وأعم المناقشات التي تجري حول مثل هذا الموضوع في أي مؤتمر دولي .

كما يصعب على الرأى العام من ناحية أخرى تكوين أية فكرة إنشائية ، فإن البحث عن حل للمسائل المقترحة يتطلب معرفة علمية لا تتوفر إلا لعدد قليل من الناس . وهؤلاء القلة هم الذين يرسمون المبادئ التى يجب تطبيقها والسياسة التى يرون إتباعها لأنهم يوجهون النصيح فيما يتعلق بالنواحي العلمية لهذه المسائل . وقد يتجاهل المفاوض السيامى مثل هذا النصيح ، فيتعرض لنتائج وخيمة . غير أن الواجب يحتم عليه حين يبحث الرأى العلمى المقدم إليه أن يتحرى أمرين .

أول هذين الأمرين هو أن الرأى العلمى الذى بين يديه قد يكون مستقى من المصادر الثانوية . وإلى جانب هذا فثمة اعتبار آخر وهو أن العلماء قد يختلفون فيما يذهبون إليه ، وهذا ما يحدث عادة ، ومثال ذلك اختلاف رأى العلماء عن أثر ما تخلفه التجارات الذرية من إشعاعات . إذا كان المفاوض أو إذا كانت الحكومة التى يفاوض باسمها ليست على يقين من صحة النصائح والآراء العلمية المقدمة إليها ، فكيف يمكن أن تتوفر لها الثقة فى صحة الموقف السياسى أو الدبلوماسى الذى تتخذه ؟

ومنذ سنوات قليلة كان الجندى أو البحار هو الذى بيده تقرير الموقف السياسى بما يديه من رأى من الناحية العسكرية الفنية وذلك لتقدير أثر عمل سياسى معين على أمن الدولة . والمثل التقليدى الذى يضرب لهذا هو سلسلة الأحداث التى أدت إلى إندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . ولكن مثل هذا الموقف تغير الآن فان العلماء ، وخاصة عالم الطبيعة الذرية وخبير الصواريخ الموجهة ، كل أولئك يسهمون فى العمل ، ان لم يكن لرأيهم القدر الحلى .

وعمل العالم هنا تكتفه المصاعب على نحو لم يسبق إليه ، وهذا راجع إلى أن النتائج التي تنجم عن الرأي العلمي الخاطئ قد تؤدي إلى الدمار . ثم أن رجلا سياسياً مثل ونستون تشرشل أو فرانكلين د . روزفلت . أو غيرهم ممن توفرت لهم الخبرة الاستراتيجية التي يجب توفرها للقائد العسكري ، لا يمكن أن يدعى واحد منهم مشاركة للعالم الذرى في خبرته . ما لم يكن ذلك الرجل السياسى هو نفسه عالماً من علماء الذرة ، وهذا أمر نادر الحدوث .

والمناقشة العلنية لمسألة من المسائل الدبلوماسية قبل التفاوض فيها ، ليس من شأنها أن تؤدي على الدوام إلى نتائج طيبة . غير أن هناك مناسبات - كما سبقت الإشارة - يتحتم فيها اتباع هذه الطريقة ، وقد ثبت أنها في بعض الأحيان سهلت تحقيق الاتفاق المنشود . وقد أظهرت لنا الجمعية العامة للأمم المتحدة كيف يمكن استخدام هذا الأسلوب لتوضيح قضية من القضايا المعروضة ولتعبئة الرأي العام العالمى ، وذلك يجعل هذا العرض سابقاً على التفاوض فيها أو باستخدام هذه الوسيلة لتحل محل المفاوضات نفسها عندما يتعذر إجراؤها .

ولاشك أنه يمكن استخدام طريقة المناقشة العلنية لكي تلقى ظلال الشك على المفاوضات - وذلك على نحو ما فعلت الأمم المتحدة وهيئات أخرى في بعض الحالات . وهذا لا يتنافى مع مهمة الأمم المتحدة كمحفل عالمى لمناقشة المسائل بشكل علنى يهيئ بها رأى العام العالمى لرسم الأسس العامة التي يجب أن تجرى عليها المفاوضات .

والأمر الذى يجب تجنبه ليس هو هذا اللون من المناقشة العلنية على نطاق عالمى ، وإنما الذى ننكره هو تجاهل حكومة ما للحقائق في سبيل

مصلحة شخصية . ومثل هذا الحال إنما يبلغ مداه وخطره حينما تتخذ تلك الحكومة مواقف تهدد بالتوتر والانفجار لأسباب خاطئة وتبدى رأيها ذاك في محفل عالمي حيث تتسلط الدعاية وحيث يكون للآراء التي تم عن الغضب خطرها لأنها تقضي على المفاوضات والتسويات .

والتجارب الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة تظهرنا على أنها استخلفت كوسيلة لتحقيق هذا الغرض . فهي تحقق أهداف الحكومات الشيوعية بالرغم من أنها ليست هي وحدها التي ترتكب المخالفات . وفي الظروف الحاضرة يجب علينا أن نتوقع تجاهل الجمعية العامة من جانب هؤلاء الذين يتحزبون لأنفسهم ، وللذين يعتبرون الدبلوماسية والمفاوضات عامة ، وسيلة لتحقيق منافع ذاتية لا أداة للاتفاق على صعيد دولي .

هؤلاء الأعضاء ، بالإضافة إلى الدول الأعضاء التي تخرجت حديثاً من الاستعمار ، تلك الدول التي تكون كتلة كبيرة ، كل هؤلاء ليس من السهل مقاومة رغبتهم في استخدام الجمعية العامة كوسيلة للتعبير عن آرائهم المناهضة للاستعمار ، وهذا موقف معقول بلا شك .

والجمعية العامة تضم الآن اثنتين وثمانين دولة ، وهي تمثل على وجه العموم جميع الدول . وهي بذلك تعتبر ميزاناً دقيقاً لما يضطرب به هذا العالم من صراع وتوتر ، وما يحسه من آمال وأمان . فهي الرمز الحى ، الذى يضطرب أحياناً نتيجة للعلاقات التي تسود بين الدول . وبالرغم مما قد يبدو فيها من الفشل أو الخطأ فإنها تمثل الوعي الدولى الذى يفكر على نطاق أوسع من النطاق الحلى أو الإقليمى ، وهي الفكرة الوحيدة الحقيقية لمعنى الحياة الدولية في عصر الذرة الذى نعيش فيه في يومنا هذا .

والدول لا تعرض للكلمات. فحسب بل تعرض سياستها في ذلك الخفل العالمي ، وتعبّر عن رأيها أمام الملوك وأمام الصديق من أفراد الأسرة الدولية . وهكذا تتحقق هذه الوظيفة الهامة ، وظيفة التثوير والتحليل والتعليم كلما انتظم عقد الأمم المتحدة في أية بقعة على ظهر الأرض . وهذا لون من الدبلوماسية الصريحة التي يمكن أن تكون دبلوماسية سليمة طيبة ، وقد تكون دبلوماسية مؤذية لا خير فيها ، إن هي تجاوزت القصد بالتحدث في مكبرات الصوت وجنحت إلى الإهانات .

ومما يدعو للأسف أن أكثر النواحي التي تنال حظاً من النشر والدعاية هي تلك التي تعمل على هدم نشاط الأمم المتحدة وتهتم بالمناقشات المريرة المهاجمة التي لا تنشد حلاً لمشكلة وإنما تنشد إظهار براعة فريق على حساب فريق آخر ، وذلك إذا ما أعوز أصحابها السبيل إلى الحل المنشود . ومناقشات من هذا القبيل تجنح إلى المبالغة ويكتب عنها بأسلوب مسرحي أولئك الذين يرسلون عنها التقارير التي تستهلك مجلداً في بلادهم . فالصراع هو الذي يشغل العناوين الرئيسية للأخبار ، والخلافات هي التي تجذب من يهتم بها وليست بحاجة إلى وكالة من وكالات الدعاية لتتولى إذاعتها ونشرها .

أما الجهود السلمية البنّاءة فهي لا تجذب عادة من يعلق عليها بكلمة تقدير .

واهتمام الدعاية بالأمور التي لا تستحقها فيه خطر كبير على مستقبل المنظمة العالمية . كما أنه حجة قوية ضد إباحة المناقشات العلنية للقضايا التي من شأنها إثارة الخلافات . وهذا ويمكن للدعاية المبالغ فيها والموجهة توجيهاً سيئاً أن تخلق مواقف خطيرة . وقد يحدث هذا من جانب واحد . وهكذا

يمكن لبعض الحكام انتهاز فرصة إثارة الفكرة التي تؤيد وجهة نظرهم على هذا النحو لكسب نجاح سياسي . فالدعاية تثير ربحها وبعض الحكام يجعلون منها زوابع ودوامات من الرياح العاصفة . ومن السهل إثارة الرأي العام بالأحاديث والصور والراديو . وهكذا يكون الرأي العام ضحية حين تبدأ المفاوضات التي تستطيع أن تلتقي نجاحاً بعد أن أصابها الدعاية الصادرة عن الهوى والتعصب .

إن الهدف من وراء كل نوع من أنواع المفاوضات هو التوصل إلى اتفاق . وهذا يحتاج عادة إلى نوع من تكيف الفريقين بما يلائم الموقف . ومثل هذا التلاؤم أو التكيف يغلب مستقبلاً حينما يصبح أبسط تغيير في الموقف عنواناً ضخماً في الصحف على القور ، ويطلق عليه تجرداً من الخلق أو تخلياً عن المبادئ . وفي هذا الجو ومع مثل هذا اللون من المفاوضات يصبح المفاوضات عادة أسيراً للبيان اليومي الذي يصدره ، بل قد يصبح أسيراً للعناوين التي توضع في الصحف لذلك البيان . وليس هناك ما هو أقل جدوى من المفاوضات التي يصدر كل من طرفيها بيانات ضد الطرف الآخر . وهذه الطريقة لا تستطيع القضاء نهائياً على المفاوضات، ولكنها تضيع كل الفرص التي قد تؤدي إلى الاتفاق .

وليس من شك في أن هناك سيلاً آخر للدبلوماسية المخلص الذي ينشد البحث عن الحلول بحثاً صادقاً حقاً ، وذلك بأن يسمح بإجراء مناقشة علنية محلياً ودولياً من جميع وجهات النظر ، ولكن يجب أن يكون بظنا وذلك بالتمهيد للمفاوضات التي من شأنها أن تجري بعد ذلك في تكتم ، وهكذا تكون المفاوضات هي الأسلوب الدبلوماسي لتنفيذ السياسة المرسومة التي سبق مناقشتها علنياً .

وأرجو ألا تسيثوا فهم ما أقول . فانا لا أعنى إجراء المفاوضات بطريقة سرية حول الموائد الخضراء تحت الأضواء الشاحبة ، ووراء الستائر المسدلة . ولكننى أعنى كما سبق أن قلت أن الحكومات الحديثة لا تفعل شيئاً من ذلك دون أن يعرف عامة الناس مقدماً .

لكن الاعلان عن الأهداف والسياسة والنتائج لا يعنى ، أو قل أنه يجب ألا يعنى ، على الأقل ، أن تجرى المفاوضات مرحلة بعد أخرى بطريق علنى ، لأنه لا يمكن إنجاز أى عمل بهذه الطريقة ، بل لا يمكن للعلاقات العامة نفسها أن تمارس على هذا النحو . وعمل الحكومات فى هذا الميدان صار أهم وأدق الأعمال جميعاً ، فالمفاوضات شبيهة بالسمة الذهبية المذعورة داخل الإثاء . وعلى ذلك فإن التوصل إلى اتفاق هو على الدوام مشكلة صعبة حقاً .

ورثة صعوبة أخرى وهى وإن لم تكن واضحة كل الوضوح كالمشكلة السابقة ، فهى لا تقل عنها خطراً . ويرجع اهتأى بها إلى خبرتى الشخصية التى استغرقت أعواماً طويلة ، وتلك الصعوبة تتمثل فى إهمال تسجيل الاتفاق أو التفاهم . وقد ينجم ، عدم التسجيل كذلك عن كراهية الشخص المتفاوض لهذا اللون من العمل .

وليس هناك ما هو أكثر أهمية فى مجال المفاوضات من جعلها واضحة وضحاً تاماً لا لبس فيه ، فيحدد كل ما أمكن الاتفاق عليه ، سواء أجرى الاتفاق بطريقة رسمية أو غير رسمية ، وسواء أكان الاتفاق تم صراحة أو فهم ضمناً ، ويجب أن تكون الكلمات واضحة كل الوضوح بحيث لا يفهم منها أكثر مما تعنى ، وبحيث لا يكون هناك مجال لتأويل ما بين السطور . وعدم دقة الوثائق الدبلوماسية التى توجد فى يومنا هذا ،

وبعلها عن الوضوح ، أمر كثير الحداث بما يدعو للثناء . فأول ما يجب الاهتمام به هو كتابة الآراء والأفكار .

ومن الأمور الخطيرة على الأخص ما نشاهده في الاجتماعات العاجلة التي يعقدها وزراء الخارجية ، دون اعداد أية وثيقة تسجل قراراتهم ، فيظن كل منهم أنه ألم بما اتفق عليه ، وعلى ذلك يأخذ كل واحد من هؤلاء في الإدلاء بتصريح على مسمع من العالم ، بعد رحلة جوية مرهقة ، وما يكاد يطلع الآخرون على تصريحه حتى يوجهون اللوم إلى زميلهم لأنه لم يصارحهم بما دار في خلده . ومثل هذا الأمر كثيراً ما أدى إلى إشاعة سوء الفهم بين الحلفاء وأوهن من روابط التعاون بينهم ، فهو يضعف الثقة ويودي بحسن النية الذي هو أساس التعاون الدبلوماسي البناء بين الدول الصديقة .

وبالإضافة إلى هذا فانه إذا حدث أن سجلت الأقوال في وثيقة ما ، فانه من اللازم أن يتفق على هذه الوثيقة من جانب جميع الأطراف المعنية ، وبالرغم من تلك الأهمية فان هذا لا يحدث باستمرار . والواجب ألا تكون هناك وثائق رسمية من جانب واحد ، قد تصبح محلاً لتزاع في المستقبل . والتناحى عن القيام بهذا الإجراء إنما هو في الواقع نتيجة من نتائج سيادة الدبلوماسية التي يمارسها الوزراء ، بدلا من المفاوضات الدبلوماسية التي يجب أن يخلص لها الدبلوماسيون المحترفون . وإننا لنجد بعض الساسة يغضون الطرف عن الوثائق المكتوبة نظراً لتحديدها الذي هو نتيجة لدقة صياغتها . وهكذا كان لويد جورج الذي يعتبر زعيماً مجدداً من زعماء الدبلوماسية السياسية الشخصية ، فقد كان لا يحسن الظن

بالبوثائق التي يكتبها الخبراء بشأن المفاوضات بعناية ، بل اعتقد بجدي
الاتصال الشخصي ، وصرح في عام ١٩٢٠ بقوله :

« لا أود أن تبني علاقاتنا مع الفرنسيين عن طريق تبادل الرسائل
فيما بيننا .. وإذا أردت تسوية أمر من الأمور فانه من الواجب أن
تقابل خصمك وتحديثه بشأنه ، ولتكن كتابة الرسائل هي آخر وسيلة
تلجأ إليها » .

وهذه نصيحة خطيرة ، تؤدي إلى اللبس ، كما يمكن الاستدلال على
ذلك من تجارب لويد جورج نفسه . فان محادثاته غير المسجلة ، وهي
التي كان يجربها عادة على مائدة الإفطار في الصباح قد أدت إلى اختلاط
الأمر على من يشتركون معه في تلك المحادثات ، كما أدت أيضاً إلى الجهل
بها من جانب هؤلاء الذين كان من المفروض عليهم أن يقوموا بتنفيذها .

ومع ذلك فان هذه الطريقة استخدمت بعد لويد جورج ، ويمكن
أن نلتبس مثلاً آخر في رمزي ماكدونالد ، وهو الإنجليزي آخر كان
متحمساً للوعود التي لا تسجل كتابة ولا تحدد ، بينما نجد أن نيفيل تشامبرلن
يظن أن قصاصة من الورق كانت قد كتبت على عجل بعد مناقشة شخصية
بين الرؤساء ، كفيلة بأن تحقق السلام العالمي .

وقد قامت لجنة فرنسية بعد ذلك بسنوات لبحث الأسباب التي دفعت
إلى الحرب دون السلام فذكرت ما يأتي :

« كان من عادة الوزراء بعد عقد اتفاقيات عام ١٩١٩ أن يوسعوا
من نطاق اتصالاتهم بزملائهم في البلاد الأخرى . وقد نتج عن إغفال
المناقشات المباشرة أن فتح الباب لأمر على جانب كبير من الخطورة » .

وكانت المقابلات تتم في مرحلة مبكرة ، وكانت المواقف تتحسن وتوضح بعد ذلك . وإنه لمن الأفضل أن يحدد مجرى المفاوضات بأعداد مذكورة في ائانة وتريث داخل الوزارة بدلاً من تبادل الأفكار عن طريق المصادفة التي تؤدي إلى عدم التحديد .

ومثل هذا القول لاشك أنه أكثر حكمة مما نادى به لويد جورج .

بل لو أتيح للمرء أن يحدد مذكورة ما ، أو بياناً أو معاهدة من المعاهدات التي تبين كل الأمور التي اتفقت جميع الآراء عليها ، فإنه قد يحدد فيها عمومياً أو عقبة ما ، نشأت عن الاختلاف حول معنى كلمة وردت في النصوص المتفق عليها . ولهذا الاختلاف أسباب عديدة .

فقد تنشأ الصعوبة من عسر الترجمة ، إذ قد تعني الكلمات باللغة الإنجليزية شيئاً آخر مخالفاً لمعناها في لغة أخرى ، وقد يكون هذا الاختلاف يسيراً إذا كان بالفرنسية ، ولكنه قد يؤدي إلى نتائج خطيرة لو أنه كان باللغة الروسية . ثم إن تركيب الكلمات قد يؤدي عن قصد إلى إساءة الفهم ، وقد يؤدي تركيبها إلى خطأ غير مقصود . مثل هذه الحقائق لا يجب إغفالها وخاصة مع الروس ، الذين يبدون استمساكاً شديداً بحرفية الكلمات وسيئون الظن بها إساءة بالغة ، وأخشى أننا أيضاً من جانبنا لانسلم من سوء الظن في موقف كهذا .

وتنشأ الصعوبة الثانية عن عدم القدرة ، وهي ترجع في الغالب إلى قصور التعليم الذي يؤدي بدوره إلى العجز عن إيجاد الكلمات الصحيحة للتعبير عن معنى من المعاني . ولقد مرت في بعض الظروف التي عانيت فيها من الغموض إذ كانت الكلمات تستخدم لتسجيل نتائج مفاوضات أو محادثات

— هي في حقيقة الأمر — غير محددة ، وعلى ذلك فهي تدل على عدم التحديد أكثر منها على التحديد . وكان هذا أمراً نادر الحدوث .

وهناك سبب آخر يؤدي إلى المصاعب الناجمة عن تحرير الاتفاقيات أو تسجيل المحادثات ، وهو يرجع إلى عامل الزمن ، أو قل يرجع إلى عدم توفر الوقت الكافي للبحث عن الكلمات الصحيحة الدقيقة التي لا تترك مجالاً ، مهما يكن ضيقاً ، للشك في المعنى المحدد المقصود . وفي الأيام الخوالي حين كان المتفاوضون يركبون العربات التي تجرها الجياد ويكتبون بالأقلام الطويلة ، توفر لهم الوقت الكافي للتأكد من صحة تعبير كل كلمة عن المعنى المتفق عليه ، فكانت الكلمات مفهومة من جميع الأطراف ، واضحة في أذهانهم .

أما المتفاوض في العصر الحديث فلا يتوفر له مثل هذا الوقت . فهو يصل عن طريق الجو ، وليس أمامه غير ثلاثة أيام لإنجاز مهمته ، الأمر الذي يجعله مقيداً في عمله وفي عودته بموعد محدد . ويضطر في مثل هذه الظروف إلى العجلة في كتابة النصوص دون اهتمام بوضوح الألفاظ ، وذلك حتى يمكن له اللحاق بالطائرة المسافرة إلى مقر مؤتمر آخر ، أو لحضور لجنة برلمانية ، أو لسبب آخر غير هذا وذاك .

ولقد شهدت بنفسى مثل هذه الأعمال السريعة في كثير من المؤتمرات ، ولا شك عندي في أنها تؤدي إلى المتاعب حتى بين الدول الصديقة نفسها ، كما تؤدي العجلة ، دوماً إلى المتاعب في كل ما ينتج عنها . وفي إيجاز يمكننا أن نقول أن الغموض الناجم عن المفاوضات التي لم تزل عناية في تحريرها تخلق جوّاً من سوء الفهم يؤدي بأحكام الخطط السياسية المذبذبة .

وثمة عامل آخر متصل بهذه المسألة ، وذلك أنه ما لم تكن أفكارك واضحة ، فأنت غير واضح كذلك في تعبيرك عنها . وإذن فيجب أن يكون أول المبادئ التي نأخذ أنفسنا بها في المفاوضات هو التأكد من الأهداف التي يسعى المرء لتحقيقها . وقد ترى أنني أهتم بتفاصيل ثانوية في العمل الدبلوماسي حين أهتم بتحديد الأفكار والألفاظ ، وقد ترى أن الأهم هو القيام بالدعاية اللازمة . ولكنني أؤكد لك أن هذه التفاصيل الثانوية يمكن أن تنشأ عنها مشاكل عديدة . ومهما يكن من أمر فإني أوافق على أن الأساليب الفنية التي تتبع في المفاوضات لا تبلغ في أهميتها الرغبة الصادقة والعزم الأكيد على تسوية المشاكل عن طريق المناقشة والاتفاق ، كما أنها لا تبلغ في أهميتها الفهم الواضح لحقيقة المشاكل المزمع تسويتها .

ولقد ذكرت بعض المصاعب التي تصادف الدبلوماسي على وجه العموم غير أن هناك بعض المصاعب الخاصة ، بل قل المخاطر التي تصادفها في التفاوض مع الشيوعيين .

ونحن نعلم من تجاربنا أن المبدأ السوفيتي الذي ينادى بالتعايش المتنافس ، يفترض وجود منافسة ، ولا يراعى أصحاب ذلك المبدأ إلا القواعد التي يعلمها عليهم مذهبهم ، ولا يخضعون فيها لشيء آخر غيره . ولما كان الآخزون بذلك المذهب لا ينجحون عادة في مفاوضاتهم فهم ينسبون عدم النجاح إلى الطرق التي يستعملها أعداؤهم . بينما نجد لديهم نزعة عملية غاشمة وإصراراً شديداً وهم غير مسئولين عن سياستهم أمام شعبهم ماداموا أعضاء في الحكومة أو الحزب ، وهم لا يهتمون إلا بالنتائج التي تضاعف من قوتهم وتؤيد قضيتهم . ولهذا كله فالدبلوماسية الغربية

تجد الصعاب ولا تعود بالنفع على أصحابها ، ولكن مثل هذه الصعوبات يجب التغلب عليها ، وخاصة إذا ما درسنا وفهمنا طبيعة النظام الذى نعارضه ، وإذا ما استباننا لنا بوضوح الأغراض التى نسعى لتحقيقها . وفى الحق أن معرفة الإنسان لأهدافه ، والتحقق من وضوح أغراضه هو أمر أكثر أهمية من محاولة الكشف عما يدور فى عقول الآخرين . .

وهذه الحقيقة تثير أمراً آخر يتميز به السوفييت فى مفاوضاتهم ، فهم عادة يعرفون أغراضهم ويلمون بها إلاماً دقيقاً ، وهذا هو أول ما يجب توفره للقيام بأجراء مفاوضات ناجحة ، وهو أيضاً يعين على رسم سياسة مستقرة ثابتة . وكما أن هدف روسيا الحربى - على نحو ما هو معروف - يرمى إلى تدمير قواتنا على نحو يصعب تداركه ، فكذلك نجد أن هدفها الأكبر فى مجال الدبلوماسية يرمى إلى إبعاد نفوذ الولايات المتحدة عن دول قارتى آسيا وأفريقيا ، وإحداث انقسام بينها وبين حلفائها تمهيداً لعزلها عن أولئك الحلفاء . وهكذا يمكن لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وللشيوعية العالمية أن تحتاح العالم ، وليس من الضرورى أن يكون ذلك باستخدام السلاح . وهذا هو ماعناه خروشتشيف بقوله المشهور فى إحدى حفلات الكوكتيل « لسوف ندفنكم » وأعتقد أن هذا هو التفسير الصحيح . ولا أرى أن يفسر قوله على أنه يعنى به الحرب اللدوية . ولا شك أن الشيوعيين على ثقة من أن ملابهم سيكتب له النصر فى هذا الصراع .

فهل يتوفر لنا نحن الغربيين ذلك الوضوح وتلك الثقة فى أهدافنا ومقاصدنا ؟

أرى أنه نظراً لسيادة نزعة الديمقراطية فى المجتمعات التى نعيش فيها ،

فإن أهدافنا تبدو أكثر بساطة وأقل وضوحاً مما هو الحال في الحكومات التي تتولاها طائفة واحدة . كما أن مقاصدنا لا تجافى الاعتبارات الأخلاقية سواء أكانت هذه الاعتبارات عارضة أو أصيلة . وهذه العوامل كلها تشكل صعوبات ، وتحول دون توفر الوضوح واليقين في أهدافنا ، ومع ذلك فإن أحداً لا يمكن أن ينكر أثر الوضوح وأهميته في رسم الخطوة السياسية :

وكان السير هارولد نيكلسون محقاً حين قال :

« إن أساس السياسة الخارجية الناجحة هو الوضوح » .

وكان مصيباً أيضاً حين أكد أن تحقيق ذلك الوضوح ليس بالأمر الميسر في حكومة ديمقراطية ، حيث لا تهتم المعارضة الصحفية والبرلمانية بأن تنقد نقداً سياسياً محدداً ، وإنما تهتم بنقد يتضمن توجيهات عامة مرنة ، وهذه المرونة نتيجة دوافع وحاجات محلية ، ومن ثم يكون البحث هنا عن أكثر المبادئ المثالية ملاءمة لتحقيق سياسة واقعية معينة . والتحذير من وقوع الخطيئة في مجال الأخلاق الدولية أمر يستهوى الجماهير كما أنه السبيل الأكثر أمناً ، في حين أن إتباع سياسة واضحة محددة أزاء مسألة معينة يعتبر أقل أمناً وأقل اجتذاباً للجماهير . فالأخلاق تملئ سياسة فضفاضة ، والاهتمام بأصوات الناخبين يؤدي إلى غموض في المجال السياسي . ولكن هذا لا يحدث دائماً فقد يحدث العكس ، إذ تندفع الجماهير بدافع العاطفة وراء فكرة معينة محددة أو تتحمس لعمل سياسي بالذات ، وهنا يكون اليقين أوضح ما يكون ، ويكون العمل بالغ العنف إذا اندفع وراء هدف خاطئ .

وإذا صادف أن وقف الرأي العام مثل هذا الموقف من قضية معينة

فان ذلك يحدد المجال أمام المتفاوض بحيث يجب الخضوع للشروط المملقة بلا قيد . ذلك أن آراءه لابد أن تكون واضحة كل الوضوح محددة كل التحديد .

ومعنى هذا كله أنه ليس من الحكمة في شيء أن يسمح لذلك الوضوح في الأهداف أن يشوبه الانحلال فيغدو جوداً مطلقاً لا سبيل إلى تعديله على أى نحو . . . وإذن فما هى غاياتنا التى نسعى لتحقيقها ؟

إن السلام هو أول ما نسعى إليه ، ويجب أن نكرر هذا القول ونعيده فنحن ننشد « السلام القائم على علاقات ودية » السلام البناء الذى أساسه التعاون بين الناس جميعاً . وهذا السلام يعنى شيئاً أكثر مما تعنيه فكرة التعايش .

فالقرب ليست له نوايا عدوانية وليست له مطامع استعمارية (١) . وهذا ما ينطبق على أقوى الدول الغربية وهى الولايات المتحدة ، كما ينطبق على أوروغواى أو ايسلندا . فالأمريكيون هم أقل الشعوب تفكيراً في الاستعمار ، وهم يتميزون بهذه الميزة عن غيرهم من الشعوب التى تمتلك قوة كبرى . فهم لا يميلون إلى بسط نفوذهم وإقامة امبراطورية لهم ، كما أنهم لا يهتمون ولا يشغلون أنفسهم بما يسمى أعباء الرجل الأبيض . وبالإضافة إلى ذلك فان في بلادهم متسعاً يمكنهم من الانتقال في مناطق متباينة . ثم أنهم في غنى عن أن يلتمسوا حاجاتهم من بلاد أخرى .

(١) هذه عبارات من المؤلف في دفاعه عن القرب وسياسته ونحن نقلها على مسئوليتنا ، وإن كان الواقع يؤكد أن القرب لم يتخل عن نواياه الاستعمارية .

وتميز الأمر بكون الكرم والسخاء في عواطفهم ، وهم يودون أن يكونوا محبوبين . ولكنهم لم يتعلموا بعد أن الكرم مهما يكن عظيماً ، فانه حين يقترن بالقوة والثروة لا ينبغي أن ينتظر صاحبه الشكر والامتنان ، وخاصة حين يتعلق الأمر بالسياسة الدولية والاعتبارات الاستراتيجية . فالمراد الجبار قد يعترف الناس بفضله ويرهبون جانبه ، ولكنهم لا يحبونه ولا يقدرونه . وهذا ما يجب أن يتقبله المراد ، وإلا تأثرت سياسته بالعواطف في هذه الناحية أو تلك .

والتاريخ في جميع مراحلها يظهرنا على صحة ما أقول ، وأحدث مثل يضرب في هذا المجال هو الامبراطورية البريطانية . وقد كان للمستّر « يوجين وير » البريطاني الجنسية الذي كان يحاضر في جامعة ولاية أيوا بالولايات المتحدة بعض ملاحظات ثم عن فطنة وإدراك . وأود أن أورد هنا فقرتين مما كتبه ، قال :

« كان اليونان القدماء يحترقون الرومان لأنهم برابرة ، ولا شك أن المصريين القدماء كانوا بدورهم يحترقون اليونان . ونحن البريطانيون أتبع لنا كذلك زمن كنا فيه عظماء وسادة للعالم . فكيف كنا خلال تلك الحقبة ؟ لقد كنا نجلتروا الأسطورية الغادرة . كنا وطنياً لقوم أسنانهم طويلة يلقبون بالوردات ، وطنياً للعوانس المحلبات الحاديات الطبع . »

« وكنا نشارك في رحلات شركة كوك ، وننشد الثقافة الأوروبية (التي لم يكن من المفروض أن تفهم) وننادى بأعلى صوتنا ، حيناً كنا ، طالبين العصيدة والشاي . ونحن اليوم ننحدر ولم يعد لنا من هذه التقاليد العظيمة غير ذكرياتها ، فقد بدت علينا اليوم آيات الاندثار . والناس اليوم تقلدنا كما لو كنا نوعاً من الجبن الذي أنضجه الزمن ، ومن

المفروض فينا ان هم بالتكاليف الراضية وتعلمها ، ونزعى نراقا تعافيا
ضخما ، وهو التراث الذى « لا يلدو أن أحداً سوف يشك فى قيمته لفترة
تتمد إلى جيل أو جيلين . فما أعجب ما يتهى إليه ذلك الفشل » .

« وفى نفس الوقت ، نسل الأمريكيون الزمام ، كارهين لا راغبين ،
وأتى إليهم علم القيادة مع تلك الفكرة الغربية عن أعباء الرجل الأبيض
فهم يمدون الغادر ، ويمتحنون المساعدات الهزلية ، ويبعثون بالسائحين
الجانليين الذين يعضفون اللبان ويحتسون شراب الكوكا . فهم الأقوياء
وهم الأثرياء ومن أجل ذلك يجب أن يدفعوا الغرامة ، التى تعنى أنهم
لن يتمتعوا بحب أحد ما داموا مستغلين يثيرون الرهبة فى النفوس » .

فان كان السلام هو أول الأهداف التى نسعى إليها ، فان استخدام
الوسائل الدبلوماسية لتخفيف حدة التوتر فى العالم من الأمور التى تنفق
وغايتها التى تعتبر جزءاً لا يتفصل عنها . وتخفيف حدة التوتر لا يعمل
على إقرار السلام فى العالم فحسب ؛ بل هو أمر له مغزاه فيها يتعلق
بسياسة الأمر الواقع . فن السهل حدوث انقسام فى داخل المعسكر
الشيوعى إذا ما هدأ جو السياسة واستقر . لأن الحرية وحدها هى التى
تتنصر فى الجوه المهادىء المتزن ، بينما يحدث عكس هذا للمعسكر الآخر .

وإذن فنحن نلتمس السلام ونلتمس تخفيف حدة التوتر ، وننشد
التعاون بين جميع الدول فى سبيل الخير ، وزيد الحرية للشعوب إلى
جانب الأمن والمسؤولية .

وللتوصل إلى تحقيق هذه الأهداف يجب أن تكون وسائلنا
الدبلوماسية على درجة من الكفاية شأنها فى ذلك شأن قواتنا المسلحة ،
ويجب أن تتجلى فيها التجربة والإدراك والغرض البناء .

ويجب أن نضاعف جهودنا حتى لا نضيع جهداً كبيراً في الرد على ما يفعله الطرف الآخر ، فهذا ما يجب أن نتجنبه ، وبمجرد بنا ألا نقف موقف المدافع ، ولنعترف نحن ، دول الغرب ، بأننا لم نكن موفقين تماماً في هذه الناحية فكما قال هنري . ا . كيسنجر في أحد الأعداد التي صدرت حديثاً من مجلة الشئون الخارجية « إن واحدة من الصعوبات التي تواجه الدول الغربية في علاقاتها مع الجانب السوفيتي ، تتمثل في أننا نترك الأمور التي نعارضها بوضوح أكثر من إدراكنا للأمور التي ندافع عنها ، ومن ثم فقد جعلنا هذا ، في مفاوضاتنا مع السوفيت ، نقف موقف مؤخرة الجيش العنيدة التي تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى الوقوف في وجه الهجوم السوفيتي . وأدى ذلك إلى تمكين القيادة السوفيتية من تحديد القضايا التي تعرض على صعيد دولي مما وضعنا في موقف المستجيب أكثر منا في موقف المبادئ ، مما ولد شعوراً عدائياً نحونا في أنحاء العالم وذلك قبل أن تتاح لنا فرصة عرض أهدافنا وتوضيح القيم التي نستهدفها » .

وهذا صحيح حقاً ، وهام تماماً .

وإني أعلم كم هو سهل أن يعثرنا الذعر وما أيسر أن نفقد التحمس في المفاوضات ، وما أيسر أن تغريب المعارضة وأن نتجنب المبادأة كما نتجنب المغامرات من أجل السلام ، ونغوص في أعماق خنادقنا منتظرين ما لا بد من وقوعه بالرغم من الأمل الذي يداعبنا لتلافي الهجوم . وهكذا كلستنا الأسلحة الذرية ، وموقفنا هذا يعتبر موقفاً قوياً ، غير أنه قد يبقى جامداً كما هو فنصبح مقبلين في نطاقه . وهكذا نتمنى أطيب التنبؤات بينما نحن نحشى أسوأ الأحداث ، وقد تغوص أقدامنا في الأعماق بحيث لا نستطيع إعداد أنفسنا لمواجهة الظروف .

وإذا ما وقفنا ذلك الموقف مرة فنحن نخشى خطر الهزيمة .

ومن ثم يجب أن تقوم دبلوماسيتنا على قوة أعظم من القوة العسكرية ، قوة تستند إلى مبادئ ، دون أن تتبجح بنسبة جميع الفضائل الأخلاقية لنفسها .

ويجب أن يدعم تلك القوة الصبر الذى لا ينفد سواء بالإثارة أو بمحاولة اثبات العزائم ، فلا يجب أن نثار لأبسط حركة ، بل لنفكر فى المدى الطويل .

والى جانب الصبر يجب أن يتوفر لنا السير فى الطريق القويم ، فلا يهرنا إحراز بعض السبق ، ولا يسرع إلينا اليأس إذا صادفنا بعض الفشل . ومن الحماقة أن نفزع لإطلاق هذا الصاروخ أو ذلك ، كما أن نشوة النصر لا يجب أن تهزنا إذا استطعنا أن نكون السابقين فى الوصول إلى القمر .

وأنا أعرف كم هو عسير أن تبقى السفينة ثابتة فى البحر العاصف . ولكن هذا هو المطلب الأكثر لزوماً حين يعصف البحر . وعلى ذلك فإن موقف الغرب فى المفاوضات لا تتوفر له المميزات التى تتوفر للحكومات الشيوعية ، وهو ماسبق أن أشرت إليه . فالجمهور عندنا يتمتع بحريته ومن ثم فهو لا يستقر على حال وقد يحدث أن يتفجر الرأى العام فى بعض الأحيان . ولكن عندما يحاول هؤلاء الذين يرسمون السياسة ، أو هؤلاء الوكلاء الدبلوماسيون ، إحداث تغيير رئيسى فى سياستهم لمسيرة كل فكرة تطرأ للرأى العام ، فسينتهى الأمر بنا إلى الاضطراب المستمر ، بما يجعل النجاح عسيراً حقاً فى المفاوضات التى هى مهمة حسيرة دقيقة بطبيعتها .

وأكثر من ذلك فإن يتوفر لنا هذا السير على الطريق القويم ما لم نسلم بأننا لن نستطيع لإيجاد حل سهل سريع لمشاكل الحرب الباردة ، التي تنسم بها علاقاتنا الدولية . وفي الحق أن بعض هذه المشاكل تستعصى على الحل تماماً في الظروف الراهنة .

غير أن هذا لا يجب أن يثيرنا ، فالوقت كفيل بها ، وهذا ما حدث في التاريخ على الدوام ، وسوف يحين الوقت الذي نتعلم فيه كيف لا نثيرنا مثل هذه المشاكل . ولكن الوقت يحتاج إلى مساعدة من جانبنا ، وإلا فهو لن يقف في صفنا ، حتى ولو كنا من الملائكة !

وإذا كانت هناك مشكلات أخرى فيجب أن تترك جانباً في الظروف الراهنة ، فبعض المشاكل يمكن حلها بالصبر والمثابرة ، حتى ولو كانت ستسوى مع الشيوعيين . ويجب علينا أن نؤمن بأنها لن تسوى على كل حال باللين أو بالعاطفة ولكنها ستحل بالمفاوضات الدقيقة على أساس واقعي حتى يمكن الاتفاق على كل مسألة على أساس النفع الخاص لكل طرف . وفي الظروف الحاضرة لا ننتظر التوصل إلى اتفاقيات أرفع مستوى من هذا ، أعني أننا لن نتوصل إلى اتفاقيات يتوفر فيها حسن النية .

ولاشك أنه توجد قواعد مفيدة يمكن اتباعها إذا ما أردنا تحقيق الأمن عن طريق المفاوضات ، فلا يجب أن نسمح لأنفسنا بأن نهبط إلى مستوى الدول الشيوعية في المناقشات وفي الأسلوب . وفي المحادثات لا يجب أن تمنح إلى الاقتراء بدلا من الصديق ولا يجب أن نستبدل العقل والاثزان بالجلجلة والغضب . وأظن أنه يجدر بنا كذلك أن نعمل بنصيحة

أحد مندوبي الولايات المتحدة البارزين أمام عصبة الأمم ، وأعنى به قول السيناتور وأرين أوستن ، المنتدوب السابق حين قال :

« يجب أن تترك لعدوك دائماً فرصة للاستحاب » .

وهذا القول معقول ، إن لم يكن في الحرب ، فهو معقول على الأقل في مجال المفاوضات ، حتى مع الشيوعيين .

أخيراً يجب أن نقاوم تلك النزعة الانجلوسكسونية التي تجعل من كل مشكلة سياسية قضية أخلاقية . والحق أن بعض المشاكل تعتبر من الأمور التي يجب علاجها على أساس سياسى ، بينما توجد قضايا أخرى يجب حلها على أساس أخلاقى . ومن الضروري أن نميز بين هذين النوعين ، ولو أن ذلك ليس بالأمر الهين اليسير . ولن نستطيع إدراك الفارق إذا أدعينا في كل مرة نختلف فيها مع الشيوعيين أن رأينا يستند بطبيعته إلى مبادئ أخلاقية ، ومن ثم فأننا لن نستطيع أن نعيد قيد أملة عن الأخذ بتلك المبادئ ، كما لا نستطيع كذلك أن نجعله محلاً للمساومة .

وهناك أمور ومناسبات يجب أن يدافع فيها الفرد — كما يجب أن تدافع الدولة — عن الحق ، غير أن هناك أموراً أخرى لا يكون الحق فيها واضحاً وضوحاً تاماً ، ولا يكون من السهل معرفة جانب الصواب ، اللهم إلا لهؤلاء الذين ينحازون مقدماً لجانب معين والذين يعتبرون أن جميع حلفائهم ملائكة وأن الآخرين من الضالين الذين لا يرجى صلاحهم . وإن خلع الصبغة الأخلاقية على كل عمل سياسى نأتبه ، من شأنه أن يجعل المرء يعتقد بأنه هو وحده الذى يعرف الحق ، وهذا ما يجب أن ننأى عنه .

فلو حدث أن اعترضنا على إحدى الحكومات الشيوعية لاستخدامها القوة ، وكنا نخشى هذه القوة ، ونقف في وجهها على أساس أخلاق لاسبيل إلى الرجوع عنه ، فيجب الاعتراض على استخدام القوة من جانب حكومة أخرى على نفس الأساس الذي اعترضنا عليه في الحالة الأولى، ولو كانت الدولة المعتدية مؤيدة وحليفة لنا . وإذا حدثنا عن هذا الاتجاه فإن موقفنا يتناقض تناقضاً يدعو للعجب ، إذ أنه لا يمكن تفسير سياسة القوة واستراتيجية الدفاع على أساس أخلاق .

ونحن أبناء الدول الغربية نجعل من أنفسنا مثاراً للسخرية إذا حاولنا أن نفعل ذلك . فلا يجب أن نفترض ونسلم بأن حليفنا الذي يعارض الشيوعية هو بالضرورة ديموقراطي فاضل ، ونعتبره على هذا عضواً بارزاً فيما نطلق عليه العالم الحر . والحق إننا نطلق هذه الصفة بلاميز . وإذا صح أن مجرد الانتماء إلى الجانب المعادى للشيوعية يكسب هذه الصفة لوجب اعتبار هتلر أعظم دعاة الحرية وأكثرهم إخلاصاً لها في عصرنا هذا .

وهناك ظروف تختم التحالف مع حكومات الحزب الواحد التي لا تستخدم القوة . وهنا لا يجب أن نخلط ، فساعدتنا مثل هذه الحكومات ضد الشيوعية يدفعنا إليها عامل أخلاقي مذهبي . وموقفنا بالنسبة لجزيرتي كيموي وماتسو يعطينا مثلاً على ذلك . فهاتان الجزيرتان تقعان في المياه الإقليمية الصينية ، وهما موضع نزاع بين حكومتين صينيتين إحداهما حكومة شيوعية استبدادية يؤيدها الاتحاد السوفيتي ، وهذه الحكومة تعتبر في نظر أكثر من دولة ، مهددة للولايات المتحدة ، ومهددة لكل ما يقف في وجه الشيوعية في غرب المحيط الهادئ . فن الطبيعي إذن

أن تؤيد الولايات المتحدة الحكومة الصينية الوطنية في فورموزا ، وإن كان هذا التأييد لا يعنى أنها حكومة ديمقراطية .

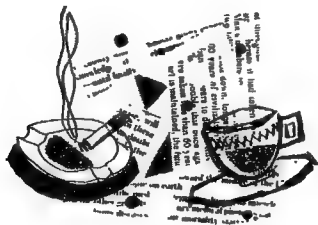
ولو افترضنا أن جزيرة فورموزا هوجت ، سواء من حكومة ييكن أو من مكان آخر ، فاننا نكون بازاء حالة اعتداء يستدعى عملاً مشتركاً إذ ليس من المفروض بالضرورة أن تكون تلك الجزيرة جزءاً من إقليم الصين . ولكن إذا هوجت الجزر الأخرى من جانب أحد الطرفين في الحرب الأهلية الصينية ، بينا وقف الطرف الآخر مدافعاً عنها فان الموقف يكون مختلفاً تماماً ، فالمسألة لن تصبح مسألة مبادئ في نظرى ، ولا تتطلب مساعدة الحكومة الوطنية في هذا الصراع .

وسبق أن قلت ان القوة يجب أن تقاوم ، ولكن إذا افترضنا أن القوة يجب مقاومتها في كل حرب أهلية بتدخل الولايات المتحدة من جانب والاتحاد السوفيتى من جانب آخر فان السلام سيصبح أكثر زعزعة مما هو الآن . واتخاذ مثل هذا المبدأ يؤدي إلى الغموض بل وإلى الخطر في مناطق مثل الصين ، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية .

وقد قيل بأن هذه الجزر تعتبر اليوم هامة ، بل حيوية ، لحماية فورموزا ، وإذا صح ذلك فالسبب في ذلك أن تشيانج كاي شيك هو الذى خلق لها تلك الأهمية لأنه وضع خطة اقتضت تحويل ثلث قواته من فورموزا إلى هاتين الجزيرتين . ولا شك أن الدبلوماسية الفاشلة هى التى أدت به إلى ذلك . إذ لو سلمنا بضرورة الثبات في وجه القوة الشعبية ، أو الثبات في وجه التهديد باستخدام تلك القوة ، فانه كان من الممكن استخدام موقف أسلم من الناحيتين الاستراتيجية والسياسية .

ولا اظن أن من يفكر في المسألة على هذا النحو يعتبر أقل إيماناً بالمبادئ
أو يعد مزعزع الرأي .

وربما هذا الموقف الآن بعد أن قامت الولايات المتحدة باستعراض
قواتها كما حدث عام ١٩٥٥ . ولكن يجب أن يستغل الموقف الراهن
بحيث نجعل جزيرتي كيموي وماتسو قليلتى النفع من الناحية الاستراتيجية
في الدفاع عن فورموزا ، وذلك باعادة القوات التي أرسلها شيانج كاي
تشيك إليها حيث يمكن استخدام تلك القوات في الدفاع بالمعنى الصحيح .



السلطة والدبلوماسية

أوضحت فيما سبق أهمية الدبلوماسية والمفاوضات في مجرى السياسة ، غير أنه مهما توفر للدبلوماسية من خير وحكمة ، فلن يتحقق لها أن تؤتي أكلها ، في هذا العالم ، ما لم توازرها القوة . وقد تؤدي القوة التي لا تتوفر لها دبلوماسية ماهرة إلى إضاعة الجهد والفشل وكذلك الشأن في الدبلوماسية التي لا تتوفر لها القوة .

والموقف الحالي في برلين هو مثل لموازرة القوة للسياسة . فلولا معارضة الحكومات المعنية ، وهي المثلة في قوات حلف الأطلسي ، للمطالب الروسية الجائرة ، الخاصة بالانسحاب من برلين ، ولولم تكن تلك الحكومات قد وقفت موقفاً حازماً يستند إلى القوة ، وبدعم التحالف الضروري بينها ، لو لم تفعل هذا لكانت هزيمتها ساحقة ، ولا مدت آثار تلك الهزيمة إلى ميادين أبعد كثيراً من برلين . لكن القوة والثبات لا يكفيان لحل تلك المشكلة ، إذ يجب على الدول الغربية أن تصحب قرارها ذلك بمقترحات تتقدم بها بغية إيجاد أساس لتسوية المشكلة على نحو أكثر دواما من تلك التسوية التي تمت في عام ١٩٤٥ تحت ظروف الحرب القاهرة . فإذا لم توفق تلك الدول إلى ذلك ، فإن أي نصر تحرزة بالتلويح بالقوة في وجه القوة الأخرى ، لن يكون إلا نصراً قصير الأمد .

إن العلاقة بين القوة وبين السياسة هي الأمر الجوى الذى يعول عليه ، وحينما تكون تلك العلاقة طيبة متوازنة فإنها تأتى بأطيب الثمرات ، ومثل هذا اللون من السياسة لا يعنى عادة القوة العدوانية التى تستخدم لتحقيق هدف خاطيء ، بل يعنى كذلك توجيه القوة وجهة لإنشائية بناءة لتأييد السياسة والمفاوضات ، وهذه الأخيرة تعمل على الحد من استخدام القوة مستقبلا .

والمشكلة هي ضرورة توفر علاقة ثابتة متوازنة بين السياسة وبين القوة فلو أننا عملنا على تخزين الأسلحة وتكديسها دون ما حاجة إلى ذلك ، فى كل مناسبة تتأزم فيها الأمور ، أو أخذنا فى إعدادها كلما لاح تهديد ، أو فعلنا عكس هذا وأهملناه بغية إدخار الأموال التى تنفق عليها ، حين نجتاز أزمة من الأزمات ، لو أننا فعلنا شيئا من ذلك فلن يكتب لنا النجاح بل لن نكون أهلا للنجاح سواء فى السياسة أو فى الدبلوماسية . وإنما الواجب أن نعالج الأمر فى شيء من الحكمة . فنحن نعد عدتنا وقوتنا باستمرار فى حرص ، وهذا كله فى سبيل الدبلوماسية التى تهدف للسلام .

والعلاقة بين القوة والأمن من الأمور الهامة التى تربط القوة بالسياسة ، بل هي جزء منها . فالتاريخ يحدثنا فى جميع مراحلها بأن الأمن لن يستطاع حمايته بمجرد تملك الأسلحة . لأن التسليح من شأنه أن يثير الطرف الآخر للقيام بنفس العمل ، مما يستدعى مبالغة الطرف الأول فى التسليح . وهكذا يسير الطرفان فى حلقة مفرغة لانهاية لها . وهكذا يدفع الخوف إلى تكديس الأسلحة ، ونهاية مثل هذا الحال لن تكون نهاية موفقة ، حتى ولو لم تؤد إلى اندلاع الحرب فعلا .

وفى الظروف الحالية نجد أن الاعتماد على القوة لتوفير الأمن إنما

يمثل حالة بين السلام الصعب التحقق والحرب العالمية ، إذ يسود التوتر والخوف بين الفريقين القويين المتصارعين ، اللذين يواجه كل منهما صاحبه بالعداء ، وتفصل بينهما هوة من الجهل وسوء الفهم . هذا هو موقفنا الحالي الذى يجثم عليه الشقاء ، والذى يسوده الصراع والخوف .

وقد أصبح السلام يعنى تجنب الحرب النارية ، وهذا السلام يصعب إقراره ما دمنا نقف على حافة الهاوية وقد عرانا الذعر . وإذا كانت الصواريخ تحمل الكلاب أو القردة لتجوب الفضاء ، فلا شك أنها ستحمل فى المستقبل القريب أسلحة مدمرة تهبط إلى الأرض لتدمر وتخرب ، وهكذا صار لا بد من امتلاك هذه الأسلحة لكي نحمل أنفسنا ، فمثل هذه الأسلحة هى التى تحول دون القضاء علينا ومن الضرورى أن تبلغ هذه الأسلحة أقصى حدود التدمير والتخريب ، وهذا ما يتمثل اليوم فى القنابل النووية والهيدروجينية والصواريخ .. نعم إن مثل هذه الأسلحة هى التى نحمل ، واستخدامها يعنى هلاك من يستخدمها وهلاك علوه فى نفس الوقت . وإذا ما أيقن كل من الفريقين بذلك فإنه لن يستخدمها ، وهكذا تغدو أسلحة عقيمة بلا جدوى ، وقد صار هذا هو الغرض الذى تسعى إليه السياسة بل هو الهدف الذى تستهدفه الاستراتيجية الحديثة . وصار الهدف الأول للدفاع وخططه هو التأكد من قدرة كل فريق على إطلاق صواريخه وطائراته فى الجو ، وإلا فقد هذا الفريق وسيلة الدفاع عن النفس .

وأحسب أن مثل هذا الموقف لا مثيل له فى التاريخ ، فالحق أنه حين كانت إحدى القبائل تستخدم القوة ضد قبيلة أخرى ، فى العصور السحيقة ، وكانت هاتان القبيلتان تمثلان القوة فى عصرهما ، وحدث

أن انتصرت إحداهما ، فان أفراد القبيلة المهزومة كانوا يقتلون أو يؤسرون . أما المنتصرون فكانوا يعيشون ويسودون نظراً لما أحرزوه من نصر ، وهذا هو الفارق بين ذاك الحال وبين هذا الذى نجده اليوم ، فاستخدام الذرة تختلف نتائجه كل الاختلاف عن الحروب الماضية .

وعلى ذلك أكرر أن الالتجاء إلى الحرب الذرية ليس محتملاً فى الوقت الحاضر ما دام كل من الطرفين يستطيع استخدام نفس السلاح . ومهما يكن من أمر فان هذا لا يحل مشكلة الأمن .

وقد يكون من الممكن فى وقت قريب استخدام عنصر المفاجأة فى الحرب الذرية ، وذلك باستعمال الصواريخ من الجو ، بل أنه يوجد فريق من الناس يقولون إن هذا الاحتمال بات حقيقة واقعة ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تدمير أسلحة الطرف الآخر قبل انطلاقها ، ويلزم لمن يلجأ لاستخدام هذه الوسيلة أن يضع نصب عينيه الضرب بسرعة وبلا تحذير لتفادى ضربة الفريق المضاد .

وإذا نحننا هذا الغرض جانباً باعتباره بعيد الاحتمال ، فانه حتى لو فرضنا أن المعتدى لن يستطيع تفادى ضربات خصمه ، فان استخدام هذه الأسلحة فى التدمير سيؤدى إلى نتائج وخيمة لم يكن يفكر فيها المعتدى حين بدأ اعتدائه . وقد ينتج عن ذلك استخدام جميع أنواع الأسلحة من أبسطها إلى أشدها خطراً . وفى الحق أن هذا هو الخطر الأكبر الذى يهددنا فى الوقت الحاضر . وعليه فان إتباع سياسة حكيمة ودبلوماسية رشيدة هو أفضل وسيلة للوقاية من استخدام القنابل الهيدروجينية .

ويدرك القادة الروسيون حقيقة هذا الموقف ، فهم لن يقرروا استخدام

القوة ما داموا يعلمون أن مثل هذا القرار سيهدد وجودهم ، وأعتقد أنهم سوف يجمعون عن اتخاذها عندما يوقنون بالخطر الذى ينتظرهم . ولكن الأمر فى النهاية قد يتضمن خطأ فى التقرير ، غير أننا فى الدول الغربية ، نفكر على عكس هذا النهج ، إذ لا نفترض استخدام القوات الكبيرة الشاملة إلا إذا أصبحت المسألة مسألة حياة أو موت .

فوجود القوات الضخمة قد يكون حائلاً دون الاعتداء على نطاق واسع . غير أن وجودها لن يحقق الأمن فى المجال السيامى . ومع ذلك فإن هذا النوع من التساح ، الذى يجب ألا يتفجع به هو الذى ينادى به رأى العام فى الولايات المتحدة ، زعيمة الدول الغربية . وهكذا يفضى الغرب قلما فى تدعيم أسلحته التى لا يستخدمها ، إلا كنوع من الحماية . ولكن إلى أى حد يمكن السر فى هذا السبيل ؟ إذا استمر الحال على هذا المنوال ، فإن تراكم الأسلحة لن يصبح عديم الجدوى فحسب ، ولكن تفوق الجانب الآخر فى هذا المضمار سيجعل أسلحة الغرب بلا فائدة ، ثم إن كلا من الجانبين لا يفعل شيئاً سوى إضاعة المال والجهد ، بل وإضاعة القوة نفسها .

فيا للحاقة الحزنة !

إنها تحمل المرء على الظن بأن برنارد شو كان مصيباً فيما ذهب إليه ، وأنه مرعان ما تحقق قوله « إذا كانت الكواكب الأخرى مأهولة بالسكان ، فلا بد أن هؤلاء السكان يعتقدون أن الأرض هى مستشفى المجانين بالنسبة إليهم » .

لقد كنت أتحدث عن ضرورة وجود الأسلحة الذرية ، وضرورة

تحميدها . ولا شك أن امتلاك دولة واحدة لهذه الأسلحة تنتج عنه نتائج تجتاز حدود إقليمها ، فهي إما أن تثير خوف البعض أو تشيع الطمأنينة لدى البعض الآخر .

وامتلاك إحدى الدول للقوة أمر لا يثير الخوف في نفس حلفائها وربما اعترافهم القلق للطريقة التي ستؤثر بها هذه القوة على العلاقات السياسية مع الجانب الآخر ، ولكنهم لن يخشوا استخدام تلك القوة ضدهم ، وقد أثارت القوة التي تمتلكها الولايات المتحدة المخاوف في بريطانيا في بادئ الأمر ، ولكن البريطانيين يتغنون الآن بنشيد « احكمي يا بريطانيا » عندما ترسو إحدى الغواصات الذرية في ميناء انجليزى .

ومنذ سنوات كانت الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تمتلك قنبلة هيدروجينية من بين دول المعسكر الغربي المعادى للشيوعية . ولكن عندما استطاعت بريطانيا أن تنجح في إجراء تجربة على مثل هذا النوع من القنابل ، قوبل هذا النبأ في الولايات المتحدة بترحيب كبير ، إذ أصبحت بريطانيا قادرة على التدمير بذلك السلاح الجديد . كل هذا يظهرنا على أن القوة لا تثير المخاوف إذا ما استطاعت السياسة أن يجعلها كذلك . وقد ينتشر الصراع في العالم ولكن منطقة الثقة المتبادلة اتسع نطاقها وربما كان ذلك نوعاً من التقدم .

وإذا صح أن الخطر الآن لن ينتج عن تكلم الأسلحة الذرية ولا عن صراع عارض أو صراع محدود النطاق ، فما هو وضع كل من السياسة والقوة في مثل هذا الموقف ؟ وأي نوع من القوة يجب أن يتوفر حتى

يمكن درء الخطر ؟ وما هي الدبلوماسية التي تستطيع التغلب على مثل هذا الخطر ؟

لا شك أن الأسلحة الذرية التي من شأنها أن تخرب على نطاق واسع ، وهي التي أطلقنا عليها المانع أو الحامي ، بمعنى أنها تجعل الطرف الآخر الذي يمتلكها متردداً في استخدامها ما دام يوقن أن في استطاعته أن يبادله الضربات ، لا شك أن هذه الأسلحة الذرية ، لن تستطيع أن تكون حامية أو مانعة في حالة القيام بحرب عارضة ، أو قتال بدأ في أول أمره محدوداً ثم اتسع نطاقه . ولا ريب في أن التحالف بين الدول الغربية يكون واهياً ، وقائماً على أساس خاطيء لو أنها استخدمت الأسلحة الذرية في قتال من هذا النوع العارض المحدود ، دون أن تفكر في وسيلة أخرى أو تلجأ إلى حل آخر . نعم انها لو فعلت ذلك لأخطأت خطأ فاحشاً سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاستراتيجية . وهل يستدعي قيام الاعتداء المحدود على إحدى الدول الغربية الحليفة أن تقوم الولايات المتحدة بهجوم ذري ؟

وهل معنى ذلك أن تقوم استراتيجية حلف الأطلسي على قلب كل حرب عادية إلى حرب ذرية ؟

ترى هل كتب علينا أن نقف هذا الموقف الحزن فنختار إما الحرب الشاملة أو نقف مكتوف الأيدي ، وإما تدمير مفاجيء او هزيمة بطيئة ، وإما هجوم بأسلحة عادية أو الانتحار بالأسلحة الذرية . يجب ألا نقف هذا الموقف ، ويجب أن نهتدى إلى سبيل آخر .

ربما أمكننا الوصول إلى حل آخر ، وذلك لا يقتضى بالضرورة التخلص من الأسلحة الذرية ، فان هذه حقا لا شك فيها ، ولكن

علينا أن نفكر في وسيلة أخرى بحيث لا تستخدم تلك الأسلحة إلا حينما تقتضى الضرورة اللجوء إلى الحرب الشاملة ، ولتكن هذه الوسيلة هي إيجاد السبيل أو الطريق الذى يمكن بواسطته التغلب على الحرب الصغيرة المحدودة . لنوجد مانعاً أو حائلاً يحول دون الحرب المحدودة كما أوجدناه بالنسبة للحرب الشاملة ، وهذا لن يكون إلا بتحقيق التوازن على مستوى آخر يجعل استخدام الأسلحة الذرية قاصراً على الحالات الهامة .

ولا توجد وسيلة أخرى لإيجاد التوازن إلا باتخاذ سياسة الدفاع المشترك فهو الدفاع الوحيد المعقول ، الذى لا يقل أهمية بالنسبة للسياسة عن استخدام القنابل الذرية ، والصواريخ ، وهو أيضاً يتطلب وحدة في أمور أخرى غير شئون الدفاع على النحو الذى حاولت إيضاحه فيما سبق .

وما دام التحالف داخل جلف شمال الأطلسي ضعيفاً فيما يتعلق بالأسلحة العادية ، فلا سبيل له إلا الاعتماد اعتماداً تاماً على تلك الأسلحة غير المحدودة مثل القنابل الهيدروجينية وكلما تقدمت خطط الحلف كلما أصبح من العسير إيجاد وسائل أخرى للدفاع القائم على استخدام الأسلحة العادية ، وذلك لتوفير حائل في الحالات البسيطة التى لا تستدعى استخدام الأسلحة الشاملة التدميرية . وإذا ما استطاعت دولة أو دولتان من الدول الأعضاء المضى قدماً في تدعيم قواهما الذرية ووسائلهما الاستراتيجية ، فثمة نتائج تنتج عن ذلك قد تنتهى آخر الأمر باضعاف الحلف ، على نحو يجعل الدفاع المشترك أمراً مستحيلاً . وإذا شرعت الدول الغربية ، كما هو الحال في عدد كبير منها ، وهى على حق في ذلك ، بأن وسائل دفاعها الحقيقية الموحدة تتركز

فى الوقت الحاضر فى القوات الجوية للولايات المتحدة ، وفى القنبلة
الهيدروجينية وما إليها ، فانها سوف تتراخى شيئاً فشيئاً فى القيام بالجهود ،
وفى بذل التضحيات ، من أجل دفاعها عن نفسها بوسائل أخرى ، وينتهى
بها الحال إلى عدم الاهتمام بحلف الأطلنطى كمنظمة تهدف إلى الدفاع
المشترك ، والسياسة المشتركة . وهناك آيات يستدل بها على أن مثل هذا
الشعور آخذ فى التفاقم بين عدد كبير من الدول الأعضاء .

وإذن فمن الأهمية بمكان بالنسبة للأهداف العسكرية وللأهداف
السياسية أن يتخلص الحلف من المبدأ القائل « إما كل شىء وإما لا شىء »
على الإطلاق ، باعتباره السبيل الوحيد لإيجاد التوازن بين القوة وبين
السياسة أو بين القوة وبين الأمن . ويجب لذلك توفير قوة متوازنة
مشتركة داخل الحلف ، قوة نشطة فعالة تكون بمثابة المانع أو الحامى
فى حالات الهجوم الجزئى المحدود ، بحيث تحول دون استخدام
الأسلحة الذرية .

وثمة لون آخر من القوة المحدودة ، يلزم توفره ، ويمكن أن يؤدي
خدمات جليلة لتأييد السياسة والدبلوماسية . ومثل هذه القوة ستكون
فى المدى الطويل هى غاية مانصبو إليه لتحقيق غاياتنا ، لأنها قوة تقوم
على مبدأ أسمى من الإقليمية وتعلو على فكرتها ، وأعنى بذلك إيجاد قوة
بوليسية دولية ، تكفل السلام ، وتكون جهازاً تابعاً للمجتمع
الدولى ، وذلك بعد أن تقرر الأمم المتحدة عملها . وأظن أن الآمال فى إيجاد
قوة دولية تعمل وفقاً لقرار دولى لضمان السلام أو لتقويته على الأقل ،
هذه الآمال جاشت فى النفوس أربع مرات خلال الربع الأخير من هذا
القرن .

وأول القرارات التي اتخذت كانت في العقد الثالث من هذا القرن ، حينما عاجلت عصبة الأمم الأزمة الحبشية ، ورأى الأعضاء اتخاذ الجزاءات ضد المعتدى . وأى شخص كان موجوداً في مدينة جنيف في ذلك الوقت لن ينسى مطلقاً تلك اللحظات الحزينة حين أعلن وزير خارجية بريطانيا مطالب حكومته التي تقتضى مقاومة المعتدى مقاومة جماعية مستمرة ، كما طلب إلى الحكومات الأخرى أن تحلوا حلو حكومته وتسير على نهجها بعزم لا يلبين . ولكن هذا العزم سرعان ما لان أمام المخاوف ، وبات عديم الجدوى . وبتراجع أعضاء عصبة الأمم عن قرارهم ذلك ، وبتكوصهم دون تحقيق المسعى الذى سعوا إليه ، حطموا كل أمل في القيام بجهد مشترك ، وبعملهم هذا صار وقوع حرب عام ١٩٣٩ أمراً لا مفر منه . ومن عواقب مأساة الحبشة أن راح ذلك الامبراطور الضئيل الجسم الشجاع يلتمس تحقيق العدالة في جنيف ، من جمعية غير مهتمة بما يقول ، وقد حدث هذا بينما كان الامبراطور في منفاه .

وثمة مناسبة أخرى عرضت بمدينة سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥ . فقد انتعشت الآمال مرة أخرى ، وشعر الناس خلال أيام قصيرة ، بأن الحين قد حان لفهم الحقائق وتعلم الدروس من الآلام والمآسى التي خلفها فشلهم في الماضي ، وأنه صار من المناسب تكوين قوة بوليس دولية ، إلى جانب منظمة التعاون الدولى ، من شأنها أن تقرر كلمة القانون ويتحقق بوجودها إنقاذ العالم من الولايات التي عاناها ، ولكن رياح العداء والخوف بدأت تهب ، حتى أفضت إلى ما يدعى بالحرب الباردة .

وكانت المناسبة الثالثة حينما طالب مجلس الأمن ، بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة ، فأقر جزاءات ضد المعتدين في كوريا . وما كان ذلك القرار ليتخذ لولا غياب مندوب الاتحاد السوفيتى ، وعدم استخدام حق

الاعتراض (القيتو) . والعمل الذى اتخذه في كوريا بالرغم من أنه صادر عن الأمم المتحدة غير أنه لم يكن قائماً على أساس التعاون الدولى بمعناه الواسع . وذلك من حيث تنظيمه والإشراف عليه . وقد سيطرت عليه الولايات المتحدة بحيث لم يكن هو العمل الدولى الذى يجب القيام به .

وبالرغم من ذلك فإنه أظهر ما يمكن أن يقوم به مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، في وجه العدوان ، إذا اتخذت إرادة أعضائه .

وأخر عمل قامت به الأمم المتحدة كان أثناء أزمة السويس عام ١٩٥٦ حينما رأت الجمعية العامة التدخل لوقف الاعتداء المسلح ، ولو كان مجلس الأمن هو الذى عهد إليه بالأمر لما تم ذلك نظراً لاحتمال استخدام حق الاعتراض (القيتو) ، لقد حدثت أزمة عنيفة حقاً حين اشتبكت القوات المصرية والإسرائيلية في صراع ، وتدخلت كل من بريطانيا وفرنسا عسكرياً لوضع حد لذلك العدوان (١) ، وكان لذلك التدخل أثر دولى خطير ، ورأت كل من بريطانيا وفرنسا أنهما على استعداد للإنسحاب إذا ما تولت الأمم المتحدة الأعمال البوليسية في المنطقة ، وفصلت بين القوتين المتصارعتين. ولو لم يتم ذلك لكان المستقبل مظلماً ، فقد أحست شعوب آسيا وأفريقيا بمرارة ، ولم يكن سعيداً غير الاتحاد السوفيتى لاستغلاله هذه المشاعر لمصلحته .

فهل استطاعت الأمم المتحدة إذ ذاك أن تعمل في الوقت المناسب ؟

(١) من الواضح الثابت أنه كانت هناك مؤامرة عنوانية مديدة بين كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل . وأن القول بتدخل بريطانيا وفرنسا لفض النزاع هو حجة تُلجعت بها الدولتان للتدخل العسكرى للقائم .

بل هل استطاعت أن تعمل على الإطلاق ؟

لم تكن هناك سابقة دولية لتكوين بوليس دولي، ومن ثم قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بدراسة الموضوع لإقرار السلام . ولم يكن لديها استعداد لتحمل مثل هذه المسؤولية التي لم تكن متظرة . ولكن ماهي غير أيام قليلة حتى تكونت قوة الطوارئ الدولية ، وأصدرت الجمعية العامة القرارات اللازمة التي تحدد وظيفتها، وعرضت أكثر من اثنتي عشر دولة رجالها ليشتركوا في تلك القوة . وما هي إلا أسابيع قليلة حتى تكونت قوة قادرة منظمة لها هدف سام تسعى إليه ، وعملت تحت راية الأمم المتحدة ، وأخذت سبيلها لمراقبة خطوط القتال ، وهكذا أمكن انسحاب قوى الدول الأخرى من المنطقة . ومنذ ذلك الحين ، وباتفاق الدول المعنية توقف إطلاق النار تحت رقابة قوة الطوارئ تلك . فمن ذا الذي يستطيع أن يقول إن مثل هذا النزاع المحلى لم يكن من المشرى أن يتقلب إلى حرب كبرى ؟

لقد كانت تجربة تبث على الأمل في قدرة المنظمة الدولية على صيانة السلام ، وعلى استخدام القوة الدولية ، وكانت تجربة دلت على جدوى وقدرة المفاوضات الدبلوماسية التي تجرى بواسطة الأمم المتحدة لإيجاد الحلول الإنشائية . كما أن هذه التجربة لم تكن لتنجح لولا ما أبداه السكرتير العام للأمم المتحدة من مقدرة وصبر ، وتصميم ، وقد استطاع أن يمهّد طريقاً جديداً للمفاوضات الدبلوماسية خلال تلك الأسابيع . ولكن ليس من الحكمة أن نبالغ في قيمة ماتم في ذلك الحين ، فإن النجاح كان جزئياً محدوداً ، فليست قوة مثل قوة الطوارئ الدولية هي تلك التي قد عنها ميثاق الأمم المتحدة لتفرض إرادتها على الحكومات .

فقوة كهذه لا تستطيع منع اعتداء مباشر صريح من جانب قوة كبرى أو من جانب قوة متوسطة ترى الأمم المتحدة منعها ، وربما عجزت عن العمل إزاء قوة محدودة ما لم تنفق الدول الكبرى على ذلك .

وبالرغم من هذا فقد أظهرتنا تلك التجربة على أن القوة التابعة للأمم المتحدة تستطيع في ظروف معينة أن تكفل الهدنة ، وأن نقر السلام على الحدود ، وأن تمنع إطلاق النار . وليس هناك ما هو أكثر أهمية من اتخاذ مثل هذه الإجراءات في الظروف المشابهة ، حين يحدق بنا الخطر الأكبر ، وذلك بدلا من استخدام القنابل الذرية أو الهيدروجينية التي تعتبر الحل الأخير ، الذى يقضى إلى دمار الطرفين .

غير أن الحق الذى لا مرية فيه هو أن هذه التجربة الأولى لتلك القوة الدولية التى تعمل لاقرار السلام ، والتى تستند إليها الدبلوماسية الدولية ، هذه التجربة لم تتمخض عن إيجاد قوة دائمة لأنها تجربة محدودة بحالة خاصة ، وسبق كذلك ما لم تعمل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على إنشاء قوة دائمة على الأساس الذى أقرته ، وهذا يعنى خاق منظمة فى نيويورك تمدها جميع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة — فيما عدا الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن — رجال مدربين على الأعمال البوليسية ، بحيث تكون على أهبة العمل بناء على القرارات التى تصدرها الأمم المتحدة . ولكن التجارب التى مرت خلال عام ١٩٥٨ تظهرنا على أن الأعمال التى تتسم بقصر النظر ما زالت تجد من يؤيدها ، وأن شيئا من ذلك لن يتم . فلا زالت فكرة تكوين قوة دولية لتنفيذ القرارات الدولية حلما بعيد المنال ، وهكذا يبدو الأمر للنوى العقول السقيمة الذين لا يحرك خيالهم إلا الخطر الذى يدفعهم دفعا إلى عمل سريع ناقص . ونحن نحجز

بعض التقدم في مجالات أخرى ، ولكنها لا تؤثر على فكرة منع الحرب ولا تقضي على القوضى الدولية ، ولا يستطيع أحد أن يزعم أن الحق في جانب هؤلاء الذين يعرقلون الجهود في هذا السبيل .

فالقوة العسكرية ، إذا ما استخدمت بحكمة ، تعتبر من العوامل الأساسية السليمة في تأييد السياسة . غير أن السياسة السليمة والدبلوماسية الأوربية يعتبران من مصادر القوة ، شأنهما في ذلك شأن القوة العسكرية . والحق أن السياسة والدبلوماسية من ناحية ، والقوة العسكرية من ناحية أخرى ، مرتبطان أشد الارتباط . ولا غنى لإحدهما عن الأخرى ، وهذه هي الفكرة الرئيسية التي تدور حولها تلك المحاضرات . ويبدو هذا صحيحاً على الأخص حينما يسيطر التقدم الذي أحرزته الأسلحة الذرية على تفكيرنا وعلى خططنا الاستراتيجية والدبلوماسية .

وهناك مصادر أخرى أساسية لا تقل أهمية عن القوة العسكرية ، فالأفكار التي تسود ، لا يمكن أن تنكر قيمتها في هذا المجال .

وإذا تركنا نطاق البنادق والقنابل ، فثمة قوة أخرى تنشأ عن التوسع الاقتصادى المحكم ، فالاستقرار المالى والصناعى وسلامة الهيكل التجارى ، تعتبر من عوامل القوة . بل أن مثل هذه القوة من الأمور التي لا غنى عنها في عصر الذرة ، وهى عنصر تحتاجه الأسلحة نفسها لتقدمها وتطورها ، كما أن قصور الدولة أو قصور مواردها عن توفير الأسلحة المطلوبة يعتبر من آيات الضعف . وهنا أيضاً نجد أن المسألة مسألة توازن أولاً وقبل كل شيء .

ودون توفر اقتصاد قوى مزدهر سليم ، وبدون أساس للاستثمار ، تغدو القوة مهما عظمت ، محدودة النطاق . وبدون التوسع في التجارة العالمية

وبدون انتشار الاستثمارات الخارجية ، فان الدول التي لم تستكمل نموها المادى بعد، وهى الدول التي أخذت نفسها بالتقدم السياسى، والتي تتلهمف الآن على تعويض ما فاتها فى ميدان التقدم العمرانى ، هذه الدول إذا لم يتسع نطاق التجارة والاستثمار الدوليين فيها ، فانها لن تستطيع أن تدعم نفسها . ومع ذلك فلا بد لهذه الدول أن تحقق هذا كله ، وهى تستطيع ذلك إذا توقفت المنازعات الدولية ، وإذا لم يصادفها خلل اجتماعى ناتج عن ازدياد عدد السكان فيها زيادة كبيرة . ولكى نوضح مدى خطورة هذه المشكلة نقول إنه إذا كان العالم قد استغرق مائتى مليون سنة لكي يصبح سكانه الآن نصف بليون نسمة ، فانه لن يستغرق أكثر من الأربعين عاما القادمة لمضاعفة ذلك العدد .

وليس هذا إلا سبباً واحداً من الأسباب العديدة التى تحم علينا مساعدة الدول المتخلفة الناشئة ، وذلك عن طريق المعونة والتجارة ، واستغلال قوانا ومصادرنا الاقتصادية فى هذا المجال ، على شرط ألا نقترن مساعداتنا بأى ضغط سياسى يعتبر من العوامل الهامة التى تؤدى إلى استقرار الدبلوماسية وتدعيمها . وكما كنت أتمنى أن نستخدم تلك المساعدات على نحو أكثر حكمة وأكثر فطنة فى السنوات الأخيرة ، بحيث ندرك أن مجرد الأريحية لا يكتفى فى هذا المضمار .

وقد ازداد إدراك الاتحاد السوفيتى لقيمة القوة الاقتصادية ، التى لا يقتصر استخدامها على النطاق الاقليمى ، بل تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية فى المجال الدولى، وخاصة المساعدات التى تقدم للبلاد المتخلفة (١).

(١) مهما تكن تلك الأغراض فالعبرة بالدولة التى تتلقى المعونة أو القروض ، فالجمهورية العربية المتحدة مثلا تمتد القروض على أساس حريتها الكاملة وهى فى نفس الوقت تمادى المذهب الشيوعى وتناسبه الغذاء كما هو واضح للعيان .

كما أن تلك المساعدات لا تتوقف في الغالب على الاعتبارات التجارية ، كما هو الحال في الدول الغربية الديمقراطية . ويكنى أن نكرر الملاحظة التي أبدأها خروشتشيف لفريق من رجال الكونجرس في عام ١٩٥٥ وذلك حينما كانوا في زيارته فقال لم ونحن لا نقيس التجارة بمدى ما فيها من فوائد اقتصادية ، ولكننا نقيسها بمدى ما تحقق من أغراض ميامية (١) .

فالتجارة والمعونة ، بالنسبة للمفاوضين السوفييت عنصر من عناصر الدبلوماسية ، شأنها في ذلك شأن القوة العسكرية ، والغرض الذي يستهدف من وراء هذه السياسة كلها ، هو غرض واحد لا غير ، فالسوفييت لا يغيون شيئاً آخر إلا نشر مبادئهم التي يدبنون بها في العالم (٢) .

ولقد نجح السوفييت في إخفاء هذه الحقيقة أكثر مما فعلت الولايات المتحدة في مساعداتها لكثير من دول العالم . فقد كان ينظر بعين الشك والريبة إلى المساعدات التي تمنح للدول التي لا شأن لها بالحرب الباردة والتي لم تشرك فيها . بينما نجد المساعدات السوفيتية قائمة على خطة محكمة لا نجدها في المساعدات التي تمنحها الدول الغربية . وقد استغل الجانب الشيوعي الأخطاء التي ارتكبها الغرب في هذا الميدان لصالحه بمهارة . وهذا يوضح لنا مدى غفلة الدول التي تقبل المساعدات عن الغرض الحقيقي لمساعدات الجانب الشيوعي .

(١) سبق أن بينا في التعليق السابق تحيز الكاتب الغربي في أقواله وأن المساعدات السوفيتية لا تقى اعتناق مبادئ معينة ، والأمر يتوقف على الدولة التي تتعامل مع الاتحاد السوفيتي .

(٢) بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة تعتبر القروض السوفيتية بعيدة عن فرض أي ضغط سياسي ، وقد برهننا بسياستنا المحايدة أننا نقبل ما هو في صالحنا ما دام لا يقيدنا بأي التزام يحيد من حريتنا التي نؤمن بها ونعتقد أنها سر قوتنا .

ونتين بوضوح مدى توقف التجارة والمعونة التي يقدمها الاتحاد السوفييتي على الاعتبارات السياسية وهذا يتجلى في علاقة الاتحاد السوفييتي يوغوسلافيا تحت حكم الماريشال تيتو . فلم يخف الجانب السوفييتي الغرض السياسي من مساعداته وتجارته مع تلك الدولة ، وقد استغلت المعونة بطريقة قاسية عنيفة للضغط على الماريشال تيتو ، وما حدث بين هاتين الدولتين هو دليل ساطع على أن السياسة الخارجية في نظام دولة كالاتحاد السوفييتي ، هي وحدها التي تحدد التجارة . أما في الدول الديمقراطية الغربية فان الأمر على العكس من ذلك .

والقول بأن تشجيع التجارة مع البلاد الشيوعية من شأنه أن يخفف من حدة التوتر لا يصدق في جميع الأحوال .

وهذا ما يجب أن نذكره في علاقاتنا السياسية والاقتصادية مع البلاد الشيوعية فلا يجب تعكير تلك العلاقات بمحاولة اخضاعها لمبادئنا التي تقوم على التنافس الدولي في ميدان التجارة .

ومن ناحية أخرى نجد أن الامبراطورية الشيوعية تحاول إقامة مجموعة من الولايات على أساس ارتباطها الوثيق ، وعلى أساس اكتفائها الذاتي ، بحيث تكون العلاقة التجارية لكل منها على أساس المصالح الشيوعية التي أحكمت سياستها ، والتي تخضع في النهاية لمصالح موسكو . وإذا نظرنا إلى التطور الذي يجري في الجانب الشيوعي على هذا النحو ، في الوقت الذي يعتقد فيه هؤلاء الشيوعيون أن مجتمعتنا الرأسمالية يسير إلى الانحلال ، وأنه يحمل في طياته عناصر تناقضه ، إذا أدركنا هذا لعرفنا أن مثل هذه الأفكار هي التي شجعت خروشچوف بلا ريب على تشديد هجومه شيئاً

فشيئاً في ميدان الحرب الباردة من الناحية الاقتصادية ، فهذا في رأيه ،
سينتهى به إلى أن يدقنا على نحو ما سبق أن صرح ..

ومما يؤسف له أنه لا توجد غير دلائل قليلة على تحقيق التعاون والتضامن
بين الدول الغربية في المجال الاقتصادي ، ولا شك في أن القوة التي تنجم
عن مثل هذا التعاون وذاك التضامن هي أيضاً ضعيفة . والتطورات
الاقتصادية الحديثة في دول أوروبا هي خير مثل يضرب في هذا المقام .
ففي الحق أننا نجد مبدئين مختلفين ، فالمذهب الشيوعي يوجه
التجارة من مركز واحد لتحقيق هدف سياسي معين ، بينما نجد
الجانب الديموقراطي من ناحية أخرى تضطرب فيه العلاقة بين الاقتصاد
وبين السياسة ، ويوجد فيه النفع القومي الذي تحدده اعتبارات اقتصادية
متنافسة .

وقد اتفقت ست دول بعد عمل مضن ، على إنشاء السوق الأوروبية
المشتركة ، ولم تنضم إليها بقية الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية للتعاون
الاقتصادي ، لأنها تريد أن تفرض على تلك السوق المشتركة منطقة أكثر
تحرراً للتجارة الأوروبية مما يؤدي إلى أضعاف العلاقات التجارية بينها
وبين أعضاء السوق . ويترك السوق كذلك لعدد من الدول ومنها بريطانيا
مركزها التجاري الممتاز مع الدول غير الأوروبية .

وتعتقد الدول الست أن هذه السوق ضرورة سياسية كما أنها ضرورة
اقتصادية ، وهي على حق في ذلك ، كما أنها ترى أن الدول الأخرى من
أعضاء المنظمة الاقتصادية ، وخاصة بريطانيا تريد أن تحتفظ لنفسها بما
يتيحها وجودها في المنظمة الأوروبية حتى لا تنفقد من الناحية السياسية
وحتى لا تتخلى عن علاقاتها بدول الكومنولث المفضلة لديها .

والدولتان اللتان تقعان خارج أوروبا من بين أعضاء حلف شمال الأطلسي، وهما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، تقتصران على تقديم النصح دون بحث إمكان تحويل المنطقة الأوروبية الحرة المقترحة إلى منطقة تجارية حرة لدول الأطلسي ، بينما الواجب أن تهتم هاتان الدولتان اهتماماً تاماً بالتطورات في الاقتصاد الأوروبي ، لأن فشلها أو نجاحها أمر من الأمور التي تعنى الدولتين . فالفشل قد يؤدي إلى انهيار حلف شمال الأطلسي ، كما أن النجاح قد يؤدي إلى انفصال دولتي الأطلسي اللتين تقعان خارج أوروبا عن بقية الدول الأوروبية الغربية من الناحية الاقتصادية ، مما يقصر الاهتمام على المصالح الإقليمية التي تقع داخل القارة دون غيرها ، سواء أكانت تلك المصالح سياسية أو اقتصادية ، وهذا يتنافى مع مبدأ التحالف الذي قام عليه حلف شمال الأطلسي .

بل إن كندا وهي التي تربطها روابط كثيرة ببلاد أخرى عبر الأطلسي يجب أن تبدى اهتماماً أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بمثل هذه التطورات الاقتصادية في أوروبا ، ويجب ألا تقتصر سياستها على جلود القارة الأمريكية . ثم أن التركة الإقليمية التي تهتم بالقارة وحدها لها التزامات سياسية واقتصادية وقبل كل شيء فإن كندا يسكنها الذين يبلغ عددهم سبعة عشر مليوناً ، تقتسم هي والولايات المتحدة بسكانها البالغ عددهم مائة وسبعة وخمسين مليون نسمة ، أرض قارة بأسرها ، كما أنها تشترك معها في طابع الحياة .

وهذه الحركة الأوربية الاقتصادية تظهرون على أنه من المستحيل الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية والسياسية . كما تظهرون من ناحية أخرى على مدى المصاعب التي تنجم عن محاولة التوفيق بين السياسة

والاقتصاد في كل من الدول الحرة المتحالفة ، وفي علاقة كل منها بالأخرى ، على النحو الذى يحقق لها وحدة أقوى وقوة أعظم .

وهناك مصادر أخرى للقوة ، ولكنى سأذكر مصدراً واحداً من هذه المصادر ، وهو أهمها جميعاً .. تلك هى القوة التابعة من الحرية والتي ترتبط بالنظام والمسئولية . وإذا ما تحققت لنا تلك القوة المؤيدة لسياستنا وأمالينا الدبلوماسية فانه من الصعب على المعسكر الآخر أن يقف أمامنا ، وذلك بشرط أن نفيده من قوتنا تلك بالحكمة والصبر ، وأن نلتزم بالالتزامات والواجبات التى تفرضها الحرية ، وإذا كتب لنا الفشل فى استخدام القوة على النحو المذكور فإن الحرية لن تصبح مصدراً صحيحاً من مصادر القوة بل تنقلب على العكس من ذلك وتضحى عاملاً من عوامل الانحلال والضعف والفوضى .

ويجب أن يصاحب القوة التى من هذا الطراز الشعور بالثقة فى نظمنا ، والإحساس بالفخر بمجتمعنا مع التصميم على حماية القيم التى يقوم عليها .

وإنى لأعلم أن القوة الروسية انما تقوم على نظام سياسى واقتصادى للمجتمع من شأنه أن يخضع منافع الأفراد وآمالهم لاعتبارات تتعلق بسياسة الدولة . وهذه الفكرة تعتبر مناقضة لكل ما تقوم عليه الحياة فى العالم الحر ، وهى تمثل انعدام القيم الأدبية كما تمثل هدماً للشخصية الإنسانية ، وإذن فهى تحمل بين طياتها بذور فنائها .

ومهما يكن من أمر ، فقد أخذ الناس فى الاتحاد السوفيتى يشعرون ، ولو فى الوقت الحاضر على الأقل ، بالاعتزاز والثقة ، وقد سرى هذا الشعور بين ملايين البشر نظراً لما شاهدوه من آيات القوة فى بلادهم ،

كما نتج عنه اندفاع عارم نحو التقدم المادى، وتحقيق التقدم لهؤلاء الملايين يتمثل فى تحقيق القوة والرخاء فى المجتمع الاشتراكى. وقد اضطروا لقبول نظم لا تخطر لنا على بال، كثنى لهذا التقدم. فهم فى الواقع قوم ضعاف جياح اضطروا لقبول مبادئ لا يقرونها فى أعماق نفوسهم.

فما الذى نعارضه فى هذه الأنظمة التى تفرض التحكم وتركيز السلطات والتي لها نتائج مؤكدة بالرغم مما فيها من عيوب ؟

إننا نعارضها معارضة سطحية على اللوام وذلك باستخدام تلك الأكشيبات المحفوظة عن تفوق الحرية والديموقراطية ونظام حياتنا الحرة. وليس من شك فى قيمة كل هذه الأمور ، ولا شك فى أنها تفوق جميع ما يمكن أن ينتجه الاتحاد السوفيتى ، بشرط أن نجعلها كذلك فى واقع الأمر ، ولا نقصر عملنا على مجرد التشديق بها كالأفانز جوفاء. إن النظام الذى يقتضى التحكم المباشر فى الدول التى يحكمها فريق واحد ، قد يأتى بمزايا سريعة عاجلة من حيث القوة والنظام ، وذلك بمقارنته بنظامنا المتنافسة التى تبدو معقدة فى بعض الأحيان ، ولكن فى المدى الطويل لا يمكن أن تستمر تلك النظم التى تحط من قيمة العقل والروح الإنسانى .

ولى أن يقتضى هذا المدى الطويل ، فانه يجب علينا أن نواجه المصاعب والعقبات وأوجه النقص. فهل نحن على ثقة بأننا لم نحد عن الهدف الاجتماعى الذى تسعى الجماعة الحرة لتحقيقه ، وأنه هدف متين سليم؟ لا شك فى أن هذا التساؤل سيؤدى بنا إلى القلق. فان هناك ما يدلك على أن تلك الأنظمة الحرة التى نعتبرها الأسمى التى تقوم عليها قوتنا الدبلوماسية والسياسية ، ليست بقادرة على مواجهة العوامل التى باتت

تهديدنا . يجب أن يساورنا القلق على هذه الأمور كما يساورنا حين
فكر فيما يجري بين جدران الكرملين . وإذن فليست الشيوعية وحدها
هى موضع الاتهام . نحن نباهى بأنه ليس فى استطاعة الاتحاد
السوفيتى ولا الصين الشيوعية أن تمنحنا تلك القوة الدائمة التى تنبثق من
مجتمعنا المتحرر ، حيث يرفض أفرادها أن يساقوا أو أن تفرض عليهم نظم
معينة ، وحيث يعتنق هؤلاء الأفراد الأهداف السامية ويقبلون التضحية
من أجل هذه الأهداف . هذه هى القوة التى يجب أن تتوفر فى المجتمع
الغربي الديمقراطي .

فهل هذه القوة تشتد الآن أم تضعف فى ذلك المجتمع ؟ لا شك أن
الجماعة تفقد قوتها تلك لو أنها سارت نحو انحلال القيم الاجتماعية والأدبية ،
وجعلت هدف وجودها وسياستها هو « الخبز ولعب السيرك » .

وإذا أريد للحرية أن تصبح مصلداً للقوة فيجب على هؤلاء
الذين يتمتعون بها أن يثبتوا جدارتهم بها ، وذلك عن طريق الأفعال
لا الأقوال ، ويتقدم الأهم على المهم ، ويتحمل كل فرد لمسئوليته الكاملة
كمواطن .

وأود أن أختم هذا الحديث قائلاً إنه حتى لو أتيح توفر القوة من جميع
تلك المصادر التى عدتها فى حديثي ، فإن السلام والأمن اللذين هما الغاية
التي تستهدفها سياستنا وأساليبنا الدبلوماسية لن يسهل تحقيقهما ،
لأن الأمر يحتاج إلى جهد موجه ومثابرة وصبر ، ولا سبيل إلى تحقيق
الغاية بغير ذلك ، وليس هناك حل عاجل يسير لتلك المشاكل التى تواجهنا .
فإن افتراض الحلول العاجلة التى لا صبر فيها ولا أناة يصعب على

الحكومات الاهتداء إليها، وفضلا عن ذلك فإنها لن تؤدي إلا إلى الضعف والبليلة . وإنه لأمر بعيد عن الحكمة والواقع أن نعتقد بإمكان إيجاد حل ناجح للمشاكل العالمية دون مساهمة روسيا أو الصين الشيوعية في هذا الحل ، ونحن اليوم لا نعيش فعلا في حالة حرب كما أننا لا نعيش في سلام دائم ، وما زالت أماننا الفرصة لتوجيه الأحداث، وما زال في الإمكان تغييرها . وما زال في الإمكان كذلك اقناع هؤلاء الذين نخشاهم بأنهم لن يحققوا شيئا إذا ما بدأوا بالاعتداء ، وأنه ليس هناك ما يدعوهم إلى مثل ذلك الاعتداء .

فلا القوة وحدها بقيادة على انقاذنا ، ولا السياسة وحدها بقيادة على تحقيق النجاة .

وإذن فما الذي يجب أن نفعله لتحقيق النجاة ؟

يجب أن يتوفر لنا النوع الصالح من القوة ، سواء أكانت قوة أخلاقية ، أو اقتصادية ، أو سياسية ، أو عسكرية ، وذلك إلى جانب اتباع سياسة سليمة .

يجب أن نبث في مجتمعاتنا القيم الأخلاقية الدائمة التي تستحق الاحترام ، كما يجب أن نؤمن بهذه القيم ونحافظ عليها .

ويجب أن ندعم وحدتنا الغربية من أجل العمل المشترك في الدفاع عن هذه النظم وتلك القيم .

ويجب أن نتنزه كل مناسبة ، بل علينا أن نخلق المناسبات خلقاً ، وذلك للتفاوض في الأمور التي تختلف عليها مع هؤلاء الذين نخشاهم اليوم . وهذا إنما يكون باستخدام أساليب حركية (ديناميكية) في الدبلوماسية .

على هذا النحو. يجب أن نمضى قدماً دون تعثر أو اضطراب ، نمضى
بالأعمال الإيجابية لا بتلك الأعمال التي نأتيها للرد على أفعال الغير، وباتخاذ
هذا النهج الذى يقوم على قوة أخرى غير القوة العسكرية يتمثل أملنا الكبير
فى السلام الذى هو جدير بالتضحيات التى ضحّاها من أجله الملايين
الذين لقوا حتفهم من أبناء جيلنا .



أوجه السلام الأربعة

وهي المحاضرة التي ألقاها المؤلف في الحادى عشر من ديسمبر عام ١٩٥٧ فى حفل منحه جائزة نوبل للسلام ، وكان ذلك بمدينة أوسلو بالنرويج .

* * *

فى رأى أنه ليس هناك ما هو أصعب من إلقاء حديث يترك أثره فى النفوس فى مثل هذه المناسبة التى تعتبر بالنسبة لى مناسبة تاريخية ، أصف فيه المثل العليا والأهداف السامية التى نستوحىها من جائزة نوبل للسلام .

وأود بادىء ذى بدء أن أتحدث من جانبي عن ذكرى ألفرد نوبل ، ذلك الرجل العظيم الذى أعد هذه الجائزة كما أعد غيرها . وما أنذر هؤلاء الأبطال الذين يحدثننا عنهم التاريخ ، والذين جمعوا بين المثالية والواقعية على نحو ما فعل ألفريد نوبل ، وما أنذر هؤلاء الذين توفرت فيهم صفات الشاعر ومميزات رجل الأعمال على نحو ما توفرت للرجل .

كلنا يعلم قصة اختراعه للديناميت والمفرقات ، وكيف أنه حزن كل الحزن للأغراض التى يمكن أن تستخدم فيها تلك المخترعات التى

اهتدى إليها ، ولكن بعض الأفكار يمكن أن تكون لها قوة المتفجرات ، ويمكن أن تؤدي إلى التأثير العميق في إقرار السلام ، وكان نوبل يتوق على الدوام للحديث عن حقوق الإنسان والأخوة العالمية ، وإلى يومنا هذا لا نكاد نجد من عمل لتحقيق هذه المثل وجاهد كما فعل نوبل .

ويعينني في هذه المناسبة أن أشير إلى الحكمة التي نادى بها ، والتي تقول « إن الأحاديث الطويلة لن توفر لنا السلام » .

و حين أتحدث عن السلام فإني أفعل ذلك بما أستوحيه من تجاربي الشخصية . ففي حياتي تطورت العلوم الطبيعية تطوراً عظيماً رائعاً يفوق التقدم الذي أحرزته في القرون السابقة ، وكان من نتيجة هذا التطور أن الإنسان الذي عاش عام ١٥٠٧ كان يشعر بألغة للحياة في عام ١٩٠٧ لو امتدت به الحياة إلى تلك السنة ، بينما الإنسان الذي فارق الحياة منذ خمسين سنة ما كان ليستشعر مثل هذه الألفه لو أنه بعث حياً عام ١٩٥٧ .

وقد أحرز الإنسان من التقدم في ميدان الحضارة المادية ما لم يحرز في المجالين الاجتماعي والأخلاقي ، وازداد عمق الهوة التي تفصل بين هذين المجالين ، وقد تنقطع الصلة بينهما ، ما لم نعمل على تضيق هوة الخلاف أو إلزائها تماماً . لقد غزا الإنسان الفضاء الذي يحيط بكوكبنا ، ولكنه لم يستطع أن يسيطر على نفسه ، ولو أنه استطاع أن يتحكم في نفسه لما رأيناه اليوم قلقاً لما يمكن أن تؤدي إليه مكتشفات العلم الحديثة من تدمير . وخلاصة القول أن التقدم العلمي لا يتناسب مع التقدم الأخلاقي ، وهذا الاختلال في التوازن هو أساس الصراع في زماننا ، وهو منصلب عدم الاستقرار ، وهو السمة التي يتسم بها القرن العشرون الرهيب .

لقد قضيت مرحلة النضج من حياتي في جو تشويه هذه الاضطرابات . وذلك الصراع الدولي في نطاق العلاقات الدولية ، وما يصاحب هذه الاضطرابات وذلك الصراع من مخاوف وقلق . فقد كنت خلال الحرب العالمية الأولى محارباً ، كتب على أن أعيش سليماً ، بينما لقي معظم رفاقي حتفهم وكنيت خلال الحرب الثانية مدنياً ، ومع ذلك عشت في ظروف قاسية لم تكن تختلف فيها أحوال المدنيين عن أحوال العسكريين . وعشت يعد ذلك في فترة الحرب الباردة ، وقد تأكد لنا اليوم أن التقدم الذي أحرزناه في مجال العلوم وفي فنون التدمير قد تنتج عنه مأساة أخرى من مآسي الحروب ، التي ستنتهي بسلام شامل يتحقق بأبادة الأحياء من على وجه الأرض .

وعلى ذلك فقد اضطرت اضطراراً إلى التفكير في تحقيق السلام ، وإلى دراسة أسباب فشلنا في تحقيقه منذ عام ١٩١٤ حتى الآن ، كما فكّرت في النتائج التي تترتب عن استمرار فشلنا ، وقد توفرت لي بعض المناسبات التي أمكنتني خلالها أن أفكر في هذا كله .

وأني لأذكر مناسبة أبانت لي بوضوح مدى ما في الحروب من مآس ، وكيف أنها عديمة الجدوى . ولم يكن ذلك مقترناً بالمعارك التي خضبتها الدماء فيما بين عامي ١٩١٤ و١٩١٨ ولكنه اقترن بتدمير القنابل لمدينة لندن في عام ١٩٤١ حين كانت الغارات تمزقها بقنابلها . كان ذلك في صباح يوم أحد ، يسوده الهدوء بعد ليلة رهيبية من الحرائق والموت . وكنيت اجتاز الأطلال الداخنة للمنازل التي ألقيت عليها القنابل فأحرقها أثناء الليل . وكانت المباني عبارة عن صف طويل منتظم من المساكن المتواضعة التي كانت بمقامه من الآجر الإجز والتي كانت

مخصصة لسكنى العمال ، ثم صارت حظاً فيها علما الواجبة الإمامية لمبنى واحد لعله كان نادياً من أندية الجماعة فقد ثبتت بالحائط لافتة كتبت عليها العبارة الآتية :

« أقيم هذا المبنى لتخليد ذكرى رجال منطقة شارع (أليس) الذين ماتوا من أجل السلام خلال الحرب الكبرى فيما بين عامى ١٩١٤ و ١٩١٨ . وهامم أبناء سكان شارع أليس وأحفادهم قد استشهدوا مرة أخرى فى الحرب الكبرى الثانية فيما بين عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٥ . ولكن هل ماتوا حقاً من أجل السلام ؟ يجيل إلى أحياناً أنهم لم يموتوا من أجله .

وعندى أنه من الصحيح أن الأحاديث التى تتحدث عن السلام لم تنشر فى أى وقت من الأوقات كما انتشرت منذ عام ١٩٤٥ . فنحن نسمع ونقرأ عنه أكثر مما كنا نسمع ونقرأ عنه فيما مضى ، ذلك أن الإنسان استطاع اليوم أن يسمع كلمته للملايين البشر ، كما أصبح فى مقدور هؤلاء الملايين أن يقرأوا بسهولة ويسر . وكثيراً ما تكون الكلمات التى نسمعها عظيمة موحية ، تبدو وقد تجسدت فيها الآمال المحققة للسلام . ولكن بينما تبتهل أكثر الشعوب من أجل السلام فإنها لا تعمل دائماً على تحقيقه . كما أنها لا تعمل على التخلي عن الأمور التى تؤدى إلى الحرب ، فكل شعب يريد السلام كما يتصوره ، ويريد أن يتحقق هذا السلام على الطريقة التى تحلو له .

وأصبح علينا أن نختار بين أحد أمرين : إما السلام ، وإما الإبادة ، ولم يعد الاختيار قاصراً على مجموعة من الأفراد كما كان فى الماضى ، ولكن الدول هى التى صار على عاتقها أن تختار . وأصبحت حياة الدول جميعاً تتوقف على اتفاقها جميعاً على السلام ، وسيأتى اليوم الذى تقف فيه

جميعاً موقفاً واحداً لصيانة حياتها ، واللولة المعتدية سيعاديا الجميع ، فلم يعد العداء قاصراً على أفراد باعتبارهم السبب في وقوع الاعتداء .

والمشكلة التي نواجهها اليوم من السهل أن نذكرها ومن الصعب أن نتغلب عليها وهي كيف نخلق أمناً وسلاماً دائماً . لقد كتبت آلاف المجلدات عن هذا الموضوع بأقلام قادة الفكر في مختلف العصور ، فلا تنتظروا مني الكثير ، بل أبدي بعض ملاحظات محدودة في هذا الموضوع ، وأخشى أنني لا أستطيع أن أحدثكم بأوهام فارغة لتحلق بجنايكم في الكواكب على نحو ما قال الفريد نوبل . إن هدفى متواضع فسأحدثكم عن دعائم السلام الأربعة وهي تتمثل في نظري في :

السلام والتجارة

السلام والقوة

السلام والسياسة

السلام والشعوب .

السلام والتجارة :

إن رخاء الشعوب دعامة من دعائم السلام ، وقد تطور هذا الموضوع كثيراً في أذهاننا ، وما زال يتطور بسرعة فائقة .

ومنذ عهد قريب ظنوا أن العوامل الاقتصادية هي الأسباب الأولى للحرب . وكان ذلك في الوقت الذي راح فيه المفكرون يلتمسون العوامل النفسية التي تؤثر على السلوك الإنساني ؛ وكان تفكيرهم في مثل هذه الأمور أكثر رزانة من تفكيرنا اليوم . وظن مفكرو القرن التاسع عشر

أن هناك منافع عملية وحوافز شخصية تدفع الأمم دفعاً إلى التشاحن والتطاحن ، والحق أن الأمر لم يخل قط من المنافع والحوافز . غير أننا تعلمنا في هذا القرن على الأقل أن هذه المشاكل ترجع إلى أسباب أكثر تعقيداً ، وأن هذه الأسباب تملئ الحروب على الأفراد كما تملئها على الأمم ، وليس من الحكمة في شيء أن تتجاهل هذه الحقيقة ، فالرجل الساخر يستطيع أن يلاحظ الأسباب غير المعقولة التي صارت ظاهرة كل الظهور في تصرفاتنا ، وخاصة فيما يتعلق بالحرب .

وقد أصبحنا ندرك اليوم بوضوح أن الحرب التي تدور رحاها على نطاق واسع لن تعود بتفجع على أحد الجانبين المتحاربين ، وسواء حظى هذا الجانب بالنصر أو منى بالهزيمة فإنه لن يجنى غير الدمار والخسائر ، ومهما تكن الأسباب التي تدفع الناس والأمم إلى القتال والآلام وتحملهم على مجابهة الموت ، فإنها لم تعد أسباباً مادية على أي نحو من الأنحاء .

وإذا كنا نقلل من قيمة العوامل الاقتصادية باعتبارها أسباباً للحرب فلا يجب أن نغفل أهميتها في توفير سلام دائم ، فقد لا يجارب الناس من من أجل التجارة ، ولكن الحاجة إلى هذه التجارة قد تخلق الأسباب التي تؤدي إلى الحرب . والرابطة بين التجارة والسلام ليست بهذه السهولة على كل حال .

كما أنه ليس من الضروري أن تكون الدول الغنية أكثر حبا للسلام من الأمم الفقيرة . وليس من الضروري أن يدق الفقر والقلق الاقتصادي الناس إلى المخاوف والتوتر الذي يؤدي إلى الحرب ، وليس من الضروري كذلك أن يدفع خوف الناس على محاصيلهم وعلى الأعمال التي يعتمدون عليها كمصدر لأرزاقهم إلى الإخساس بتلك المشاعر التي تؤدي إلى الحرب .

ولكن الاعتداء يجعل إمكان وقوع الكارثة أكثر احتمالا ، خاصة في الدول الناشئة التي تضم الملايين في آسيا وأفريقيا . فنذ عشرين عاماً تقريباً كان من المسلم به أن سكان هذا الكوكب يعانون الشيء الكثير من الفقر ولم يستثن من هذه القاعدة إلا بعض دول قليلة ، وقبل عام ١٩٣٩ لم تكن مشكلة الفقر في البلاد الواقعة في قارتي آسيا وأفريقيا تجد اهتماماً كبيراً على نحو ما تجد الآن ، وقد صار علاج هذه المشكلة اليوم أمراً لا مفر منه . وقد يستطيع كل واحد من سكان أمريكا الشمالية أن يقتني سيارة بينما في قارة آسيا نجد الملايين يترقبون الحصول على قوتهم وحرثهم ، وهم لا يقبلون الاستثمار والتبعية ، وهذه الظاهرة تعتبر أوضح دلالة على التطور الذي انتاب كيان العلاقات الدولية في عصرنا هذا .

وقبل الحرب العالمية الأخيرة كان تحسين المستوى المادي مجرد فكرة تدور بذهن الرجل الغربي ، أما الآن فانتا نجد أن الحرب وما أعقبها قد جعلت التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل ركن من أركان العالم ضرورة سياسية . ولو أننا تجاهلنا هذه الحقيقة ، لما تحقق السلام المنشود . لقد اتسعت آفاق متعددة وربما لم ندرك نحن أبناء الدول الغربية هذه الآفاق الجديدة ، ولكن ادراكها أمر ضروري يجب أن تمتد إليه أبصارنا .

وقد صار الفقر والبؤس في يومنا هذا من الأسباب العميقة التي لها أهميتها في إحداث التوتر الدولي ، كما صار الآن من العوامل التي يحتمل أن تؤدي إلى الحرب أكثر من أي وقت مضى . ولو أمكن من ناحية أخرى توجيه الطاقة البتابة التي سرت في كيان الشعوب التي كانت خاضعة وتابعة إلى وقت قريب ، نحو التعاون والتقدم السلمي ، لسكان من شأن ذلك أن يدعم السلام في نفوس البشر ويجنبهم نزوات الاندفاع نحو الحرب .

ومن أجل هذا يجب علينا أن نهتم بأمور فائنا الاهتمام بها من قبل ،
فقد كان علماء الاقتصاد في القرن الثامن عشر يفكرون تفكيراً مادياً
ضحلاً ، فدعوا إلى تمجيد الأفكار السياسية العالية التي تكن وراء
القول بحرية التجارة ، غير أن ما انتهى إليه (ريتشارد كوبدن) في هذا
الموضوع لم يكن في الحقيقة مثلاً أعلى للتجارة وحدها ، وإنما استطاعت
أفكاره أن تصور مجتمعاً من الدول التي يؤلف بينها التحرر والصدقة ،
ومما يؤسف له حقاً أن اصطلاح « حرية التجارة » لم يعد يعنى الآن إلا
فكرة بالية من الصعب أن تتحق .

نحن نعرف أن اليأس والاضطراب يحملان الدول على الاهتمام
بمصلحتها الاقتصادية دون مراعاة مصالح الآخرين . فلماذا يستمر هذا
الوضع بعد أن تغيرت النوافع إليه ؟

فالاكتشافات العلمية والتقنية الحديثة التي جعلت أضرار الحرب
لاحد لها ، هي نفسها التي نجعلنا نتعاون وتهاكم ، بحيث لا يمكن للدول
أن تعيش مستقلة تماماً عن غيرها . وهذه الظاهرة هي في جوهرها نفس
الظروف التي وصفها الاقتصاديون في القرن التاسع عشر وبينوا مميزات
من حيث التخصص في الانتاج وتقسيم العمل . فالمبالغة في تصوير
الاستقلال الاقتصادي ، يعتبر مناقضاً للحقائق التي يفرضها التخصص
الدولي للعمل .

وكما سمت الأهداف التي يترسبها رجل الشارع ، في عصر الديمقراطية
الشعبية هذا ، كلما عمل ذلك على تدعيم السياسة واستقرارها ، واستتباب
السلام ، وذلك مادامنا نتبادل التجارة في ظل الحرية ، وما دمنا نجني ثمار
التخصص وتقسيم العمل والانتاج بين الدول ، وما دام كل فرد وكل

إقليم يبدل جهده النسبي لتحقيق هذه الأغراض التي كانت هي أساس التفكير الاقتصادي في القرن التاسع عشر . ولا نجد هذا كله متحققاً في بلد من البلاد كما هو متحقق في الترويج ، كما لا نجد الرغبة في السلام عميقة كما هي عميقة في ذلك البلد .

ونجد أننا حققنا في هذا المضمار ما لم نكن نتصوره ، فبمقتضى الاتفاقية العامة للتجارة والجمارك أحرزنا بالفعل تقدماً خف من القيود والحواجز .

كما خفف من غلواء البلاد التي ترسم سياستها التجارية مستقلة استقلالاً تاماً عن غيرها .

غير أن هذا التقدم محدود بطبيعة الحال ، ومع ذلك فإن ما أحرزناه في هذا المضمار لم يكن ليحلم به إنسان منذ اثنتي عشر سنة ، وخاصة بعد انتشار هذه المبادئ في مناطق واسعة من العالم .

ونحن نجد اليوم أن دول أوروبا الغربية قد أخذت نفسها بسياسة التعاون فيما بينها ، عن طريق السوق الأوروبية المشتركة وما يرتبط بها من مناطق التجارة الحرة ، وذلك بغية تحقيق الوحدة الاقتصادية بين شعوب تلك الدول ، وهذا أيضاً كان ينظر إليه منذ سنوات قليلة مضت على أنه خيال لا سبيل إلى تحقيقه . فهل يعتبر التوسع في نشاط هذه السوق اليوم من الأمور الخيالية ؟ وليس الوقت الآن وقت التفكير في التعاون الاقتصادي الذي يحقق الوحدة الاقتصادية بين تلك الدول وبين الدول الأخرى عبر المحيط الأطلسي ، ولكن من شأن هذه الوحدة أن تحطم الحواجز بين مناطق الدولار وغيرها على الأقل ، ومثل

هذه الوحدة لا يشبهها شيء آخر غير وحدة مناطق الستار الحديدي التي تحققت على نحو فصلها عن بقية أجزاء العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

وقد يخيل إليك أن مثل هذه الوحدة أمر بعيد التحقق صعب المثل ولكنك إذا ما امعنت النظر فيما تم في مجال السياسة من تطور ، وإذا ما امعنت النظر فيما تم من تغيرات اجتماعية ، لوجدت أن تحقيق هذه الفكرة ليس بالأمر العزير المثل . وإنه لما يؤسف له حقاً أن الناس الذين يتمسكون أشد التمسك بالمثل العليا للسلام ، والذين يصوبون إلى التوسع في التعاون السياسي ، يعجزون عن تحقيق التعاون الاقتصادي فيما بينهم .

فاذا كان من الصعب اليوم أن نحقق الديمقراطية الراسخة المدعومة دون أن نعمل على رفع مستوى المعيشة بين جميع الأفراد بحيث لا تكون قوارق كبيرة بين الأغنياء والفقراء ، فأننا كذلك لن نستطيع إيجاد عالم واحد يتمتع بالسلام دون أن يتحقق التقدم الدولي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي . ومن ثم يجب أن نعمل على رفع المستوى في المعيشة وتقليل الفوارق بين الدول في الثروات ، ولهذا يجب أن نعمل على توفير الأسباب التي تقرنا من بلوغ هذا الهدف ، ولن يتحقق ذلك إلا بأن تمنح التجارة أكثر حرية ممكنة وان تعمل تلك التجارة على تكتل الشعوب لتوفر لها أسباب الاستثمار والتعاون على صعيد دولي هذا كله من شأنه أن يدعم السلام .

للسلام والقوة :

وانتقل الآن إلى الحديث عن السلام والقوة .
لن لكل دولة الحق في اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تراها كفيلة

يحفظ أمنها ، بل هذا هو واجبها ، ما دامت لا تتخذ إجراءاتها تلك على حساب دولة أخرى . إن كل دولة تنكر أنها تتسلح إلا للدفاع عن نفسها وصيانة أراضيها . ولا شك أنه في مثل هذا العصر الذي تسوده المخاوف والتوتر والقلق ، يسهل على أية دولة أن تتذرع بالأسباب التي تبدو معقولة لتبرر تسليحها ، حتى ولو كان غرضها في نهاية الأمر بعيداً عن الأغراض السلمية .

ولن تستطيع دولة من الدول أن تزيد من تخصيص جزء من مصادرها وثروتها وطاقاتها لأغراض عسكرية ، ما لم يكن ذلك ضرورياً لدفاعها ، اللهم إلا إذا كانت هذه الدولة تهدف إلى تحقيق أغراض عدوانية على نحو ما كان يفعل النازيون في العقد الثالث من هذا القرن .

فأعباء التسليح العسكري صارت عبئاً ثقيلاً ، وفي البلاد التي يستطيع الرأي العام فيها أن يؤثر على حكومته ، نجد أن الحكومة تبذل نصيباً أكبر من عنايتها لتوفير مطالب العيش أكثر من سعيها لإحراز الأسلحة .

وهناك حقيقة لا تقل أهمية عن ذلك : وهي أن رسم خطة الدفاع لا يتوقف على العامل الاقتصادي وحده ، وإنما هناك عوامل أخرى غيره ، فأولا وقبل كل شيء نجد أن الدفاع ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على الدول الصغيرة ، يعتبر غير مجد ما لم ترتبط بقوى أخرى ، للدفاع عنها ومنع الاعتداء عليها ، وهذا الأمر يسوقنا إلى ضرورة تحالف الدول وتضامنها . فهذا ضروري بالنسبة للظروف التي يعيش فيها العالم اليوم . والتحالف يجب أن يمتد إلى المناطق التي يحتمل قيام حرب فيها ، وذلك حتى يحول تضخم القوة دون اندلاع الحرب . وإذا كان للتحالف طابع دفاعي فإنه يعمل على إقرار السلام ، لأنه يحول دون الإغراء باحراز نصر سريع .

والتكامل على هذا النحو يحل محل الأمم المتحدة (١) التي كان يجب عليها القيام بهذا الدور . ولكنها أصبحت الآن مجرد ميدان لمعارك الحرب الباردة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن القوة التي تبرزها دولة من الدول مع حلفائها لأغراض الأمن وضمان عدم الاعتداء ، سيكون من شأنها في الظروف الدولية السيئة أن تضاعف من قلق دول أخرى ، وهكذا يكون على كل من الجانبين أن يضاعف من قوته كرد فعل لتسلحهما ، وكان ينجم عن مثل هذا الموقف في الأزمنة الماضية انفجار الحرب ، ذلك لأن التسلح الذي يكون الخوف هو الدافع إليه ، لم يحقق السلام والأمن إلا لفترة محدودة من الزمن .

وأنا لا أعني أثر التسلح في المدى القصير وإنما أعني في المدى الطويل ، فهو يتيح لنا على الأقل فسحة من الوقت نجعلنا نفكر في الاهتمام إلى أساس أفضل للأمن الذي من شأنه أن يحقق تخفيض التسلح .

والتحالف من أجل الدفاع الجماعي محدود بمحدود منطقة معينة ، وله طابع يميز الدول المتحالفة عن غيرها ، وهذا ما يدفع الدول الأخرى لتكوين أحلاف مضادة . واليوم مثلاً صار لدينا كتلتان لا غير ، تتوفر فيهما القوة ، وكل منهما تواجه الأخرى في خوف ، وتشعر كل منهما نحو الأخرى بالعداء ، والعالم كله يتساءل عما سيقع بين هاتين الكتلتين .

(١) التكتلات التي يشير إليها المؤلف غير ميسرة في الواقع لتحقيق السلام ، لأن طابعها التحيز والتعصب ، فهي تستهدف نصرة فريق وغذلان فريق ، وتفسر الكراهة والعدوان ، لا المحبة والسلام .

ولو تحقق للأمم المتحدة أن تكون هيئة تستطيع إقرار الأمن وإشاعة السلام (وهذا ما لم يتحقق بالفعل) لما كان من الضروري وجود مثل هاتين الكتلتين ، ولما رغب في وجودهما أحد . وإلى أن يتحقق للأمم المتحدة ما نرجوه لها فإنه يجدر بنا أن نضع تحت إمرة الأمم المتحدة بعض القوة التي تأتمر بأوامر الجمعية العامة ، ووجود مثل هذه القوة يفيد في فض المنازعات المحدودة النطاق .

ولاشك أن فكرة إنشاء قوة بوليس دولي قادرة على منع الاعتداءات الكبيرة التي تهدد السلام ، تبدو الآن فكرة بعيدة المثال بحيث يتهم من يأخذ بها بالغفلة . ومهما يكن من أمر فقد استطعنا أن نخطو خطوة في هذا السبيل منذ عام مضى ، وذلك حين أوجدنا قوة تعمل على تنفيذ قرار دولي ، ونعني بها القوة التي تألفت إبان أزمة السويس . ولقد كان ميلاد هذه القوة مفاجئاً ، ولم تتم الولادة إلا بعملية جراحية . ولم تكن الدول المولدة تتوقع هذا الميلاد ، ولم تكن لديها تجارب سابقة لعلاج مثل ذلك الوضع ، ولا شك أن الترويع كانت واحدة من الدول التي اهتمت بالمولود أشد الاهتمام .

وبالرغم من ذلك فقد أخذت قوة الطوارئ الدولية مسيلها إلى الوجود كما أخذت مسيلها إلى العمل ، وهي أول قوة دولية من نوعها .

ولقد نظمت شئون تلك القوة في سرعة بالغة ، كما بذلت فيها جهود عاجلة بالرغم من أن وظائفها كانت محدودة النطاق ، وبالرغم من أن سلطاتها كانت مشوبة بالغموض . ويجب الاعتراف بفضل السكرتير العام للأمم المتحدة ومساعديه ، فهم الذين عملوا على تكوين تلك القوة التي

تتألف من رجال ينتمون إلى تسع دول تقع في أربع قارات مختلفة ،
وتعمل بروح عالية ، وتشق طريقها بين قوات الدول المتنازعة ، تحدها
غاية سامية . وقد استطاعت أن تحقق السلام النسبي على الأقل على
الحدود التي كانت مسرحاً للصراع ، وذلك تحت راية الأمم المتحدة
الزرقاء . وهكذا كتبت لنفسها البقاء وأدت دورها في فض القتال .

ولا أحب أن أكون من المبالغين في قيمة ذلك العمل ، فلا شك
في أن مثل هذه القوة تصبح عديمة النفع ، قليلة الجدوى في حالة شوب
قتال بين قوتين كبيرتين . غير أنه من الحق أن يقال كذلك أنها حالت
دون شوب النار من مستصغر الشرر خلال أزمة السويس . كما أنها
تستطيع أن تقوم بمثل هذا الدور كلما وجدت ظروف مشابهة . إننا لم
نشهد غير إرساء الأساس . وإذا نحن لم نشيد على ذلك الأساس شيئاً
أكثر دواماً وأعظم قوة ، فإنا نكون قد تجاهلنا الوقائع ، ولم ننتز
الفرص المتاحة لنا ، وتقاعدنا عن القيام بالواجب الذي علينا أن
نقوم به ، فإلى متى لا نتعلم من الدروس ؟

واليوم صارت إمكانيات حماية أنفسنا بواسطة القوات والأسلحة
أقل مما كانت في أي وقت مضى ، ذلك لأنه لا يمكن توفير وسائل الدفاع
الفعالة ضد الأسلحة الشديدة الفتك مثل الصواريخ النووية . بل أن ما لهذه
الأسلحة من قدرة على التدمير قد جعل استخدامها أمراً لا يمكن السماح
به ، بل جعله أمراً لا يخطر بالبال ، وذلك نظراً لقدرة تلك على الفتك
والتدمير ومحو الحياة محوآ .

وهكذا فإن السلام يبقى — كما يقولون — مرتبطاً بالرهبة ، مما يصعب
استقراره ، واستخدام تلك الأسلحة البالغة التدمير ، من المؤكد أنه لن

يكون إلا لصعد عدو يستخدم مثل هذه الأسلحة . ومهما يكن من أمر
فمن اليقين أن السلام يجب أن يظل شيئاً آخر غير هذا الوضع المضطرب
الناجم عن الرفض المتأرجح للانتحار البشرى .

والحقيقة الواضحة التى لا مفر منها أننا صرنا اليوم لانستطيع حماية
المجتمع الذى نعيش فيه بواسطة الحرب ، ما دامت الحرب الشاملة معناها
التدمير الشامل ، وإذا ما استخدمت كوسيلة من وسائل تحقيق الأغراض
السياسية ، فانها ستنتهى فى الواقع إلى شوب الحرب الشاملة .

وعلى ذلك فان أفضل وسائل إقرار السلام ليست هى القوة . ولكن
أفضل هذه الوسائل تتمثل فى إزالة البواعث التى تؤدى إلى الحرب ،
وفى التوصل إلى اتفاقيات دولية من شأنها أن تجعل السلام قائماً على أساس
أكثر رسوخاً من أساسه الحالى ، القائم على الرهبة والدمار .

السلام والسياسة :

إن الأعمال الدبلوماسية والسياسية هى الدعامة الثالثة من دعائم السلام .
ولو استطعنا أن نوجه إلى السياسة والدبلوماسية بعض ما نبذله فى أعمالنا
الدفاعية وتقويتها ، ولو أننا وجهنا فى سبيل ذلك بعض جهودنا
وتضحياتنا لتغير الوضع الذى نجاهد الآن ، ولبعث ذلك فى نفوسنا الآمال
المنشودة لإقرار السلام . ومع ذلك فثمة حقيقة واضحة ماثلة أمامنا هى
أننا نعد للحرب كما لو كنا مرده جبارة ، بينما جهودنا التى نبذلها فى سبيل
السلام إنما هى جهود الأقزام الذين لا يخطون إلا خطوات هينة وثيدة .
وكما تلتنى كل القوتين المتصارعتين فى ميدان الحرب الباردة وجهها
لوجه ، فكذلك صارت سياستنا ودبلوماسيتنا جامدة تنعم بالعناية

بالتاحية الدفاعية ، كما كان الحال في حرب الخنادق التي وقعت منذ أربعين سنة مضت ، حين كان كل من الفريقين المتحاربين يحاول تعميق خنادقه ليعيش داخلها .

ونحن لم نجن من القتال والحروب غير المذابح ، ولا شيء آخر غير المذابح . فتوقفت الحروب إلى حين بحيث خيل للناس أن السلام قد عم أرجاء الأرض وربوعها ، ومن الضروري أن نتجنب بقاء مثل هذا الجمود في ميدان السياسة الدولية .

والمسئولية الكبرى لتحقيق هذا الهدف إنما تقع على عاتق الدولتين الكبيرتين ، وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، ولن يستطيع الحصول على أى تقدم إذا ما اقتصرتا أعمال إحدى هاتين الدولتين على مجرد الصياح بعبارات مثل كلمة (المعاشية) ، ومثل القول بتفاوض الكبار ، بينما يتنادى الفريق الآخر « لا مهادنة » و « لا مفاوضات دون إثبات حسن النية » .

والحق أن أكثر ما نحتاج إليه هو إظهار منتهى العزم والتخلص من التردد ، واستخدام جميع الأساليب الدبلوماسية في المناقشة والمفاوضة . والأهم من ذلك أن نخلق هذه الأساليب خلقاً ، وذلك لحل هذه القضايا المعقدة الرهيبة التي تثير الخلاف بين أكبر قوتين في هذا العصر ، وتثير معها الخوف والعداء ، الأمر الذي يهدد السلام . ويجب أن نكف عن محاولة حل هذه المسائل واحدة بعد واحدة ، ومرحلة بعد مرحلة ، ولو لم يكن ذلك على أساس الثقة والتعاون ، فيكفي أن يكون عن طريق التسامح المتبادل ، والمنافع التي تعود على كل فريق من وراء هذه الجهود .

وحقيقة ما أصبو إليه ليس هو عقد مؤتمر يجمع الثلاثة أو الأربعة الكبار، حيث تكثر النزائق والأخطار وحيث تهب الرياح العاصفة، وإنما انادى بتبادل وجهات النظر تبادلاً كاملاً على أساس من الصراحة والجد، وخاصة بين كل من موسكو وواشنطن، وذلك بالطرق الدبلوماسية والسياسية معاً .

ومن الضروري لكي يكتب التوفيق لهذا التبادل في وجهات النظر ، أن يقر الغرب أن بعض المسائل السياسية مثل توحيد ألمانيا واستقرار الأحوال في الشرق الأوسط هي من الأمور التي لا يمكن حلها حلاً مرضياً دون اشتراك الاتحاد السوفيتي . ويجب كذلك أن يدخل في الاعتبار المناطق أو المسائل التي تمس المصالح الدفاعية المشروعة لذلك الاتحاد . ومن الضروري أيضاً أن يقر الاتحاد السوفيتي حق الشعوب في اختيار شكل الحكومات التي تحكمها ، دون تدخل من جانب قوى خارجية ، أو من جانب قوى هدامة من الداخل ، تشجعها وتعاونها دول أجنبية .

وعلاج مثل هذه الأمور على نحو دبلوماسي كهذا — كما أعرف أنا شخصياً عن يقين — سوف يثير أموراً معقدة من شأنها أن تثبط الجهود ، كما ستثير مشاكل بل ومخاطر . ومع ذلك فإنه كلما كبرت هذه المصاعب ، كلما احتاج الأمر إلى عزم أكبر وجهد أعظم من جانب الفريقين ، وذلك بالمناقشات المباشرة التي من شأنها أن تحدد المصاعب ، وتوضحها ، وهذه هي الخطوة الأولى لإزالتها . وقد لا يكتب التوفيق للجهود الدبلوماسية التي تبذل في هذا السبيل ، فانا على يقين من مدى تعقدها بل ومن مدى المخاطر التي تثيرها . وأنا باعتباري مواطناً لإحدى

دول أمريكا الشمالية ، تؤكد أن المسئولية التي تنجم عن فشل هذه الجهود لن تقع علينا . ولكن أول مراحل الفشل هو عدم القيام بمحاولات في هذا السبيل .

وقد آن الأوان لنبدأ محاولتنا . وليس ذلك لمجرد أننا أقوياء فحسب ، بل لأنه تتوفر لنا الحكمة والثقة في قدرتنا على إدراك الأمور التي يمكن إجراء مفاوضات بشأنها ، والثقة في أننا لن نقصر تفكيرنا على المشاكل التي كانت ماثراً للخلاف والفشل ، ولن يقف بصرنا عند الشرور والأخطاء التي وقعت فيما مضى .

وإنه لمن الحماسة أن نتوقع حلولاً عاجلة يسيرة ، أو أن نتوقع حلولاً شاملة لهذه المشاكل . ولكننا نكون أكثر غفلة إذا نحن تقاعدنا ولم نعمل شيئاً غير تبادل الصواريخ والإهانات واللعنات ، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى إفلاس السياسة والدبلوماسية إفلاسا مطلقا . ولن يؤدي بنا إلى السلام بحال من الأحوال .

السلام والشعوب :

لن أتحدث في هذه الفقرة الأخيرة عن الشعوب من حيث اهتمامها بالسلام ، لمجرد أن عدد سكان هذا الكوكب يتزايدون بمقدار يربو على ثلاثين مليوناً من البشر كل عام ، كما أنني لن أطيل القول في بيان تلك الحقيقة الهامة التي تتمثل في أن السلام ليس إلا مجموعة من المشاعر والانفعالات التي تضطرب في نفوس البشر .

ولقد ذكر الفيلسوف سينيوزا أن السلام ليس شيئاً آخر غير العزم الذي ينبثق عن فضائل الروح ، ولا شك أنه عني بقوله هذا السلام

الخلاق ومجموعة الفضائل وإرادة البشر . وحقيقة ما حدث في الماضي أمر يؤسف له ، لأن الإنسان أظهر رغبته في السلام بوسائل يتجلى فيها العزم أكثر مما تتجلى فيها الفضائل في أغلب الأحيان . وما كان أيسر على حكام العصر الحاضر أن يدفعوا الرجال إلى غمار الحرب . وحين صار الناس أحراراً قادرين على التعبير عن آرائهم ، فانهم أخذوا يتهمون بحكوماتهم بأنها حكومات خائفة في حبها للسلام ، كما يوجهون لها اللوم مرات أخرى لأنها في نظرهم شغوفة بالحروب والقتال .

وقد يكون هذا منشؤه أن الناس كانت تجنبهم نشوة الصراع ، وتغريهم المغام التي ينتظر الحصول عليها بعد النصر المتوقع ، كما أنهم لم يفكروا في المخاوف التي تنجم عن الإصابات والآلام والموت ، وأكثر من هذا ، فإن مآسى الحروب في الزمن الغابر كانت تأمر النفوس بألوانها المثيرة ، لأنها تبعد الناس بوسيلة بطولية خيالية عن مجرى حياتهم الحاملة الرتيبة . ويبدو أن كثيراً من الناس كانوا يؤثرون الحرب قبل أن ينشب القتال بالفعل .

ولقد عبر طيب نفساني كنتلى ، اسمه الدكتور ج . هـ ستيفنسون ، عن هذه الحقيقة فقال « إنه من السهل أن يتخذ الناس مظهر المقاتلين بتأثير بعض القادة في بلادهم . ذلك أن أى لون من ألوان القتال من المفروض أنه يؤثر في نفوس الناس تأثيراً شديداً ، فنحن البشر نجب الحرب ونحب الاثارة التي تبعثها الحرب ، وما ينجم عنها من تحرر من القيود ، كما أننا نرغب فيما تتيحه من فرصة استخدام القوة التي أجمعت الآراء على استخدامها ، ونميل إلى ما ينجم عنها من الناحية الاقتصادية ، ونحبها كذلك لأنها تحررنا من كد الحياة الرتيبة . نعم نحن نميل إلى الحرب

لأنها تكفل مكافأة الشجاع، ولأنها تتيح الفرص للارتحال، وصحبة الرجال في أرجاء العالم، ولأن طرافتها تثير النشوة. بل نحن نحب أن نجرب حظنا مع الموت. أن هذا الضعف النفساني هو عامل دائم التهديد لحينا للسلام ونحن في حاجة إلى أن نجد حامياً يحميننا من هذا الضعف، كما يحميننا من أولئك الذين يستغلون هذا الضعف. »

وربما تغيرت اليوم هذه الصورة التي صورت بها الحرب فيما مضى، ولا ريب أن القتال لم يعد له ذلك السحر الذي كان، فقلد تغير الوضع عما كان عليه في القرن التاسع عشر، فحط القتال الذي كان خطأ محذوفاً والذي كان يستدعى توفر الشجاعة، قد انتقل الآن إلى الإنتاج. والمقاتل صار اليوم هو الرجل الذي يحمل أنبوبة الاختبار، أو يضغط على زر من الأزرار. وهذا الأمر يستوجب التعقل، كما أن النتائج التي لا بد أن تترتب على ضغط زر من الأزرار لا بد أن تكون واضحة في اللحن.

والعلاقة بين الشعوب وبين السلام لها معنى آخر غير هذا، فكيف يمكن أن يتوفر السلام دون أن تتفاهم الشعوب؟ وكيف يمكن لهذا التفاهم أن يتحقق إذا لم تتح للشعوب وسائل التعارف؟ وكيف يمكن أن يتحقق التعايش في ظل التعاون وهو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تؤدي دورها في هذا السبيل، إذا كانت الشعوب منفصلة، وإذا كان لا يسمح لكل منها أن يعرف الحقائق عن الشعوب الأخرى؟... فنلطح جانباً تلك الحواجز التي تحول دون اتصال الشعوب والتي تصعب وسائل انتقالها.

وأنا أعلم أن الاتصال بين الشعوب قد يتم عن طريق الاحتكاك، كما يتم

عن طريق الصداقة ، فقد يكون في جهل الشعوب وعدم تعارفها الخيرة
كما يكون السلام في عزلتها وانفصالها . قد يكون هذا كله صحيحاً ولكن
لا أجد شيئاً واحداً يدعو لأن يساء فهم الحقائق عن الشعوب الأخرى ،
وأن في توثيق الصلات ، واتاحة وسائل النقل ، ما يساعد على تصحيح
هذا الفهم . وأنا أعتقد شخصياً أن الشعب الروسي ، على سبيل المثال ،
يرغب في السلام ، كما أعتقد كذلك أن الكثيرين من أفرادهم يحسبون
أن الأمريكيين يوجهون لهم التهديد ، مما يجعلهم في خطر من هجوم
أمريكي متوقع ، وأنا نفسي قد أظن مثل هذا الظن لو لم تتوفر لي الفرص
للحصول على الحقائق المعقولة عما يجري في الولايات المتحدة . وبالمثل فإن
مخاوفنا نحن أبناء البلاد الغربية قد بنى بعضها على أساس قلة المعلومات
التي لدينا عن شعوب هذه الدولة أو تلك .

وسوء الفهم هذا نشأ عن الجهل ، كما أنه يثير الخوف ، والخوف
هو أكبر عدو للسلام .

والخوف المشترك ينتج عادة عن وجود عدو مشترك ، وهذا
الخوف يؤدي إلى تكتل الشعوب معاً . ولكن مما يؤسف له أن ذلك التكتل
أساسه الاشتراك في الشعور بالعداء نحو شيء واحد أو شخص واحد .
وقد يمكن التخلص من هذا الشعور بتوجيهه إلى غزو الفضاء ، وقد يؤدي
هذا الغزو إلى السلام . وقد يوحى إلينا ذلك باحتمال آخر فإنا إذا رأينا
سفناً في الفضاء تحوم في النطاق الهوائي المحيط بكونبنا الأرضي ، فسنصبح
جميعاً صيحة واحدة « كيف يمرؤ هؤلاء القوم على تهديدنا على هذا النحو »
وستكون صيحتنا صيحة رجل واحد . كأننا حقاً أمم متحدة .

وحق في مثل هذه اللحظة ؛ فأنني أميل إلى الشعور بأن اتحاد الأمم

على هذا النحو سيكون من أجل الحرب لا من أجل السلام ، وسيكون الباعث عليه هو الخوف لا الرجاء . ومعنى اشتراك الدول في مثل هذا القتال هو إضافة مشاكل جديدة ، وصعوبة صيانة السلام فيما بعد .

فالمعروف أنه حينما يهتم كل الناس بالحرب ، فانه يصعب إقرار سلام لا تشوبه حرب أخرى مستقبلية ، وعلى سبيل المثال أقول إنه كان من السهل إقرار السلام مع فرنسا تحت حكم نابليون ، الذى حجب أعداؤه أخباره وآثاره عن جماهير الشعب الفرنسى ، ولم يكن الأمر سهلا على هذا النحو لإقرار السلام مع ألمانيا في ظل هتلر ، لأن كل فرد في العالم كان يحمل له شعوراً عدائياً .

واسمحوا لى أن أحدثكم بالفكرة الأخيرة في هذا الحديث ، وهى أنه لن يتحقق سلام دائم حقيقى دون أن تتوفر للشعوب الحرية ، فان غريزة البشر في حب الحرية لا يمكن أن تخمد ، وإن أية محاولة من هذا القبيل ، لن تؤدي إلى الاضطراب الداخلى فحسب ، بل ستؤدي أيضاً إلى اضطراب على نطاق دولى . فالسلطة يجب أن تخضع للقانون ، وهذا المبدأ يجب أن يحترم ، باعتباره الأساس الذى تقوم عليه الجماعة لحماية السلام ، فان تدخل السلطات في كل ناحية من نواحي حياة الأفراد وافكارهم معناه إساءة استخدام السلطة ، وتعطيم الحرية ، ومعناه أيضاً العداء للسلام الصحيح .

وأخيراً أحب أن أقول ان الأمر مرجعه على الدوام إلى الشعوب ، إلى الفرد ، وإلى كيفية استجابته للتهديدات التى تحيط به .

وسوف يتبين خلال استجابته للموقف ، أن رأيه الفردى لن يغير من رأى الجماعة التى يعيش بين ظهرانيها ، أو المجتمع الذى ينتمى إليه ، وأنه

إذا ما حاول إعلاء رأيه وسيادة كلمته ، فلن يجد غير المتاعب . وهكذا فان عليه أن يوائم بين آرائه وآراء الجماعة ، ويتسامح . ولهذا فان الناس الذين يعيشون في مجتمع واحد وفي بلد واحد ، يعيشون عادة دون أن تقع بينهم الاضطرابات والحروب . ولا بد أن يأتي اليوم الذي يتحقق فيه هذا الموقف بالنسبة للمجتمع الدولي ، ذلك أنه لكي يتوفر السلام يجب أن يسود التفاهم والتسامح ، والاتفاق .

وما أبعدنا اليوم عن هذا الوضع المثالي ، بل ما أسهل ما يتسرب اليأس والاستسلام إلى نفوسنا من تحقق هذه الفكرة . ولكننا لا نجد سبباً يدعونا إلى سلوك هذا السبيل ، ولا سلوك السبيل المضاد الذي يدفعنا إلى اتیان الصغار والأعمال التي لم نحسن تدبرها .

واسمحوا لي أن أقتبس في هذا المقام قول رجل أمريكي رفيع المنزلة وهو القاضي ليرندهاند . إنه يقول : إن معظم القضايا التي يحاول البشر حلها لا تحل على الاطلاق ، والسبب في ذلك أنهم يعجزون عن حلها أو قل بمعنى أصح أنهم غير قادرين على تحديد هذه القضايا تحديداً واضحاً . وقلما تتفق الأحزاب التي يعارض بعضها بعضاً على حل مشكلة من المشاكل . وينتهي الخلاف بينها دون حل . وقد تتجدد ذكراها ليختلف عليها مرة أخرى . وهي تخفى وتنتهي بلون من التوفيق بين الآراء ، مما يعوض إحراز النصر ، وذلك بالرغم من أن الرأي قد لا يكون مقبولا بالاجماع من الجانب المعارض . وقد يلتمس في هذا التعويض تجربة خصبة ، تكسب النفس أريجاً ، وتغدها بالضوء الذي يمكنها من فهم حقيقة ما يجري في نفوس الآخرين .

وقبل كل شيء يجب أن ندرك كيف أننا نجد ذوى النفوس الكريمة

سماعية . وذوى الميول التى تجنبخ للسلم ، فى حياتهم الفردية الخاصة ،
ينقلبون إلى مقاتلين بل ينقلبون وحوشاً ضاربة إذا ما اجتاحتهم شعور
عدوانى جماعى .

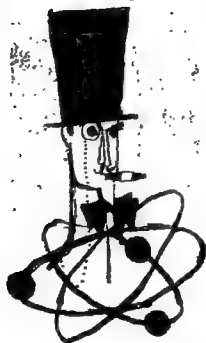
ولب المشكلة هو معرفة السبب الذى يحدو بالناس إلى القتال ، مع أنهم
لا يحبون القتال عادة . ولقد عرضت لى هذه المشكلة بطريقة طريفة
وبأسلوب مؤثر ، وذلك فى إحدى ليالى أعياد الميلاد بمدينة لندن . وكان
ذلك خلال الحرب العالمية الثانية . وكانت صفارات الأنداز قد أطلقت
أصواتها المزعجة .

وقبل أن ينتهى ذلك الانين الذى ينطلق ، أخذت المدافع المضادة
للطائرات تدوى قذائفها ، وخيل لى أن قنبلة أو قنبلتين سقطتا قريباً
جداً من الحجرة التى كنت بداخلها .

وكننت إذ ذاك اقرأ وأنا مستلق فى سريري ، ولكى اتخلص
من صوت القنابل ، او لى احمل نفسى على التفكير فى شىء آخر غيره
ادرت زر المذيع ، وبينما انا أعبت به عن غير قصد فاضت الغرفة
فجأة بهال عيد الميلاد وما فيه من معانى السلام ، وذلك بما حمله الأثير
من موسيقى وترية ، وهكذا حجبت تلك الموجات الرائعة من الموسيقى
أصوات الحرب ، وحملت الأنغام صور أعياد الميلاد السعيدة التى كنا
نستمتع بها فى ظل السلام .

ثم تحدث المذيع .. باللغة الألمانية .. كانت محطة إذاعة ألمانية وكان هؤلاء
الذين يتغنون بتلك الموسيقى من الألمان . . وذلك بينما تهلو القنابل التى
يقذفها الألمان أنفسهم فى الجو ويرسلون بها الموت لى الناس .. وفى نفس

الوقت انسابت الموسيقى الألمانية عبر الأثير تحمل رسالة السلام والخلاص،
وحين نستطيع أن ندرك هذا التناقض الذي يبدو في أعمال دولة واحدة،
فإننا سنكون على الأقل في موقف يمكننا من إدراك مشكلة الحرب والسلام
وإيجاد حل مناسب لها .



فهرس الكتاب

ملحة

مقدمة	٥
الدبلوماسية بين القديم والحديث	٩
الدبلوماسية المتحالفة	٣١
المفاوضات والدبلوماسية	٣٧
السلطة والدبلوماسية	٦٥
أوجه السلام الأربعة	٨٩

طبع بمطابع
دار النشر للجامعات المصرية
علاء الدين الشيتى وشركاه
٤١ شارع شريف - القاهرة

سلسلة الفكر العالمى

سلسلة كتب شهيرة تقدم إلى القارئ في يسر خلاصة وافية لأهم ما يصدر في العالم من كتب أو يظهر فيه من آراء . غير أنها تنشر الآراء على مسئولية أصحابها دون سواهم ، إيماناً منها بأن الفكر يحيا بمناقشة شتى الآراء على ما فيها من توافق أو اختلاف ، وبأن الحرية الفكرية هى السبيل إلى تجديد العقل وتنشيط الذهن ، ودعم أركان الثقافة الحقة .

« صدر منها »

- الستار الحديدي حول أمريكا ...
- تأليف جون بتي
- مطامع بريطانيا في الشرق الأوسط ...
- أصدره المجلس البريطاني للبحوث السياسية
- سياسة الهند الخارجية ...
- تأليف روس بركنس وموهند ريدي
- خمس أفكار تغير وجه العالم ...
- تأليف بيربارا وارد
- أمريكا والشرق الأوسط ...
- تأليف الدكتور جون كامبل
- نزع السلاح ...
- تأليف انتروفي فانتيج
- ثورة ناصر ...
- تأليف دزموند ستوارت
- مستقبل الديمقراطية في آسيا ...
- المكتب الهندي للدراسات البرلمانية
- شخصية العم سام ...
- تأليف وليم جى ، ووجين بورديك
- الكتاب التالى ويصدر في أول يوليو ١٩٦٠

0527914



المن ١٠

ملزم التوزيع
شركة التوزيع المتحدة